الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعةمحمد بوضياف – المسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05
WWW-UNIV-MSILA.DZ

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de
la Recherche Scientifique
Université Mohammed Boudiaf – M'sila
Faculté de Droit et des Sciences Politiques
Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05
BP;166,Ichbilia 28003,M'Sila- Algérie

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الرقم :120/ك ح.ع س/2025

المسيلة في: 22 ماي 2025

مستخرج فردي من محضر مداولات المجلس العلمي للكلية

في يوم **الثالث عشر من شهر نوفمبر ألفين وثلاثة وعشرون** اجتمع أعضاء المجلس العلمي للكلية في دورته العادية لمناقشة اعتماد المطبوعات.

و بناءا على التقارير الايجابية للخبراء:

أ.د/ ساعد طيابية (جامعة المسيلة).

د/ مزوزي عبلة (جامعة المسيلة).

بخصوص مطبوعة الدكتور(ة): **حشاني فاطمة الزهراء**/ قسم: **العلوم السياسية** . المعنونة بـ " **محاضرات في مقياس مدخل لعلم السياسة** ".

تم اعتماد المطبوعة المذكورة أعلاه والمصادقة عليها من طرف المجلس العلمي.

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي
أ.د/ والي عبد اللطيف

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
رئيس المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

ملاحظة: سلمت هذه الوثيقة للمعني بطلب منه لاستخدامها فيما يسمح به القانون.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

Université Mohamed Boudiaf -M'sila

Faculté de Droit et des Sciences Politiques
biliotheque de droit

جامعة محمد بوضياف -المسيلة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مكتبة الكلية

الرقم: 36 /2025

المسيلة في2025/05/28

إشهاد حول وضع مطبوعة بيداغوجية في المستودع المؤسساتي

يشهد السيد مسؤول مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بأن المطبوعة المرسلة من طرف :

الأستاذ :**حشاني فاطمة الزهراء**

الرتبة : أستاذ

قسم :العلوم السياسية

عنوان : مدخل لعلم الساسة

قد وضعت على مستوى المستودع المؤسسات

بتاريخ:28-ماي -2025 على الساعة 20 : 10 سا

على الرابط :https://dspace.univ-msila.dz/handle/123456789//46290

ملاحظة:

سلمت هذه الشهادة للمعني لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون

مسؤول المكتبة

People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

University Mohamed Boudiaf of M'Sila
Faculty of Law and Political Sciences
Department of Political Sciences

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العـــــــلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية في مقياس:

مدخل لعلم السياسة

موجهة لطلبة السنة الأولى علوم سياسية
جذع مشترك.

من اعداد الأستاذة: حشاني فاطمة الزهراء
أستاذة محاضرة صنف -أ-

السنة الجامعية: 2024-2025

مطبوعة بيداغوجية في مقياس:

مدخل لعلم السياســة

موجهة لطلبة السنة الأولى علوم سياسية

جذع مشترك

من اعداد:

د. فاطمة الزهراء حشاني.

فهرس المحتويات:

العنوان	رقم الصفحة
تقديم.....	03
المحور الأول: في مفهوم علم السياسة.....	04
تعريف السياسة	04
تعريف علم السياسة:	05
الاتجاه التقليدي.....	06
الاتجاه الانجلوسكسوني.....	07
الفرق بين السياسة وعلم السياسة.....	08
أهمية علم السياسة.....	08
تمييز مفهوم علم السياسة عن المفاهيم المشابهة له.....	09
المحور الثاني: مسار تطور علم السياسة.....	11
المرحلة الدولتية (التقليدية)	12
المرحلة التعددية.....	13
المرحلة السلوكية.....	14
المؤتمر من اجل علم سياسة جديد والمرحلة ما بعد السلوكية	18
المحور الثالث: موضوعات علم السياسة.....	20
"الدولة" باعتبارها موضوع علم السياسة	21
القوة (أو القدرة) باعتبارها موضوع علم السياسة.....	23
تصنيف منظمة اليونسكو لموضوعات علم السياسة1948)	23
تصنيف الجمعية الامريكية للعلوم السياسية لموضوعات علم السياسة (1973)	24
الدليل الجديد للعلوم السياسية(1996)	25
المحور الرابع: علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى:	27
علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع:	28
علاقة علم السياسة بالانثربولوجيا.....	28
علاقة علم السياسة بعلم الاقتصاد:	29
علاقة علم السياسة بعلم النفس.....	29
علاقة علم السياسة بعلم التاريخ.....	30
علاقة علم السياسة بعلم الجغرافيا.....	31

: علاقة علم السياسة بعلم القانون:	31
علاقة علم السياسة بالاخلاق.....	32
: علاقة علم السياسة بالإحصاء والرياضيات:	33
المحور الخامس: نظريات نشأة الدولة.....	34
مفهوم الدولة.....	35
اركان الدولة:	35
النظرية الدينية (الثيوقراطية) :.....	38
نظرية الحق الإلهي المباشر:	39
نظرية الحق الإلهي غير المباشر:	39
نظرية التطور العائلي:	40
نظرية القوة:	41
نظرية التطور التاريخي:	41
نظرية العقد الاجتماعي.....	43
العقد الاجتماعي عند توماس هوبز.....	44
العقد الاجتماعي عند جون لوك.....	44
العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو.....	45
الانتقادات التي تعرضت لها نظرية العقد الاجتماعي.....	45
المحور السادس: النظام السياسي.	49
تعريف النظام السياسي	50
اركان النظام السياسي.....	52
انواع النظم السياسية :.....	53
وظائف النظم السياسية:	54
المحور السابع: الدساتير.....	56
تحديد مفهوم الدستور:	56
اساليب نشأة الدساتير:	57
الاساليب غير الديمقراطية لنشأة الدساتير:	58
الاساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير:	59
أنواع الدساتير:	60
الدساتير المدوّنة والدساتير غير المدونة:	60
الدساتير المرنة والدساتير الجامدة:	62
انهاء العمل بالدساتير:	63

الاساليب القانونية:	63
الاساليب غير القانونية (أو الثورية):	63
المحور الثامن: القوى السياسية الداخلية.....	65
الأحزاب السياسية.....	66
تحديد مفهوم الحزب السياسي.....	67
نشأة الاحزاب السياسية:	70
اشكال الاحزاب السياسية :.....	71
وظائف الاحزاب السياسية:	72
الجماعات الضاغطة.....	74
أ. تحديد مفهوم الجماعة الضاغطة:	74
ب. انواع الجماعات الضاغطة:	77
تصنيف جان مينو للجماعات الضاغطة:	77
تصنيف غابريال ألموند للجماعات الضاغطة:	78
وسائل وأساليب عمل الجماعات الضاغطة:	79
مقارنة بين طبيعة وأهداف الاحزاب السياسية والجماعات الضاغطة:	81
الراي العام.....	83
تحديد مفهوم الرأي العام.....	83
انواع الرأي العام.....	85
مراحل تكوين الرأي العام:	86
العوامل المؤثرة في تكوين الرأي العام.....	87
دور الرأي العام في الحياة السياسية:	88
المحور التاسع: الديمقراطية.	90
تعريف الديمقراطية:	91
نشوء وتطور الديمقراطية:	93
صور الديمقراطية:	94
الديمقراطية المباشرة:	94
الديمقراطية النيابية (التمثيلية):	95
الديمقراطية شبه المباشرة:	96
أسس ومقومات الديمقراطية:	96
مزايا الديمقراطية :.....	98
اشكالية الديمقراطية لدى المفكرين المسلمين:	99

المحور العاشر: الانتخابات والنظم الانتخابية.....	**101**
تحديد مفهوم الانتخابات:	**102**
ظهور فكرة الانتخابات ومسار تطورها:	**103**
أشكال (طرق) الانتخاب :.....	**104**
شروط الانتخاب:	**105**
مزايا الانتخاب:	**106**
انواع النظم الانتخابية:	**106**
قائمة المراجع والمصادر	**107**

تقديـــم:

يشــكل مقياس مدخل لعلم الســياســة مفتاح دراســة الظواهر والتفاعلات الســياســية والبوابة الرئيســية للدخول الى مجال العلوم السياسية، فمن خلال الإحاطة بمجال هذا العلم، وبنشأته، وبموضوعاته، وبمكانته ضمن فئات العلوم الاجتماعية وأبرز مفاهيمه، يمكن لمنتسبي هذا الحقل المعرفي المبتدئين ادراك طبيعة اهتمام المعارف السياسية المنضوية في الجامعة الجزائرية تحت لواء العلوم السياسية.

تأسيسا على تلك الأهمية، تستهدف محاور هذه المطبوعة تزويد طلبة السنة الأولى ببناء معرفي متكامل بشأن علم السياسة كأحد الوان المعرفة الاجتماعية الحديثة نسبيا، ويقتضي ذلك في المقام الأول الإحاطة بمفهوم السياسة ومعاني هذه الأخيرة، وبالمفاهيم المفتاحية في مجال السياسة نظريا وعمليا، كما يقتضي الامر الوقوف على التجاذبات العديدة داخل حقل علم السياسية في الجوانب المفاهيمية والتعريفية والموضوعاتية، مع التأكيد على العلاقة الوطيدة بين الشقّين النظري والعملي في دراسة السياسة.

لتحقيق غايات تدريس هذا المقياس، يتعّين في المقام الأول اهتمام طالب السنة الأولى بتركيب المعارف المكتسبة من خلال مقاييس هذا المستوى سيّما بين مقياسي مدخل لعلم السياسة ومنهجية العلوم السياسية، ويعتبر هذا البناء مفتاحا للانتقال من المعرفة السياسية العامية الى المعرفة العلمية.

المحور الأول: في مفهوم علم السياسة:
Concept of Political Sciences

المدة: ثلاث (03) ساعات

مخطط المحاضرة:

- عرض عناصر المحاضرة؛
- مناقشة؛
- تقديم ملخص كتابي.

1. تقييم المكتسبات القبلية :

- ماذا تعرف عن كلمة السياسة والسياسي ؟
- ماهي المعاني التي تحملها كلمة سياسة بالنسبة للعامة ؟
- هل سبق لك متابعة قضايا أو احداثا سياسية ؟
- هل ترى أنه من الممكن إدارة الحياة الإنسانية بدون سياسة ؟

2. الأهداف التعليمية (الخاصة بالدرس):

- التعرف على مختلف المعاني والدلالات المرتبطة بمفهوم السياسة؛
- اكتشاف الفرق بين السياسة كمفهوم نظري (معرفي) وبين السياسة كممارسة عملية؛
- استكشاف اختلاف دلالات علم السياسة وتطوراتها بين المدرستين التقليدية والانجلوسكسونية.

تقديم:

تتطلع هذه المحاضرة للتعريف بعلم السياسة باعتباره أحد أحدث فروع المعرفة الاجتماعية والانسانية، وككل المفاهيم المركبة، ننطلق بداية مع مفهوم السياسة لغة واصطلاحا، ثم تصنيف تعاريف علم السياسة، واخيرا للوقوف على جدلية السياسة كعلم أم فن.

1. تعريف السياسة:

يتعرض هذا العنصر بالتعريف لمصطلح السياسة لغة واصطلاحا، ومن المهم في هذا المقام استحضار معاني المفهوم وجذوره اللغوية خارج اطار اللغة العربية.

أ. السياسة لغة:

السياسة في اللغة العربية مشتقة من اللفظ "ساس يسوس سياسة"، والسوس هو الرئاسة، وساس الامر سياسة بمعنى قام به، بمعنى القيام على الشيء بما يصلحه،[1] كما تأتي السياسة بمعنى تدبر شؤون الجماعة، وفي اللغة الانجليزية يتم التمييز بين السياسة كنشاط إنساني *Policy*، والسياسة كنشاط أكاديمي *Politics*، وكلتاهما مشتقة من اللفظ اليوناني *Polis* وتعني "مجتمع المدينة او تجمع المواطنين الذين يشكلون المدينة، ومن الاشتقاقات المهمة من كلمة *Polis* نجد كلمة *Polieteia* التي تعني الدولة والدستور والنظام السياسي، و كلمة *Politica* وتعني الأشياء السياسية.[2]

كما يظهر الأصل اللغوي السابق، تعبّر كلمة سياسة في اللغة العربية عن معنى مختلفا بشكل كبير عن المعنى اليوناني، فلو استخدمنا المقابل اللفظي الحرفي لمفهوم *Political Science* في اللغات اللاتينية فسوف يكون في اللغة العربية "علم المدينة" وليس علم السياسة.[3]

ب. اصطلاحا:

من الناحية الاصطلاحية، تعرف السياسة *Policy* أنها فن ممارسة القيادة والحكم وعلم السلطة او الدولة، أو هي النشاط الاجتماعي الذي يؤدي الى ضمان الامن واقامة التوازن والتوافق من خلال القوة الشرعية والسيادة، ورغم قدم الظاهرة السياسية، لا يوجد مع ذلك، اتفاق على تعريف شامل لمفهوم علم السياسة بل تعاريف عديدة ومتباينة تنقسم في عمومها الى توجهين:

2. **تعريف علم السياسة:**

باعتباره مفهوما مركبا، يتعين أولا تحديد مفهوم العلم، ثم تركيب مفهوم علم السياسة:

أ. تحديد مفهوم العلم:

يطلق مصطلح العلم *Science* للإشارة الى "المعرفة المنسقة التي تنشأ من الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بهدف تحديد طبيعة الظواهر وأصولها التي تخضع للملاحظة والدراسة" ، وفي

---

[1] ناجي عبد النور، **المدخل الى علم السياسة** (عنابة: دار العلوم، 2007)، ص.07

[2] حسن صعب، **علم السياسة**، ط.8 (بيروت: دار العلم للملايين، 1985)، ص.19

[3] نفسه، ص. 19-20.

مسـميات العلوم المختلفة باللغة الانجليزية؛ غالبا ما يتم اسـتخدام عبارتي *logy* و *ololgy* كلاحقة يقصـد بها "علم" تضـاف الى الكلمات ذات الاصـل اليوناني القديم ، كما هو الحال مع علم المنهج *Methodology*، وعلم الاجتماع *Sociology* وعلم الاحياء *Biology* وغيرها .

ويختلف مفهوم العلم عن المعرفة باعتباره نشـاطا انسـانيا منظما وهادفا الى فهم الحقائق وتفسـيرها، في حين يراد بالمعرفة *Knowledge* "مجموعة المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الانسان نتيجة محاولاته [المتكررة لـــ] فهم الظواهر والأشياء المحيطة به"، والمعرفة تكون بهذا المفهوم اشمل وأوسع من مفهوم العلم، لأنها تضم المعارف العلمية وغير العلمية، كتلك الناجمة عن الحدس والمهنية ، ومجمل القول؛ ان التمييز بينهما يتم على اسـاس منهج التفكير الذي تم من خلاله تحصيل المعرفة.[4]

ت. تعريف علم السياسة:

يتجاذب تعريف علم السياسة *Political Science* اتجاهان رئيسيان:

أ. الاتجاه (التقليدي) الأول:

تمثله أساسا المدرسة الفرنسية، وتركز في تعريفها لعلم السياسة على دراسة الدولة والوحدات المشكلة لها، وعلى سبيل المثال، يعرف معجم ليتره (Littré) 1870 "السياسة علم حكم الدول"، أما بالنسـبة لمعجم روبير (Robert) 1962 فيعرفها بالعبارات التالية :"السـياسـة فن حكم المجتمعات الانسانية"،[5] ورغم الفارق الزمني الكبير بين التعريفين فكلاهما يجعل من الحكم موضوعا للسياسة، لكن تنبغي الإشـارة الى أن طبيعة الحكم بالمفهوم الثاني لا تقتصـر على موضـوع الدول فحسـب، بل أيضا مختلف الجماعات المنظمة.

[4] توفيق حكيمي، منهجية البحث في العلوم السياسية: المفاهيم والإجراءات والمناهج والأدوات والمقاربات (الجزائر: الوطن اليوم للطباعة والنشر والتوزيع، 2023)، ص. 28.
[5] حسن صعب، مرجع سابق، 21.

باختصار، تمثّل السياسة بالنسبة لهذا الاتجاه ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يتناول نظرية وتنظيم وحكومة الدولة وممارسة الدولة، ويدخل في هذا الاطار جميع التفاعلات والادوار والوظائف والمؤسسات والظواهر ذات الصلة بالدولة أو بمؤسساتها المختلفة.

ب. الاتجاه الثاني (الحديث أو الأنجلوسكسوني):

يركز هذا الاتجاه على علاقات القوة والسلطة والوظائف السياسية، ومن أبرز تعاريف هذا الاتجاه ما قدمه الباحث الشهير ديفيد إيستون (1979) " السياسة هي التوزيع السلطوي للقيم داخل المجتمع"، أو تعريف هارولد لازويل(1936) "من يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟"، ويذهب الى القول أن الصراع عبر التاريخ كان على الدوام محوره النفوذ والقيم السلطوية، وان دراسة السياسة تتمحور حول دراسة النفوذ والتأثير[6].

يفصِّل القاموس الأمريكي في تعريف علم السياسة بالقول: "علم السياسة هو احد العلوم الاجتماعية الذي يبحث في النظرية والتطبيق السياسي، وفي النظم الحكومية والإدارة، وهو علم اكاديمي يشمل النظرية السياسية ونظم الحكومات والقانون العام، والاتجاهات السياسية وخططها، والإدارة العامة، والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية".[7]

باختصار، علم السياسة هو أحد التخصصات الأكاديمية، يُعنى بدراسة الحكومة والعمليات السياسية والمؤسسات والسلوكات السياسية، ويصنّف علم السياسة ضمن فروع المعرفة العلمية الاجتماعية، باعتباره علما يركِّز على الجوانب الإنسانية للعالم، أي على البنى والهياكل التي وضعها الانسان،[8] وهو علم حديث نسبيا، باعتبار ظهور المتأخر كعلم مستقل بذاته في أواخر القرن التاسع عشر.

3. الفرق بين السياسة وعلم السياسة (هل السياسة فن أم علم ؟):

---

[6] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص.14
[7] نفس المرجع، ص.11
[8] "Introduction to Political Science", Retrieved: 29/12/2024, From: https://learn.saylor.org/mod/page/view.php?id=10917

تشير كلمة السياسة *Policy* كما سبقت الاشارة الى تدبر شؤون الجماعة، اي الى ممارسة شكل من اشكال السلطة او الحكم، وهي في هذه الحالة نشاط إنساني قديم يرتبط بالمهارة والحنكة والقدرة على القيادة، والكثير من القادة والزعماء (كنابليون وتشرشل ولنكولن) مارسوا السياسة ببراعة دون أن يدرسوا علم السياسة، اما مصطلح علم السياسة فيشير الى الدراسة الممنهجة للظواهر السياسية بمختلف اشكالها، بمعنى أن السياسة تنصرف الى الجانب العملي الممارساتي (السياسة كـ"فن" *Art*) بينما يشير علم السياسة الى اخضاع الظاهرة السياسية للبحث والدراسة، فالسياسة علم وفن في نفس الوقت.

4. أهمية علم السياسة:

تنبع أهمية علم السياسة من أهمية السياسة في حد ذاتها، فالسياسة هي دراسة السلطة - من يحصل على ماذا، وكيف. قد تكون هذه السلطة متواضعة كاختيار مجلس مدينة لميزانيات الخدمات البلدية وموظفيها، أو قد تكون بالغة الأهمية كقوتين عظميين عالميتين على شفا حرب نووية شاملة.

بغض النظر عن ذلك، لا يُمكن التقليل من شأن دور السياسة كأساس لأهم الأحداث (وأكثرها تدميراً) في تاريخ الولايات المتحدة والعالم. على سبيل المثال، ساهمت بعض الأيديولوجيات السياسية - الشيوعية والفاشية والنازية - في تشكيل سياسات وممارسات أدت في النهاية إلى مقتل عشرات الملايين من الناس طوال القرن العشرين، على يد أنظمة ذات معتقدات متطرفة حول الدور الصحيح للحكومة وقادتها. تتأثر حياة جميع الناس بأولويات المؤسسات السياسية وخياراتها، وبهياكل السلطة القائمة في المجتمع.

وفقاً لأحد علماء السياسة البارزين، فإن "دراسة العلوم السياسية مدفوعة بالحاجة إلى فهم مصادر وعواقب الاستقرار السياسي والثورة، والقمع والحرية، والمساواة وعدم المساواة، والحرب والسلام، والديمقراطية والديكتاتورية"، وتكشف دراسة العلوم السياسية أن عالم السياسة، بمؤسساته وقادته ومواطنيه، عالم معقد وواسع النطاق، وتزداد أهمية هذا العلم في دراسة تلك الظواهر والاشياء عند

وضعه في السياق المجتمعي الخاص بكل دولة، وهذا ما جرى في الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص، وبشكل عام، تتمثّل غايات تدريس علم السياسة في العناصر التالية:[9]

- تربية المواطن الصالح والاسهام في تكوين التربية العامة بما يسهم في جعل المواطنين أقدر على تفهّم القضايا السياسية لبلدهم؛
- الاعداد لوظائف الإدارة العامة الداخلية والخارجية؛ وتزداد هذه الغاية أهمية اذا نظرنا الى علم السياسة كعلم هادف لتعزيز الحس المشترك وإيجاد الحلول لمعضلات الحكم والإدارة والتسيير؛
- التوسع في فهم العلاقات والتفاعلات الدولية، وغرس قيم السلام والإنسانية لدى الافراد.

5. تمييز مفهوم علم السياسة عن المفاهيم المشابهة له:

يختلط مفهوم علم السياسة بعدد من المفاهيم ذات الصلة بدراسة الظواهر السياسية او التفكير فيها، ويأتي على رأس أهم تلك المفاهيم ما يلي:

أ. الفلسفة السياسية:

يشير مفهوم الفلسفة السياسية الى نمط فكري يرمي الى الاهتداء لعدد من المبادئ التي يمكن من خلالها تفسير الظواهر والاشياء المحيطة بالإنسان، والفلسفة السياسية بشكل عام اكثر ارتباطا بالقيم والمبادئ والغايات السياسية وهي تختلف بذلك عن علم السياسة الأكثر ارتباطا بعالم الوقائع والسلوكات السياسية، ومن المهم الإشارة الى أقدمية الفلسفة السياسية وانبثاق علم السياسة من إرثها الفكري.

ب. الفكر السياسي:

[9] حسن صعب، مرجع سابق، ص. ص. 32-35.

يحيل مفهوم الفكر السياسي الى عموم التصورات والخواطر السياسية التي تشكَّلت لدى الانسان فيما يتّصل بالتنظيم والنظم السياسية، وسواء تعلق الامر بما هو عليه هذا التنظيم، أو بما ينبغي ان يكون عليه؛ فالفكر السياسي عرفه الانسان منذ القدم وفي معظم الثقافات، ولا يزال في جزئه الأكبر حتى اليوم يصنّف ضمن نطاق الفلسفة السياسية.[10]

ت. النظرية السياسية:

تعبِّر النظرية السياسية عن النزعة العلمية في دراسة الظواهر السياسية المختلفة، ويعني ذلك نسبيا ان بناءها واختبارها يمثِّل هدفا للباحثين في علم السياسة، والنظرية بشكل عام هي "نسق من المقولات المترابطة منطقيا، وشبكة من التعميمات الاستدلالية من خلالها يمكن اشتقاق تفسيرات او تنبؤات عن أنماط معينة من الاحداث المعروفة جيدا"،[11] ويعني ذلك ان النظريات السياسية قد تكون صائبة او خاطئة، وتستند علميتها الى قدراتها في تفسير الواقع السياسي تفسيرا صحيحا.

6. تقييم المكتسبات:

- فيما يكمن أثر الاختلاف في الأصل اللغوي لكلمة سياسة بين العربية واللغات اللاتينية على التصورات الفكرية والقيمية للسياسة ؟
- مالفرق بين كلمتي سياسة *Policy* وسياسة *Politic* في اللغات ذات الأصل اللاتيني ؟
- ما رأيك في الراي القائل بان السياسة مجرد فن يعتمد على الحنكة والمهارة في إدارة وتسيير شؤون الحكم والقيادة ولا ترقى الى مستوى العلم ؟

7. أنشطة تتعلق بالدرس:

---

[10] حسن صعب، مرجع سابق، ص. 45-46.
[11] نصر محمد عارف، **مرجع سابق**، ص 72.

- يختلف منظور السياسة عند المسلمين عن مثيله لدى الغرب من حيث الاعتبارات الأخلاقية، ناقش ذلك في حدود 10 اسطر (100 كلمة).

المحور الثاني:

مسار تطور علم السياسة

المدة: اربع ساعات ونصف (4.5) ساعات

مخطط المحاضرة:

- **عرض عناصر المحاضرة؛**
- **مناقشة؛**
- **تقديم ملخص كتابي.**

1. تقييم المكتسبات القبلية :

- حسب انطباعاتك الأولية، هل ترى بوجود اختلاف بين اهتمامات المفكرين السياسيين في القديم وفي الوقت الحالي ؟
- ماهي في رايك العوامل التي تدفع نحو تطور المعارف الإنسانية بشكل عام والمعرفة السياسية بشكل خاص ؟
- هل تتأثر اتجاهات المعرفة السياسية بالحياة السياسية في العالم الواقعي؟ اشرح ذلك.

2. الأهداف التعليمية (الخاصة بالدرس):

- استكشاف مراحل تطور علم السياسة، وانعكاسات ذلك على توجهات البحث العلمي في هذا التخصص المعرفي؟
- الوقوف على ابرز معالم تطور مسار علم السياسية وخصائصها؛
- استكشاف جذور التوجهات البحثية المهيمنة على حقل علم السياسة في الوقت الحالي.

تقديـــــم:

إن الغاية من علم السياسة هي اخضاع الظاهرة السياسية الى اساليب البحث العلمي ومناهجه، بحيث يمكن من خلال ذلك استخلاص قواعد سياسية عامة تحكم العديد من الظواهر السياسية وتضع حلولا مناسبة لها، وقد مر علم السياسة منذ نشأته بأربع مراحل كبيرة نتناولها فيما يلي:

1. المرحلة التقليدية (الدولتية *State-Centred*):

تبدأ هذه المرحلة مع الاعتراف بعلم السياسة كعلم مستقل في اواخر القرن الـــ19 نتيجة للتقدم الحاصل على صعيد مفهوم علم السياسة ومناهجه، وكذلك بفعل ازدهار اشكال الحكم الديمقراطي في الولايات المتحدة وفرنسا، وقد شهدت الولايات المتحدة تعيين فرانسيس ليبر كأول استاذ لعلم السياسة بجامعة كولومبيا عام 1857، كما تم انشاء المدرسة الحرة للعلوم السياسية في باريس على يد إيميل بوتمي عام 1872.

تميزت هذه المرحلة بتمحور الخطاب العلمي على الدولة، خصوصا بعد النجاح النسبي في فصل علم السياسة عن الحقول المعرفية الاخرى التي كانت مرتبطة به، وكانت الغاية الاساسية لعلم السياسة في تلك الفترة هي ارساء دولة قوية ومواطنة فاضلة، ومن ثم كانت الغاية المعرفية منصبة على البحث في القوانين التي تحكم توزيع السلطة بين مؤسسات النظام السياسي للدولة، ومن ثم فقد ارتكز الاهتمام على النصوص الدستورية لمعرفة التزامات وحدود سلطات السياسيين، وعلى هذا الاساس، ظلت الفجوة قائمة بين الواقع السياسي للدولة ونظامها الدستوري، وقد ظلت هذه الخاصية ملتصقة بعلم السياسة الى وقت قريب.

على الصعيد المنهجي، اتسمت اعمال الباحثين السياسيين في تلك الفترة (مرحلة التأسيس حسب البعض) بعدم خضوعها لقواعد صلبة يمكن مراجعتها، لأنها كانت تقوم وببساطة كبيرة بتجميع المعلومات وتقديمها بطريقة وصفية، كما ان مجال البحث في الظواهر السياسية كان مفتوحا للجميع بما في ذلك للحقول المعرفية الاخرى القريبة من علم السياسة، وهذا ما أخّر تطور علم السياسة، وكان من ابرز

الباحثين السياسيين في تلك الفترة وودرو ولسن في الولايات المتحدة وولتر باقو Walter Baghot في بريطانيا.[12]

2. المرحلة التعددية *(Pluralism)*:

أدرك عدد من الباحثين منذ اواخر القرن الـ19 ان هناك مؤسسات غير رسمية فاعلة تقع خلف المؤسسات الرسمية وتمارس تأثيرا هاما على عملية صنع القرار مثل الاحزاب السياسية واللجان غير الرسمية في المؤسسة التشريعية وبعض الجماعات الضاغطة.

وعلى الرغم من أن التوجه الدولتي قد استمر الى عشرينيات القرن الماضي، الا انه بدأ يفقد هيمنته على حقل علم السياسة، حيث تجمع الباحثون المعارضون للتوجه الدولتي في اطار الجمعية الامريكية للعلوم الاجتماعية ASSA (تأسست عام 1865) ثم في اطار الجمعية الامريكية للعلوم السياسية APSA (تأسست عام 1903) والجمعية السوسيولوجية الامريكية (1905)، حيث نادى هؤلاء بوجوب توجيه اهتمام البحث في هذا العلم بالمؤسسات التي تشارك السلطة السياسية في الوظائف السياسية العامة كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط ودور الافراد و النخب وغيرهم من الوحدات السياسية.[13]

شهدت التعددية نقلة نوعية بظهور مؤلفات هارولد لاسكي (1917) وماري بيركيت فوليت (1918)، وتجسد دراسة ميرل فينسود (1940) ابرز أعمال التعددين، حيث تناول دور مختلف القوى التي تتجاذب القرار قبل اتخاذه على مستوى الهيئات التشريعية او الادارية وعلى راسها جماعات الضغط والراي العام من خلال المساومات والضغوطات..

3. المرحلة السلوكية: *Behavioralism*

[12] جون س. دريزك، "الثورات المعرفية والتحولات الرئيسية في علم السياسية."، ترجمة: عادل زقاغ، متاح على الرابط: https://bit.ly/4mxv1Kj تم الاسترجاع بتاريخ: 2024/12/21.
[13] نفسه.

تعتبر هذه المرحلة السلوكية اكثر المراحل تأثيرا في مسار تطور علم السياسة حتى الان، ويعود ذلك الى نجاح حركتها في احداث تغيير حقيقي في مناهج وأدوات البحث في الظواهر السياسية، ولدورها البارز في تحويل مجال اهتمام علم السياسة بعيدا عن موضوعاته التقليدية والجامدة.

أ. تعريف الحركة السلوكية في علم السياسة:

السلوكية *Behaviorism* هي حركة فكرية ظهرت اساسا بين عامي 1951 و1952 في الولايات المتحدة، و هي وجهة النظر القائلة بأن موضوع العلوم السياسية يجب أن يقتصر على الظواهر التي يمكن ملاحظتها وقياسها بشكل مستقل، وتفترض أن المؤسسات السياسية تعكس إلى حد كبير القوى الاجتماعية الكامنة وأن دراسة السياسة يجب أن تبدأ بالمجتمع والثقافة والرأي العام. ولتحقيق هذه الغاية، يستخدم السلوكيون منهجية العلوم الاجتماعية - علم النفس في المقام الأول - لإقامة علاقات إحصائية بين المتغيرات المستقلة (الأسباب المفترضة) والمتغيرات التابعة (الآثار المفترضة).[14] على سبيل المثال، قد يستخدم السلوكيون بيانات انتخابية مفصلة ليجادل بأن الناخبين في المناطق الريفية يميلون إلى التصويت للمرشحين الأكثر محافظة، بينما يفضل الناخبون في المدن عمومًا المرشحين الأكثر ليبرالية.

ساعد بروز السلوكيين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في قيادة العلوم السياسية في اتجاه أكثر علمية بكثير، بالنسبة للعديد من السلوكيين، يمكن اعتبار مثل هذه الدراسات الكمية فقط علومًا سياسية بالمعنى الدقيق للكلمة؛ كثيراً ما قارنوا دراساتهم بدراسات ما يُسمى بالتقليديين، الذين حاولوا تفسير السياسة باستخدام أوصاف غير مُحددة، وحكايات، ومقارنات تاريخية، وأيديولوجيات، وفلسفة. وكما هو الحال في السلوكية في علم النفس، سعت السلوكية في العلوم السياسية إلى نبذ الحدس، أو على الأقل دعمه بالملاحظة التجريبية. في المقابل، قد يحاول التقليدي دعم الحدس بالعقل وحده.[15]

[14] Diwan She, "A study of Behavioural Revolution in Political Science", International Journal for Research Publication and Seminar (IJRPS), Volume: 13 Issue: 04 (2022), p. 101

[15] Michael G. Roskin, "Behavioralism", Retrieved; 21/12/2024, From: https://www.britannica.com/topic/political-science/Behavioralism

ورغم الارتباط الظاهر للسلوكية بأعمال ديفيد ترومان وديفيد إيستون وروبرت دال، الا انها تعود بجذورها الى عشرينيات القرن الماضي حيث بادر تشارلز ميريام (رئيس لجنة الابحاث في APSA) الى تأسيس مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية SSRC عام 1923، وكان ميريام (رئيس المجلس) من الاوائل الذين حاولوا تحويل علم السياسة الى دراسة السلوك الواقعي للناس بدلا من تحليل المؤسسات والدساتير واراء الفلاسفة، وهذي الاهداف هي التي تحققت على أيدي تلامذته وزملائه هارولد لازويل وقابريال ألموند وهربرت سايمون وديفيد ترومان الذين قادوا الثورة السلوكية، وقد قامت السلوكية بإحداث تغييرات حقيقية في علم السياسة من خلال التركيز على السلوك والتعددية والنزعة العلمية، وبدا الاعتماد على الدراسات المسحية القائمة على الاحصاء والدراسات الكمية، اما التحول الاهم فكان ارساء النظرية السياسية كتخصص مستقل في علم السياسة.[16]

ب. اسهامات المدرسة السلوكية:

كان لاستخدام الأساليب الإحصائية الأثر البالغ في تطور الأبحاث السياسية في خمسينيات القرن الماضي، وكانت الدراسات المتعلقة بموضوعي الانتخابات والتصويت اكثر المجالات التي استفادت من اسهامات البحث السلوكي في العلوم السياسية، على سبيل المثال، في عام 1955، حدد عالم السياسة الأمريكي فلاديمير أورلاندو كي الابن .Valdimer Orlando Key Jr عدة انتخابات بأنها "حاسمة" أو "مُعيدة التنظيم"، حيث غيّر الناخبون الأمريكيون انتماءاتهم الحزبية طويلة الأمد بشكل كبير من حزب سياسي إلى آخر، مما أدى إلى هيمنة الحزب الجمهوري من عام 1860 إلى عام 1932 والحزب الديمقراطي بعد عام 1932. وقد أجرى مركز أبحاث المسح (SRC) التابع لجامعة ميشيغان، والذي تم تطويره في أربعينيات القرن العشرين، تحليلات إحصائية انتخابية رائدة. وفي كتاب "الناخب الأمريكي" (1960)، استخدم أنجوس كامبل وفيليب كونفيرس ووليام ميلر ودونالد ستوكس نتائج دراسات أجراها مركز أبحاث المسح لتطوير مفهوم الانتماء الحزبي - وهو الارتباط النفسي طويل الأمد للناخب بحزب سياسي. وقد زعموا أن

[16] جون س. دريزك، مرجع سابق.

التأثيرات المعروفة منذ فترة طويلة للدين والطبقة الاجتماعية والمنطقة والعرق تساهم في سلوك التصويت فقط بقدر ما يتم تربية الناخب اجتماعياً، في المقام الأول من قبل والديه، على تبني هوية حزبية معينة.

انتشرت المناهج السلوكية خارج الولايات المتحدة بشكل سريع، على سبيل المثال، بدأت جامعة أكسفورد دراسات الانتخابات في الستينيات، وقام ديفيد بتلر ودونالد ستوكس David Butler & Donald Stokes بتكييف الكثير من الدراسات الأمريكية في التغيير السياسي في بريطانيا: القوى التي تشكل الاختيار الانتخابي (1969). ووجدوا أن الجيل السياسي (العصر الذي يولد فيه المرء) و"مدة التحزب" يتنبآن أيضًا بالهوية الحزبية - أي أن طول الوقت الذي يكون فيه المرء حزبيًا يتنبأ بشكل كبير بصوته، كما وجدوا أيضًا أن الهوية الحزبية، التي تنتقل في البداية من الوالدين، قد تتغير تحت تأثير الأحداث التاريخية.[17]

كان الباحث النرويجي شتاين روكان Stein Rokkan رائدًا في استخدام البيانات الكمية عبر الوطنية لفحص تفاعل الأنظمة الحزبية والانقسامات الاجتماعية القائمة على الطبقة والدين والمنطقة، والتي تفسر مجتمعة الكثير من سلوك التصويت. حدد روكان أهمية التوترات بين "المركز والأطراف"، مكتشفًا أن المناطق النائية في أي بلد تميل إلى التصويت بشكل مختلف عن المنطقة التي تتركز فيها الأنشطة السياسية والاقتصادية، وقد منحت سلسلة يوروبارومیتر الشاملة - وهي استطلاعات رأي عام أجريت في دول الاتحاد الأوروبي منذ عام 1973 نيابة عن المفوضية الأوروبية - علماء السلوك الأوروبيين قاعدة إحصائية متينة حول مجموعة من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ وقد وفرت الاستطلاعات بيانات قيّمة لفحص الاتجاهات بمرور الوقت، وأظهرت، من بين أمور أخرى، أن الرأي الأيديولوجي الأوروبي الحديث يتجمع حول المركز السياسي، مما يشير إلى أن الأنظمة الديمقراطية المستقرة قد ترسخت. وفي الآونة الأخيرة، أجرت منظمة الشفافية الدولية، التي تأسست عام 1993 في برلين، استطلاعات رأي عالمية تحاول تحديد الفساد كميًا. وفي أمريكا اللاتينية، استخدم غييرمو أودونيل وأرتورو فالينزويلا Guillermo O'Donnell and Arturo Valenzuela استطلاعات الرأي العام وبيانات

[17] Michael G. Roskin, Op. Cit.

التصـــويت والبيانات الاقتصـــادية والديموغرافية لدراســـة القوى التي زعزعت اســـتقرار الديمقراطية هناك.[18]

ت. تبلورالاتجاهات المناوئة للسلوكيين:

بحلول ســـتينيات القرن الماضـــي، كانت الســـلوكية في أوج ازدهارها في ظل التراجع الكبير لتأثير الباحثين التقليديين على هذا التخصـــص، ومع ذلك، في أواخر الســـتينيات، بدأت الانتقادات المضـــادة للســـلوكية في التزايد، كانت أحدى الانتقادات الموجهة إلى الســـلوكية هو أن الترابطات الإحصـــائية التي كشـفت عنها الدراسـات السـلوكية لم تحدد دائمًا أي من المتغيرين هو السـبب وأي متغير هو النتيجة... في الواقع، قد تكون التأثيرات التي يظهرها كلا المتغيرين تأخذ آثارًا لمتغير ثالث ، وفي هذه الحالة، و من أجل فهم العلاقة الفعلية بين المتغيرات، يجب على الباحث في كثير من الأحيان اســـتخدام الحدس - وهي أداة سـعى السـلوكيون صـراحةً إلى تجنبها. على سـبيل المثال، قد تجد دراسـة أجريت على الروم الكاثوليك ذوي الياقات الزرقاء البيضـاء في ديترويت بولاية ميشـيغان أنه خلال فترة معينة كان هؤلاء أكثر ميلا للتصـويت للجمهوريين مع ازدياد ثرائهم وسـكنهم في الضـواحي. ولكن ربما يكون من غير الواضـح ما إذا كان التغيير في أنماط تصويتهم يرجع إلى عرقهم، أو دينهم، أو ثرائهم المتزايد، أو نمط حياتهم في الضواحي ـــ أو ما إذا كانوا ببساطة استجابوا لرسالة أو شخصية مرشحين معينين للحزب الجمهوري.[19]

بالإضـــافة إلى ذلك، على الرغم من أن البحث الســـلوكي قد أســـفر عن رؤى مهمة في الســـلوك السـياسـي للأفراد، إلا أنه غالبًا ما أوضـح القليل عن الحوكمة الفعلية، فدراسـات التصـويت، على سـبيل المثال، نادرًا ما قدمت ما يســـاعدنا على فهم الســـياســـة العامة، ونظرًا لأن البحث الســـلوكي يميل إلى الاقتصـــار على المواضـــيع القابلة للدراســـة الكمية، فقد تم رفضـــه غالبًا باعتباره ضـــيقًا وغير ذي صـــلة بالقضايا السياسية الرئيسية.

[18] Diwan She, Op. Cit, p.102.
[19] Ibid.

في الواقع، غالبًا ما بدت المناقشات المنهجية المكثفة بين السلوكيين (وداخل التخصص على نطاق أوسع) غامضة ومليئة بالمصطلحات الباطنية وموجهة إلى قضايا لا تهم معظم المواطنين، ونظرًا لأن السلوكيين كانوا بحاجة إلى بيانات المسح الكمي والانتخابي، والتي غالبًا ما كانت غير متوفرة في الديكتاتوريات أو البلدان الأقل ثراءً، فقد كان نهجهم عديم الفائدة في العديد من أنحاء العالم، بالإضافة إلى ذلك، تم التشكيك في موثوقية البحث السلوكي بسبب اعتماده إلى حد كبير على الردود اللفظية على الاستبيانات، وقد أظهرت تحليلات نتائج الاستطلاع أن المستجيبين غالبًا ما يقدمون إجابات مرغوبة اجتماعيًا ومن المرجح أن يخفون مشاعرهم الحقيقية بشأن الموضوعات المثيرة للجدل؛ علاوة على ذلك، فإن صياغة الأسئلة، وكذلك ترتيب الإجابات المحتملة، قد يؤثران على النتائج، مما يجعل التوصل إلى استنتاجات ملموسة أمرًا صعبًا.

أخيرًا، لم تكشف العديد من نتائج أبحاث السلوكيين عن أي جديد، بل أعادت صياغة استنتاجات راسخة أو بديهية، مثل ملاحظة أن الأثرياء يميلون إلى التصويت للمحافظين، بينما يميل الفقراء، وأن الطبقة العاملة تميل إلى التصويت لليبراليين أو يسار الوسط. لكل هذه الأسباب، لم تصبح السلوكية المنهجية الوحيدة في العلوم السياسية، وأقرّ العديد من علماء السلوك في نهاية المطاف بالحاجة إلى رؤى التقليديين غير الكمية؛ وبحلول أواخر ستينيات القرن الماضي، أطلق علماء السياسة على هذا "التوليف ما بعد السلوكي".[20]

4. المؤتمر من أجل "علم سياسة جديد" وتبلور مرحلة ما بعد السلوكية: *Poste Behavioralism*

نتيجة لهيمنة التيار السلوكي على الجمعية الامريكية للعلوم السياسية منذ منتصف الخمسينيات، تجمع المناوؤن للسلوكية خارج الجمعية موجهين انتقادات حادة للسلوكيين، سيما فيما يخص تركيز السلوكيون على النزعة العلمية والحياد القيمي، ونظموا عام 1967 مايسمى بـ"المؤتمر من أجل علم سياسة جديد" مطالبين بدور إيجابي لعلم السياسة يعالج القضايا الاجتماعية والازمات السياسية المطروحة في المجتمع.[21]

---

[20] Michael G. Roskin, Op. Cit.

[21] جون س. دريزك، مرجع سابق.

كنتيجة لهذه الانتقادات، عمد ديفيد ايستون الى التخفيف من التوتر القائم بين السلوكيين وأنصار "المؤتمر من أجل علم سياسة جديد"، ودعا عام 1969 الى "ثورة جديدة في علم السياسة" سميت بالثورة ما بعد السلوكية، يمكنها أن تسخر التقنيات التي طورها السلوكيون في خدمة القضايا الاجتماعية التي تمثل مطلب أنصار "المؤتمر"، ونجح ايستون في خلق تخصص فرعي جديد هو مجال "السياسة العامة".

اعادت الحركة ما بعد السلوكية الاعتبار نسبيا الى دور القيم، والى التركيز على مسائل العدالة والحرية والمساواة، وينطر اليها البعض على انها تحولًا ثقافيًا وتوجهًا فكريًا في آن واحد، وقد ضمّت علماء سياسة من خلفيات متنوعة (بما في ذلك يساريون متشددون)، والتزامات منهجية (بما في ذلك علماء صارمون وباحثون كلاسيكيون متفانون)، وفئات عمرية مختلفة. كان لدى هذه المجموعة، التي تبدو غير مرتبطة ببعضها البعض، شعور مشترك: استياء عميق من المسار الذي سلكه البحث السياسي الحديث في اطار المدرسة السلوكية.[22]

مع مطلع القرن الواحد والعشرين، برزت مطالب جديدة لإصلاح علم السياسة دعت اليها حركة "بريسترويكا علم السياسة"، لكنها لم تستطع حتى الان فرض اجندة بحثية جديدة في حقل علم السياسة.

8. تقييم المكتسبات:

- فيما يكمن أثر الاختلاف في المناهج وأساليب البحث في المرحلتين التقليدية والسلوكية؟
- يوصف اسهام الباحثين السلوكيين في تطوير حقل علم السياسة بالثورة المعرفية، فلماذا ؟
- ما رأيك في الانتقادات التي وجهها انصار المؤتمر من اجل علم سياسة جديد للباحثين السلوكيين؟

9. أنشطة تتعلق بالدرس:

[22] Diwan She, Op. Cit, p.102.

- فيما تكمن الاثار المترتبة عن الاستغناء عن المناهج التقليدية في دراسة الظواهر السياسية -كما يدّعي السلوكيون- على ارتباط المعرفة العلمية بقضايا المجتمع ، ناقش ذلك في حدود 10 اسطر (100 كلمة).

المحور الثالث:

موضوعات علم السياسة:

المدة: ثلاث (03) ساعات

مخطط المحاضرة:

- عرض عناصر المحاضرة؛
- مناقشة؛
- تقديم ملخص كتابي.

1. تقييم المكتسبات القبلية :

- **عدّد الظواهر المتكررة التي تحمل بعدا او معنى سياسي.**
- **أي من العناصر السابقة ترى انها الأكثر استقطابا لاهتمامات المفكرين السياسيين ؟**
- **ما طبيعة العلاقة بين القضايا السياسية التي تشكل موضوعا للبحث وبين الاحداث والوقائع السياسية التي تحدث في العالم الو اقعي ؟ اشرح ذلك.**

2. الأهداف التعليمية (الخاصة بالدرس):

- التعرف على حيّز اهتمام حقل علم السياسة وموضوعاته الرئيسية؛
- استكشاف العلاقة القائمة بين طبيعة اهتمام علم السياسة وبين اختلاف التقاليد البحثية بين المدرستين الفرنسية والانجلوسكسونية ؟
- التعرّف على اهم الجهود التي بذلت على صعيد بناء هوية معرفية موحدة لعلم السياسة على الصعيد العالمي.

تقديـــم:

يقصد بموضوعات علم السياسة المجال الذي يهتم علم السياسة بدراسته، او مجمل الظواهر والسلوكات التي تدخل ضمن نطاق علم السياسة كحقل معرفي، فقد سبقت الاشارة في محاضرة سابقة الى ان اطلاق صفة علم على أي تخصص معرفي يقتضي توفر عنصرين اساسيين هما: وجود مجال اهتمام مستقل لهذا العلم بظواهره وعناصر اهتمامه، ووجود أساليب ومناهج وادوات منهجية يستخدمها الباحثون في هذا التخصص لكشف الظواهر التي تشكل مجاله البحثي ودراستها وتحليلها.

على هذا النحو، يخضع تحديد موضوعات أي حقل معرفي للضرورات المرتبطة بتطور حيز الظواهر والعناصر موضع اهتمامه وبتطور وسائل بحثه، ومن الناحية التاريخية، تجاذب الحديث عن موضوعات علم السياسة تياران فكريان رئيسيان، يشدد الاول على موضوع الدولة (والظواهر المرتبطة بها) كمحور اهتمام علم السياسة وموضوعها الاساسي، بينما ينظر التيار الثاني الى القوة (أو القدرة) باعتبارها جوهر الظاهرة السياسية، ومن ثم الموضوع الاساسي لعلم السياسة، ومن المهم الإشارة هنا الى أهمية النظر في السياقات الزمنية، وفي دور التقاليد الفكرية في تفسير الاختلاف الحاصل في تحديد موضوعات علم السياسة.

1. "الدولة" باعتبارها موضوع علم السياسة:

تقليديا، كان ينظر الى الدولة باعتبارها الموضوع الاساسي لعلم السياسة، وقد ارتبط هذا التصور بالمدرسة الفرنسية اساسا، وهو التصور الذي يطغى عليه البعد الفلسفي الممجد لفكرة الدولة في مرحلة تاريخية معينة، وتنصب تعاريف علم السياسة وفق هذا الاتجاه على فكرة الدولة او الحكم، ومن ثم، على مجمل الظواهر المرتبطة بفكرة الدولة كالانتخابات والاحزاب والدستور والمعارضة وغيرها، أي على كل ماله علاقة بالدولة، ولا يمكن تصور نشاط سياسي آخر خارج اطار الدولة.

فالفقيه السويسري بلونتشيلي على سبيل المثال، يعرف علم السياسة بقوله " ان السياسة بمعناها الصحيح هي ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الدولة"،[23] وقد سبقه افلاطون في تعريف السياسة بانها "علم القيادة"، وارسطو الذي يرى ان علم السياسة هو العلم الذي يدرس دستور المدينة وادارة شؤونها، و جان دابين الذي يقول "ماذا يمكن ان يكون موضوع من يلقب نفسه بعلم السياسة ان لم يكن الدولة".

اما روجيه سالتو فيعرف علم السياسة بقوله " دراسة الدولة واهدافها والمؤسسات التي تسمح بتحقيق هذه الاهداف، والعلاقات القائمة بينها وبين افرادها..."، او كما يعرفها ريمون آرون " السياسة هي كل ماله علاقة بحكم المجتمعات".[24]

باختصار، موضوع علم السياسة بالنسبة للاتجاه التقليدي الذي تشكل المدرسة الفرنسية اساسه هو الدولة والعمليات السياسية التي تحدث داخلها، وعلى هذا الاساس، تمحورت الانتقادات حول تضييق هذا الاتجاه لموضوع علم السياسة الذي يتخطى في الحقيقة موضوع الدولة من جهة، ولقصور هذا الاتجاه في تحديد الانماط والتفاعلات السياسية التي كانت موجودة قبل وجود الدولة ذاتها، وعلى اساس هذا الانتقاد تبلور اتجاه جديد في تحديد موضوع علم السياسة.

مع حلول منتصف القرن التاسع عشر، بدأ علم السياسة التقليدي يفقد جاذبيته لدى الجيل الجديد. فقد شهد ظهور رد فعل ضد هيمنة الفلسفة والتاريخ على دراسة العلوم السياسية. وضربت الحرب العالمية الأولى هذا التخصص كإعصار، وجرفت كل ما هو تقليدي. وقدّم كونت وسان سيمون دعوةً قويةً لتطوير هذا التخصص على غرار العلوم الطبيعية. فقد اعتقدا أن علم السياسة، شأنه شأن الكيمياء والفيزياء، يجب أن يهتم بالواقع، وسعيا إلى إيجاد علاقات عرضية بين الحقائق بمساعدة

[23] P K Panigarhi et al, Political Theory, (New Delhi: Publishing House Pvt. Ltd, 2001), p.06.
[24] ناجي صادق شراب، السياسة دراسة سوسيولوجية (العين: مكتبة الامارات، 1984)، ص.11-12

الملاحظات والفحص التجريبي،[25] وقد لاقت هذه المبادرة التي أطلقاها حماسًا من الكُتّاب اللاحقين سيما في الولايات المتحدة كما سيأتي.

2. القوة (أو القدرة) باعتبارها موضوع علم السياسة:

ارتبط هذا الاتجاه بالمدرسة الانجلوسكسونية في علم السياسة، وهي ترى في القوة (او القدرة power) جوهر الفعل السياسي ومن ثم الموضوع الاساسي لعلم السياسة، فالظاهرة السياسية موجودة داخل وخارج اطار الدولة، ويمكن ان ترتبط بسلوك الافراد والجماعات المختلفة، كما يظهر ذلك في تعاريف الباحثين الانجلوسكسونيين لعلم السياسة.

فهارولد لاسويل مثلا، يعرف علم السياسة بقوله "السياسة هي من يحصل على ماذا؟، متى؟، وكيف ؟" وهو يقصد دراسة تشكيل واقتسام القوة او السلطة في المجتمع، اما ديفيد ايستون فيعرف السياسة باعتبارها "التوزيع السلطوي للقيم"،[26] اي انه يضيف البعد المؤسسي لتوزيع المنافع الى تعريف لاسويل السابق ، اما غابرييل الموند فيعرف السياسة بانها " القرارات الإنسانية التي تتصف بأنها ملزمة وعامة".[27]

باختصار، ترى المدرسة الانجلوسكسونية بان موضوع علم السياسة يرتبط بالسلطة والقوة والنفوذ، فجوهر السلوك السياسي تحركه هذه العناصر حتى خارج نطاق الدولة، فالسلوك السياسي يرتبط بالأفراد كما بالمؤسسات الرسمية، وهو الاتجاه الاكثر ملاءمة للواقع السياسي الحالي.

- **تصنيف منظمة اليونسكو لموضوعات علم السياسة:**

للخروج من الجدل السابق، ارتات منظمة اليونسكو (**منظمة** الأمم المتحدة للتربية و التعليم و الثقافة) توحيد المناهج التعليمية لعلم السياسة في كل جامعات العالم من خلال تحديد موضوعات هذا الحقل المعرفي، فقد تم اعتماد تسمية علم السياسة بدلا من العلوم السياسية، وانشات الجمعية

[25] P K Panigarhi et al, Op. Cit, p.05
[26] Ibid, p.08
[27] حسن صعب، مقدمة لدراسة علم السياسة (بيروت: منشورات المكتب التجاري، 1961)، ص.57-59.

الدولية للعلوم السياسية التي عقدت اجتماعاتها بين 1948-1953، وقدمت مقترحاتها حول مواضيع علم السياسية التي تم تحديدها فيما يلي:[28]

أ. **النظرية السياسية:** وتشمل النظرية السياسية وتاريخ الفكر السياسي.

ب. **النظم السياسية:** وتشمل فروعاً مثل الدستور – الإدارة العامة – النظم السياسية المقارنة.

ت. **الحياة السياسية:** وتشمل موضوعات عديدة منها: الأحزاب السياسية وجماعات الضغط السياسي – الرأي العام.

ث. **العلاقات الدولية:** وتشمل: العلاقات السياسية الدولية والسياسة الدولية – التنظيم الدولي – القانون الدولي وغيرها

- **تصنيف الجمعية الامريكية للعلوم السياسية لموضوعات علم السياسة:**

مع التطورات اللاحقة في علم السياسة، اضافت الجمعية الامريكية للعلوم السياسية APSA (التي تأسست عام 1903) موضوعات اخرى لعلم السياسة (الامريكي) عام 1973، وهي :[29]

أ. المؤسسات السياسية والسلوك السياسي العابر للقوميات.

ب. القانون الدولي والمنظمات الدولية والسياسة الدولية.

ت. المنهجية (فقط المناهج والادوات غير التقليدية)

ث. الاستقرار وعدم الاستقرار والتغيير السياسي.

ج. النظرية السياسية.

ح. السياسة العامة: الصياغة والمحتوى.

خ. الادارة العامة.

د. المؤسسات. العمليات والسلوكات السياسية للولايات المتحدة.

---

[28] نظام بركات واخرون، **مبادئ علم السياسة** . ط.2 (عمان: دار الكرمل، 1987)، ص.14.

[29] Dag Strpic, "Fields in Political Science: American Development and Croatian Issue"s, *Politicka misao*, Vol. XXXIV, (1997), No. 5, p.p. 135-136.

- **تصنيف الدليل الجديد للعلوم السياسية :**

استمر وضع العلوم السياسية بدون معيار متكامل الى غاية اصدار "دليل جديد للعلوم السياسية" عام 1996، تم اعداد هذا الدليل بالتعاون مع الجمعية الدولية للعلوم السياسية (IPSA)، وبخلاف ما كان في السابق، عمل فريق عالمي مشكل من علماء السياسة بشكلٍ صريحٍ على أساس التقاليد الأمريكية والبريطانية والألمانية والفرنسية والإيطالية الرائدة في العلوم السياسية، وعلى الابتكارات ليس فقط في العلوم السياسية، بل في العلوم الاجتماعية ذات الصلة، ووفقًا لذلك، تم الاتفاق على موضوعات علم السياسة بالشكل التالي:[30]

- **المؤسسات السياسية:** (وخاصةً التحليل القانوني وتحليل الاختيار العقلاني، بشكل متكامل)؛
- **السلوك السياسي:** (وخاصةً المناهج المؤسسية والتجريبية، والتصويت والأحزاب)؛
- **السياسة المقارنة:** (وخاصةً البحث السلوكي الجزئي وتحليل الديمقراطية)؛
- **العلاقات الدولية**: (وخاصةً المناهج الواقعية الجديدة، والتجارية الجديدة، وما بعد الوضعية، والنسوية)؛
- **النظرية السياسية:** (بما في ذلك تحديدًا "التقاليد في الفلسفة السياسية"؛
- **السياسة العامة والإدارة:** (وخاصةً تحليل السياسات والأفكار والمصالح والمؤسسات المقارنة)؛
- **الاقتصاد السياسي:** (وخاصةً وجهات نظر التحليل الاجتماعي السياسي والاقتصادي والتحليل الاقتصادي للسياسة)؛
- **المنهجية السياسية**: (وخاصةً الأساليب النوعية، ومشاريع البحث، والأساليب التجريبية).

2. **تقييم المكتسبات:**

[30] Ibid, p.138.

- فيما تكمن الاهتمامات الرئيسية لعلم السياسة التقليدي؟ وما هي الاهتمامات الرئيسية الحديثة لهذا العلم؟
- هل ترى بأن التصور التقليدي لموضوعات علم السياسة لا يزال صالحا الى غاية اليوم؟ اشرح ذلك.

3. أنشطة تتعلق بالدرس:

- ناقش الابعاد الفلسفية للرأي القائل بأن موضوع علم السياسة هو دراسة الدولة ومؤسساتها المختلفة .

(في حدود 10 اسطر (100 كلمة).

المحور الرابع:

علاقة علم السياسة بالعلوم الاخرى:

المدة: ثلاث (03) ساعات

مخطط المحاضرة:

- تذكير بملخص المحاضرة السابقة
- عرض عناصر المحاضرة؛
- مناقشة؛
- تقديم ملخص كتابي.

1. تقييم المكتسبات القبلية :

- توصف الفلسفة بأنها "أم العلوم"، ماذا تعرف عن ذلك. ؟
- هل يمكن فصل الظاهرة السياسية عن سياقاتها الاجتماعية ودراستها بشكل منفصل؟ اشرح ذلك.
- هل تقرّ بوجود استقلالية تامة للعلوم الاجتماعية عن بعضها البعض؟
- اذا كانت الإجابة السابقة بـ لا، فلماذا ؟

2. الأهداف التعليمية (الخاصة بالدرس):

- استكشاف نقاط تقاطع حقل علم السياسة بالحقول المعرفة الرئيسية وذات الصلة؛
- الوقوف على التداخل المنهجي (الاستخدام المشترك لمناهج وأدوات البحث) بين علم السياسة والعلوم الاخرى؛
- التعرف على الحقول المعرفية الفرعية الناشئة عن تقاطع موضوعات علم السياسة مع العلوم الأخرى.

تقديـــم:

يعتبر علم السياسة علما حديثا نسبيا، وهو على صلة كبيرة ببقية العلوم سيما الاجتماعية الاقدم منه، فهو يدرس نشاطا انسانيا معينا، والنشاطات الانسانية تتأثر ببعضها البعض، كما ان ظهوره المتأخر جعله يعتمد على هذه العلوم خصوصا من جانب المناهج لبناء هويته الخاصة، كما ساهمت محاولات ترقية المعرفة السياسية في ربط علم السياسة بالعلوم الطبيعية والرياضية.

1. علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع:

يتداخل علم الاجتماع مع علم السياسة في كثير من الأحيان فعالم الاجتماع سيمور مارتن ليبست يصنف في نفس الوقت على أنه عالم سياسة، بل أنه أول من أوضح العلاقة الوثيقة بين الديموقراطية ومستوى الثروة. بل أن علم السياسة يبدأ تقليدياً بالنظر إلى المجتمع لمعرفة "من يفكر في ماذا" عن السياسة، ولذلك ومن خلال التدليل على كيفية اختلاف وجهات النظر السياسية بين الطبقات الاجتماعية، المناطق، الأديان، الجنس ومجموعات الأعمار يوفر علم الاجتماع أساساً تجريبياً لدراسات الثقافة السياسية، الرأي العام، والانتخابات.[31]

وكنتيجة للتداخل بين مجالي اهتمام علمي السياسة والاجتماع ظهر حقل معرفي فرعي مشترك بين العلمين يسمى "علم الاجتماع السياسي"، ومن الناحية المنهجية يستخدم علم السياسة مناهج المسح الاجتماعي في دراسة الظواهر السياسية.

2. علاقة علم السياسة بالأنثروبولوجيا:

لوهلة الأولى يبدو أن الدراسات الانثربولوجية التي تركز تقليدياً على المجتمعات البدائية ليست مهمة بالنسبة لعلم السياسة إلا أن تقنيات الوصف والمقابلات الانثربولوجية قد تم تبنيها وتوظيفها بشكل مكثف بواسطة علماء السياسة. بل أن حقل الثقافة السياسية يمكن أن ينظر إليه على أنه فرعاً من الأنثروبولوجيا. فأنماط الإذعان والاحترام اليابانية مثلاً التي لا نزال نلاحظها حتى اليوم تعود جذورها إلى أكثر من ألف سنة. كذلك لا تزال بعض النظم السياسية الحالية تحتفظ بالقوة السياسية فيها لعائلات أو عشائر قوية تقليدياً، ففي وسط آسيا استمرت عائلات الأمير التي حكمت في ظل دولة الفرس، واستمرت بعد ذلك، بقيت أيضاً في ظل حكومات القيصر والشيوعية وحتى في الدول التي استقلت من الاتحاد السوفيتي حديثاً هناك. أما في أفريقيا فإن التصويت والعنف يتأثران بالانقسامات القبلية ويأتيان انعكاساً لها.

---

[31] ناجي صادق شراب، **مرجع سابق**، ص.17.

3. علاقة علم السياسة بالاقتصاد:

يدّعي البعض بأن الاقتصـاد هو موضـوع الاهتمام الرئيس للسـياسـة. وصـحيح أن كثيراً من الخلافات السـياسـية هي في الحقيقة اقتصـادية (من يحصـل على ماذا؟). كذلك يمكن أن تكون التنمية الاقتصادية الكلية شرطا أساسيا لنجاح الديموقراطية، فقليل جداً من الدول الفقيرة تعتبر ديموقراطية، كما أن التراجع الاقتصـادي يمكن أن يهدد الديموقراطية القائمة كما كان عليه الحال في الرايخ الألماني وربما اليوم في روسيا.

ما هي السياسات التي تشجع التنمية الاقتصادية ؟ ما هو الدور الذي يجب أن تلعبه الحكومة؟ ماذا يمكن أن تفعله العملة الأوروبية الجديدة للوحدة الأوروبية؟ باختصـار عندما يتحول الاقتصـاد إلى مسائل متعلقة بالسياسة يصبح عندئذ اقتصاد سياسي.

وهناك اليوم مدرسـة جديدة نسـبياً في علم السـياسـة هي "نظرية الاختيار العقلاني" متأثرة بالنظرة الاقتصادية تؤكد أن البشر يفعلون ما يحقق مصالحهم، كما نشا حقل معرفي مشترك كنتيجة لتداخل الاقتصاد بالسياسة يسمى بعلم "الاقتصاد السياسي".

4. علاقة علم السياسة بعلم النفس:

يساعد علم النفس بشكل كبير في فهم علم السياسة وخاصة فيما يتعلق بالشخصيات التي تحتذيها السـياسـة ولماذا وتحت أية ظروف يذعن الناس لرموز السـلطة وكيف يمكن للناس أن يكّونوا ارتباطاتهم القومية والجماعية والتصويتية. فالدراسات التي تتناول هتلر و ستالين و ماو تعتبر دراسات نفسية تقريباً. كذلك فإن علماء النفس يعتبرون من أفضل أصحاب الطرق المنهجية في العلوم الاجتماعية أي أنهم يبتكرون طرقاً لدراسـة الأشـياء بمصـداقية أكبر وبتحيز أقل ويعلموننا بأن نشـكك في كثير من المزاعم. بل أن طرح الأسـئلة بطريقة عفوية والتحكم في عوامل محددة هي أسـاليب تم تطويرها في حقل علم النفس.

هناك حقل معرفي مشترك بين علمي السياسة والنفس هو علم "النفس السياسي"، كما ان منهج "التحليل النفسي" هو احد المناهج التي يستخدمها علم السياسة.[32]

5. **علاقة علم السياسة بعلم التاريخ:**

يرتبط علم السياسة والتاريخ ارتباطًا وثيقًا. وتتجلى العلاقة بينهما بوضوح في عبارة "التاريخ هو جزء من السياسة، والسياسة تُقدّم التاريخ". وكما يقول سيلي: "لا ثمار للتاريخ بدون علم سياسي". والعلوم السياسية بدون تاريخ لا جذور لها. ونقتبس من الكاتب نفسه مجددًا: "تصبح السياسة مبتذلة عندما لا يُحرّرها التاريخ، ويتلاشى التاريخ في مجرّد أدب عندما يغفل عن علاقاته بالسياسة". يُوفّر التاريخ المادة الخام للعلوم السياسية. ووفقًا لسيلي، "سيصبح العلم السياسي والتاريخ في نهاية المطاف متطابقين. لكن هذا يبدو مستبعدًا، إن لم يكن ممكنًا، فرغم ترابط العلمين وتكاملهما، إلا أن هناك بعض الاختلافات الجوهرية بينهما":[33]

أ. التاريخ، كونه سرديًا، يتعامل مع الحقائق بترتيبها الزمني، بينما لا يختار العلم السياسي إلا الأحداث المرتبطة بالتطور السياسي. منهج العلوم السياسية تأملي. باستخدام المادة التي يوفرها التاريخ، يسعى إلى اكتشاف القوانين والمبادئ العامة.

ب. التاريخ أشمل لأنه يتناول الجوانب الاقتصادية والدينية والعسكرية للحياة الاجتماعية، بينما لا يهتم علم السياسة بها إلا بقدر ما يلقي الضوء على طبيعة الدولة وتطور السيطرة السياسية.

ت. التاريخ أقل فلسفية بكثير من علم السياسة. يتناول التاريخ الحقائق الملموسة، بينما يتناول علم السياسة المُثل والأنماط المجردة. يتناول علم السياسة الدولة كما ينبغي أن تكون؛ ويتناول التاريخ الدولة كما هي وكما كانت.

---

[32] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص. 30-31.

[33] P K Panigarhi et al, Op. Cit, p.48.

في علم السياسة يمكن أن نقوم بدراسة دقيقة لحقبة زمنية معينة كذلك لكن عالم السياسة كثيرا ما يلجأ إلى مقارنة نتائج تلك الدراسة مع دراسات أخرى في نفس الحقبة أو في أماكن أخرى بغرض التوصل إلى جوانب التشابه والاختلاف. ولذلك فعندما يلجأ بعض المؤرخين إلى الدراسات المقارنة فإننا نطلق عليهم علماء سياسة، ويعتبر المنهج التاريخي من اهم المناهج التي يستخدمها علم السياسة، كما ان هناك حقل معرفي مشترك يسمى "التاريخ الدبلوماسي".[34]

6. علاقة علم السياسة بالجغرافيا :

لم يكن موضوع الجغرافيا يحظى بالاهتمام الكافي من قبل علماء السياسة برغم أنه يؤثر على دراستهم بشكل يفوق التصور، فالإنساني تأثر، إلى حد كبير، ببيئته الطبيعية والظروف الجغرافية التي يعيش في ظلها، ومن المؤكد أن الظروف الجغرافية قد أثرت إلى حد كبير على تحديد السياسات الوطنية، وإلى حد ما، على طبيعة المؤسسات السياسية. في الوقت نفسه، يمكننا القول بثقة إن الجغرافيا أصبحت اليوم عاملًا أقل أهمية بكثير في تشكيل المؤسسات الاجتماعية والسياسية مما كانت عليه في العصور السابقة. يُعتبر علمٌ ناشئ يُعرف بـ" الجيوبوليتيك " ذا قيمةٍ كبيرةٍ اليوم، على الرغم من استغلاله بشكلٍ سيءٍ من قِبل بعض العلماء الألمان و صُنع لخدمة العدوان النازي. وإذا فُهم هذا العلم بشكلٍ صحيح، فإنه يعني أن الجبال والأنهار العظيمة والمحيطات لها علاقةٌ أكبر بنظريات عمل الدولة والعلاقات الدولية وما شابهها، منها بنظرياتٍ بديعةٍ عن الدولة تُكتب من على مقاعد البدلاء. ومن الأمثلة الجيدة على أهمية الجغرافيا السياسية موقع بريطانيا العظمى كجزيرة، والذي ساعدها على التطور لتصبح قوةً بحريةً بفضل موقعها الجغرافي.[35]

7. علاقة علم السياسة بالقانون:

وجد القانون بالأساس لكي ينظم العلاقات بين الناس داخل الدولة وكذلك العلاقات ما بين الدول من خلال القوانين الدولية هذه العلاقات التي تأخذ الطابع الشخصي (أي علاقة الإفراد ببعضهم

---

[34] بطرس بطرس غالي، **المدخل في علم السياسة** (القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، 1984)، ص.10.

[35] Ibid, p.52.

بعضا) وكذلك الطابع العام (أي علاقة الإفراد بالدولة) وعليه اعتمد ما يسمى القانون الخاص والقانون العام وكون القانون العام يتعلق بالدولة والفرد ، برزت العلاقة بين علم السياسة والقانون خاصة القانون الدستوري (الذي نسميه بـ**(النظم السياسية المقارنة)** فكلاهما يهتمان بدراسة نظام الدولة والحكومات والسلطة مع وجود بعض الفوارق فالقانون الدستوري يبحث في النصوص التي يضعها المشرعون بينما علم السياسة يبحث في الإحداث الحاصلة نتاج لتلك النصوص .

إضافة إلى إن القانون الدستوري يضع القواعد التي تنظم حياة الناس والدولة ، بينما علم السياسة يحلل السلطة نفسها ، فهو يهتم بكل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، كما يعد المنهج القانوني احد المناهج التي يستخدمها الباحثون في علم السياسة.[36]

8. علاقة علم السياسة بالأخلاق:

الأخلاق علمٌ يُعنى بالآداب، يدرس السلوك البشري ويضع معايير للخير والشر، أو الصواب والخطأ، يُخبرنا بما يجب على البشر فعله وما لا يجب عليهم فعله. للأخلاق صلاتٌ وثيقة بعلم السياسة، اعتقد علماء السياسة القدماء، مثل أفلاطون وأرسطو، أن العلوم السياسية لا يمكن فصلها عن الأخلاق. لاحقًا، فصل بعض المفكرين السياسيين، مثل مكيافيلي وهوبز، السياسة عن الأخلاق ويعتقد الميكافيليون أن المصلحة، لا الأخلاق، هي المبدأ التوجيهي لإدارة الدولة.

لكن هذا الرأي غير صحيح، يجب أن تسترشد الدولة بالمصالح، إلى جانب المعايير العادية. تتجلى العلاقة الوثيقة بين العلوم السياسية والأخلاق من حقيقة أن العلوم السياسية لا تتعامل فقط مع الدولة كما كانت أو كما هي، بل تتعامل أيضًا مع ما ينبغي أن تكون عليه، وهذا يعني أن العلوم السياسية هي أيضًا علم معياري، إنها تسعى إلى وضع المبادئ وتنظيم المؤسسات السياسية لتنظيم سلوك الأفراد بهدف تعزيز حياتهم الأخلاقية.

[36] بطرس بطرس غالي، مرجع سابق، ص. 11

كما ان هناك نقطة أخرى جديرة بالإشـــارة؛ تُطاع قوانين الدولة أو أوامرها بســـهولة إذا كانت متوافقة مع المبادئ الأخلاقية للمجتمع. وإذا تعارضـــت مع تلك المبادئ، فقد يصـــعب إنفاذها، كما يقول جيتيل. "عندما تنتشـــر الأفكار الأخلاقية وتزداد قوتها، فإنها تميل حتمًا إلى التبلور في شـــكل قانون - من ناحية أخرى، قد تُعدّل القوانين المعايير الأخلاقية، ولكن إذا حاولت فرض مُثُل أخلاقية ســـابقة لأوانها، فإنها عادةً ما تفشل في إنفاذها.[37]

9. علاقة علم السياسة بالإحصاء والرياضيات:

يوظف علماء الســـياســـة المعاصـــرين وخصـــوصـــا في الولايات المتحدة القياس الكمي والتحليل الرياضي في دراساتهم للظواهر السياسية محاولين الوصول إلى نظريات مشابهة للنظريات التي تم التوصل إليها في العلوم الطبيعية، اي ان علم الســـياســـة يرتبط بالعلوم الرياضـــية والاحصـــائية من ناحية المناهج، سيما في الفترة التي اعقبت الثورة المنهجية التي قادها السلوكيون في حقل علم السياسة.[38]

2. تقييم المكتسبات:

- ما هي الاهتمامات الرئيســـية للعلوم الســـياســـية التقليدية؟ (iv) ما هي الاهتمامات الرئيسية للعلوم السياسية الحديثة؟
- مالفرق بين كلمتي سياسة *Policy* وسياسة *Politic* في اللغات ذات الأصل اللاتيني ؟
- ما رأيك في الراي القائل بان الســـياســـة مجرد فن يعتمد على الحنكة والمهارة في إدارة وتسيير شؤون الحكم والقيادة ولا ترقى الى مستوى العلم ؟

3. أنشطة تتعلق بالدرس:

- يختلف منظور الســـياســـة عند المســـلمين عن مثيله لدى الغرب من حيث الاعتبارات الأخلاقية، ناقش ذلك في حدود 10 اسطر (100 كلمة).

---

[37] P K Panigarhi et al, Op. Cit, p. 50-51.

[38] نفسه، ص.12.

المحور الخامس:

نظريات نشأة الدولة:

المدة: ثلاث (03) ساعات

مخطط المحاضرة:

- عرض عناصر المحاضرة؛
- مناقشة؛
- تقديم ملخص كتابي.

1. تقييم المكتسبات القبلية :

- ماذا تعرف عن كلمة السياسة والسياسي ؟
- ماهي المعاني التي تحملها كلمة سياسة بالنسبة للعامة ؟
- هل سبق لك متابعة قضايا أو احداثا سياسية ؟
- هل ترى أنه من الممكن إدارة الحياة الإنسانية بدون سياسة؟

2. الأهداف التعليمية (الخاصة بالدرس):

- معرفة أصل أكثر الظواهر السياسية تعقيدًا، ألا وهي الدولة.
- دراسة أهم النظريات المتعلقة بنشأة الدولة.
- التعرف على العوامل التي ساهمت في نمو الدولة وتطورها.
- محاولة فهم عبارة "الدولة نمو تاريخي".
- استنباط تفسيرات أصحاب نظرية العقد الاجتماعي لأصل الدولة.
- دراسة كيفية نشوء الدولة في الصراع الطبقي وعملها كأداة للهيمنة.

تقديم:

الدولة بشكل عام هي "مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص ، يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليها تتمتع بالأمر والإكراه"، او هي "مؤسسة سياسية يرتبط بها الافراد من خلال تنظيمات متطورة"، وقد دأبت الادبيات السياسية الى الحديث على ضرورة توافر اربعة (04) عناصر رئيسية للحديث عن وجود دولة وهي مجموعة من الناس (الشعب)، والرقعة الجغرافية (الاقليم)، والسلطة (وجود حكومة)، والسيادة (استقلالية السلطة السياسية والاعتراف بوجودها).

1. مفهوم الدولة:

الدولة في اللغة من دال ؛ أي: انتقل من حال إلى حال ، ويقال: دالت له الدولة بمعنى: تم له النصر والغلبة ، والدولة: جمع كبير من الأفراد يقطن بصفة دائمة إقليمًا معيّنًا ، ويتمتع بالشخصية المعنوية ، وبنظام حكومي ، وبالاستقلال السياسي ، وكان العرب يستخدمون الملك مقابل الدولة ، بل كانوا يعرفون مصطلح الدولة، قال أبو العباس مؤسس الدولة العباسية:" يا أهل الكوفة ، أنتم محل محبتنا ومنزل مودتنا ، أنتم الذين لم يتغيروا ... حتى أدركتم زماننا ، وأتاكم الله بدولتنا".

. ومعنى الدولة في الاصطلاح السياسي يدور حول هذه المعاني: تنظيم سياسي للمجتمع ، أو هيئة سياسية ، أو تحديدًا مؤسسات الحكومة ، ويقصد بالدولة المدنية : الدولة القائمة على المواطنة وسيادة القانون ، والتي يمارس فيها الفرد حقوقه ويحصل على واجباته ، مع عدم التمييز بين الأعراق أو الألوان أو اللغات ، ويتعاون جميع أفراد المجتمع في الدولة المدنية للوصول إلى حياة آمنة للجميع ، وقد غلب هذا المفهوم على التعريفات الأخرى للدولة حيث تعتبر مدنية الدولة أحد أركان الدولة الحديثة.[39]

الدولة في مفهومها الاجرائي تعني مجموعة من الأفراد يعيشون على وجه الاستقرار ، ويمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي معين، ويخضعون وهم بصدد ممارسة نشاطهم لتنظيم قانون محدد)، وبالتالي فإن الدولة تتكون من ثلاثة عناصر ، هي : السكان ، والإقليم ، والسلطة السياسية ذات السيادة ، وقد تزول الدولة بزوال أحد عناصرها الثلاثة السابق ذكرها وبيان هذه العناصر فيما يلي:

2. أركان الدولة:

- **السكان:**

يستلزم لقيام الدولة من الناحية القانونية وجود عدد من الأفراد ، وهذا العدد قد يختلف من مجتمع لآخر، فهناك عدد من الدول يبلغ عدد سكانها الملايين، وهناك عددٌ من الدول يقل فيها عدد

[39] إبراهيم صلاح الهدهد، "مفهوم الدولة في العصور المتعاقبة وأسس اختيار الحاكم"، في: محمد مختار جمعة، **الدولة مفهومها وتطورها** (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 2022)، ص. 30-31

السكان بشكل ملحوظ ، ومن ثمَّ فلا يشترط أن يكون هناك عدد معين من السكان ، وإنما يكفي أن توجد مجموعة من الأفراد يجمع بينهم رابط من الانسجام والوحدة. ويقوم مجتمع السكان على أمرين ، هما : أمر مادي يتمثل في: الجنس، أو اللغة ، أو الدين ، أو العادات ، أو المصالح، أو التقاليد المشتركة ، وأمر معنوي أو روحي يتمثل في الرغبات المتبادلة بين أفراد المجتمع في العيش معًا في حياة مشتركة ، وفي جميع الأحوال يستلزم أن تكون هناك أهداف محددة تربط بين أفراد الشعب ويسعون إلى تحقيقها ، وآمال معينة يسعون لبلوغها.

يتم التفريق غالبا بين مدلولي الشعب والسكان بالشكل التالي: ينطوي مدلول الشعب على مفهومين اجتماعي وسياسي ، أما المفهوم الاجتماعي للشعب فيعني: أنه مجموعة من الأفراد يقيمون على إقليم الدولة ، ويتمتعون بجنسيتها ، وهؤلاء هم الرعايا الوطنيون للدولة ، أما مدلول الشعب بمفهومه السياسي: فإنه لا يعني جميع الأفراد الذين ينتمون إلى جنسية الدولة، وإنما الأشخاص الذين يتمتعون بالحقوق السياسية ، مثل: حق المشاركة السياسية ، وحق تولي الوظائف العامة ، فهؤلاء فقط يشملهم مدلول الشعب بمفهومه السياسي. أما مدلول السكان فهو أوسع نطاقًا من مدلول الشعب ؛ إذ يعني مدلول السكان جميع من يقيمون على إقليم الدولة ، سواء أكانوا من رعايا هذه الدولة الوطنيين أم من الأجانب الذين لا ينتمون لجنسيتها ، ولا تربطهم بها سوى رابطة الإقامة.[40]

- **الإقليم:**

يعتبر عنصر الإقليم من العناصر الأساسية اللازمة لتكوين الدولة ، وهو يعني: استقرار جماعة من السكان في إقليم معين على وجه الدوام والاستقرار ، وكما أن عدد السكان قد يتفاوت من مجتمع لآخر ، فكذلك الشأن بالنسبة لعنصر الإقليم قد يتفاوت من مجتمع لآخر ضيقًا أو اتساعًا. ولا شك أن عنصر الإقليم يمثل ركنًا جوهر يا لازمًا لتكوين الدولة واستقلال ممارستها لسلطتها السياسية ؛ إذ إن الإقليم هو النطاق الذي تباشر فيه الدولة سلطاتها السياسية. [41]

---

[40] محمد عبد الوهاب خفاجي، "مفهوم الدولة وتطورها"، في: محمد مختار جمعة، الدولة مفهومها وتطورها ، **مرجع سابق**، ص.18.
[41] بطرس بطرس غالي، **مرجع سابق**، ص. 174-175

ومفهوم إقليم الدولة لا يقتصـر على الإقليم الأرضـي فحسـب ، بمعنى الأرض اليابسـة ، وإنما يتشكل إقليم الدولة من : الإقليم الأرضي، والإقليم الجوي، والإقليم المائي، وبيان ذلك على النحو التالي:

- الإقليم الأرضـي: وهو يتحدد بحدود طبيعية ، مثل: الجبال، أو البحار ، أو الأنهار ، أو بحدود صـناعية، مثل: الأسـوار ، أو الأسـلاك ، إلى غير ذلك من العلامات التي تعني نهاية الإقليم ، أو بحدود منصوص عليها في دساتير بعض الدول تحدد خطوط العرض أو الطول ؛ لتعيين الحدّ الفاصل بين دولة وأخرى.

- الإقليم الجوي: وهو يشمل كل الفضاء الجوي الذي يعلو ك لا - من الإقليم الأرضي والإقليم البحري ، وللدولة أن تمارس على إقليمها الجوي والبحري سـلطات كاملة دون التقيد بارتفاع معين، ويترتب على ذلك عدة نتائج ، أهمها : أنه لا يحق للدول الأخرى أن تسـتخدم المجال الجوي الفضـائي للدولة صاحبة الإقليم إلا بإذن سابق ، واتفاق مع الدولة صاحبة الإقليم .

- الإقليم المائي: وهو يعني البحر الإقليمي ، أي: الجزء السـاحلي - من مياه البحر الملاصـقة لشواطئ الدولة الساحلية ، ويشمل كذلك المياه التي تحدد حدود الدولة ، كالأنهار والبحيرات الداخلية ، وقد ثار خلاف بين الفقهاء حول تحديد نطاق البحر الإقليمي الذي يدخل ضـمن إقليم الدولة؟ فذهب البعض إلى أن البحر الإقليمي يتحدد بمسافة آخر مرمى تبلغها قذائف المدافع من شـواطئ الدولة، وهي ثلاثة أميال تقريبًا، وهو الحد الأدنى المتعارف عليه بين الدول، وتذهب الدول الحديثة إلى توسـيع نطاق حدود البحر الإقليمي وامتداد حدودها إلى مسافة اثني عشر ميلًا في عرض البحر.[42]

- **السلطة السياسية ذات السيادة:**

لا يكفي لنشـوء الدولة وجود عنصـري الشـعب والإقليم ؛ بل يلزم بالإضـافة إلى ما تقدم وجود عنصر ثالث يتمثل في السلطة ذات السيادة ، وعنصر السلطة يعتبر القاسم المشترك لكافة التنظيمات السياسية، والسلطة السياسية في مفهومها الحديث تستند إلى الشعب ، ومن ثمَّ يلزم قبول الأفراد لهذه

[42] محمد عبد الوهاب خفاجي ، **مرجع سابق**، ص. 20

السـلطة ؛ إذ انتهى عهد السـلطة التي تسـتند في وجودها ونشـأتها إلى مجرد القوة والقهر، فلقد أدركت الدول أن الشعب هو صاحب السيادة والسلطة. والسيادة من أهم الخصائص التي تنفرد بها الدولة عن باقي الأشخاص القانونية المكونة للدولة ، وهي سيادة داخلية وسيادة خارجية.

فالسـيادة الداخلية هي: قدرة الدولة على بسـط سـلطتها على كل المقيمين على إقليمها من أفراد ومؤسـسـات ، أما السـيادة الخارجية فهي: أن تتعامل الدولة مع باقي الدول على أسـاس المسـاواة ، وعدم خضـوعها لأي سـلطة خارجية ، الأمر الذي جعل من فكرة السـيادة العنصـر الجوهري الذي يقوم عليه بنيان القانون الدولي ، على أن فكرة سـيادة الدولة ليسـت مطلقة ؛ بل نسـبية حيث تكون مقيدة باحترام قواعد القانون الدولي والقانون الإنساني.[43]

3. نظريات نشأة الدولة:

رغم وجود اتفاق حول العناصر التي تمثّل اركانا للدولة، هناك اختلاف كبير حول تحديد طبيعة نشوء الدولة (او السلطة السياسية)، وتتمثل اهم النظريات المفسرة لنشأة الدولة فيما يلي:

1. النظرية الدينية (الثيوقراطية):

يرجع أنصـار هذه النظرية أصـل نشـأة الدولة وظهور السـلطة إلى الله ، وعليه فأنهم يطالبون بتقديسـها لكونها من صـنعه وحق من حقوقه يمنحها لمن يشـاء، فالحاكم يسـتمد سـلطته وفقا لهذه النظرية من الله ، وما دام الأمر كذلك فإنه يسمو على المحكومين نظرا للصفات التي يتميز بها عن غيره والتي مكنته من الفوز بالسلطة ، لذلك فغن إرادته يجب أن تكون فوق إرادات المحكومين.

والحقيقة أن المتتبع للتاريخ يلاحظ أن هذه النظريات لعبت دورا كبيرا في القديم ، فلقد قامت السـلطة والدولة في المجتمعات القديمة على أسـس دينية محضـة ، واسـتعملت النظرية الدينية في العصـر المسـيحي والقرون الوسـطى ولم تختف آثارها إلا في بداية القرن العشـرين ، والسـبب يعود الى دور المعتقدات والأسـاطير في حياة الإنسـان ، حيث كان يعتقد ان هذا العالم محكوم بقوى غيبية

[43] **نفسه**، ص.21-22.

مجهولة يصعب تفسيرها ، وهو ما ترك البعض إضفاء صفة القداسة على أنفسهم وإضفاء صفة الإلهية عليهم،[44] ويتجاذب هذه النظرية اتجاهان فكريان هما:

أ. نظرية الحق الإلهي المباشر:

تعني هذه النظرية أن الحاكم ليس إلهًا ولا نِصْفَ إله, ولكنه بشرٌ يحكم باختيار الله عز وجل، فالله الذي خلق كل شيء وخلق الدولة، هو الذي يختار الملوك مباشرةً لحكم الشعوب، ومن ثَمَّ فَمَا على الشعب إلا الطاعة المطلَقة لأوامر الملوك، ويترتب على ذلك عدم مسئولية الملوك أمام أحد من الرعية، فللملك أن يفعل ما يشاء دون مسئولية أمام أحد سوى ضميره ثم الله الذي اختاره وأقامه .

فمن نتائج هذه النظرية أن الحاكم لا يكون مسئولا أمام أحد غير الله، وبالتالي منه يستمد سلطته. أما من حيث الأساس فإنها تختلف عن الصورة الأولى، ففي فكرة تأليه الحاكم لا توجد تفرقة بين الإله وشخص الملك، عكس فكرة الحق الإلهي المقدس حيث توجد بها هذه التفرقة وهذا راجع لدواعي تاريخية.

وقد سادت هذه النظرية أوروبا بعد أن اعتنق الإمبراطور قسطنطين الدينَ المسيحيَّ, فخرج رجال الدين على الناس بهذه النظرية؛ وذلك لهدم نظرية تأليه الحاكم من ناحية, ولعدم المساس بالسلطة المطلقة للحاكم من ناحية أخرى .

ب. نظرية الحق الإلهي غير المباشر:

لم تعد فكرة الحق الإلهي المباشر مستساغةً من الشعوب, ومع ذلك لم تنعدم الفكرة تمامًا, وإنما تطوَّرت وتبلورت في صورة نظرية التفويض الإلهي الغير المباشر أو العناية الإلهية, ومؤدَّى هذه النظرية أن الله لا يتدخل بإرادته المباشرة في تحديد شكل السلطة, ولا في طريقة ممارستها, وأنه لا يختار الحكَّام بنفسه وإنما يوجِّه الحوادث والأمور بشكلٍ معيَّن يساعد جمهور الناس ورجال الدين خصوصا على أن يختاروا بأنفسهم نظام الحكم الذي يرتضونه ويذعنون له وهكذا، فالسلطة تأتي من

[44] قحطان احمد الحمداني، **المدخل الى العلوم السياسية** (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع: 2012)، ص. 138

الله للحاكم بواسطة الشعب والحاكم يمارس السلطة باعتبارها حقَّه الشخصي، استنادًا إلى اختيار الكنيسة الممثلةً للشعب المسيحي؛ باعتبارها وسيطًا بينه وبين السلطة المقدسة التي تأتي من لدن الله .

والنتيجة المتوصل إليها أنه لا يجوز مخالفة أوامر الحاكم، وإلا ارتكبنا معصية، وقد استخدمت هذه الفكرة لتبرير نظام الملوك القائم في فرنسا في القرن السابع عشر، وفي صياغة أخرى ترى الكنيسة الكاثوليكية في محاولة لبسط نفوذها، أن الله أودع جميع السلطات بيد البابا وهو ترك سيف السلطة الدينية، وخلع للحاكم سيف السلطة الزمنية، وبذلك لم تعد سلطة الحاكم مطلقة.....

وفي الأخير إن هذه النظرية يمكن اعتبارها ديمقراطية نوعا ما أو مطلقة بحسب صياغتها.

2. نظرية التطور العائلي:

ارتبطت هذه النظرية بالفيلسوف اليوناني أرسطو، فهو يرى أن الإنسان كائنٌ اجتماعيٌّ بطبعه, ولا يستطيع أن يعيش منعزلاً، فهو يشعر بمَيلٍ غريزيٍّ للاجتماع, فيلتقي الذكر بالأنثى مكونَين بذلك وحدةً اجتماعيةً صغيرةً وهي الأسرة, وتتفرَّع الأسرة وتتشعَّب مكونةً العائلة, فالعشيرة، فالقبيلة، فالمدينة التي تكون نواة الدولة.

وتُعتبر هذه النظرية بحق أول محاولة فكرية لتفسير نشأة الدولة، والقائلون بها لا يرون الدولة إلا مرحلةً متقدمةً ومتطورةً من الأسرة، وأن أساس السلطة فيها يعتمد على سلطة رب الأسرة وشيخ القبيلة ، والسلطة السياسية في هذه النظرية ما هي إلا امتداد لتلك السلطة الأبوية، لذلك قد يطلق على هذه النظرية باسم نظرية السلطة الأبوية.[45]

ويلاحظ تأييدا لهذه النظرية، أن الأديان جميعا تقر أن العالم البشري يرجع الى زواج آدم بحواء أي الى الأسرة ، هذا فضلا عن وجود أوجه تشابه عديدة بين الدولة والعائلة من حيث الروح والنظام

[45] بطرس بطرس غالي، مرجع سابق، ص.181.

والتضـامن الجماعي ، لهذا قديما كان من المسـتصـعب تصـور عدم وجود هذه الرابطة العائلية التي تقيم فيما بعد /الوحدة السياسية/ وبعض الشواهد التاريخية تؤيد هذه النظرة.

لكن هذه النظرية وجهت لها العديد من الانتقادات أهمها ان فيها مغالطة تاريخية ، بحيث علماء الاجتماع يؤكدون أن الأسـرة لم تكن الخلية الاولي للمجتمع ، بل أن الناس جمعتهم المصـالح المشـتركة والرغبة في التعاون على مكافحة أحداث الطبيعة قبل أن توجد الأسـرة ، لذا كانوا يلتفون حول العشـيرة التوأمية ،، فأساس الصلة في هذه ليس الدم ولكن التوأم.

3. نظرية القوة:

تقول هذه النظرية بقيام الدولة من خلال القوة وأسـتخدام العنف (ومن أنصـار هذه النظرية الألماني أوبنهيمرOppenheimer، والفرنسـي شـارل بودانCharl Boudant ، أن الدولة كانت في مراحلها الأولى عبارة عن نظام اجتماعي معين فرضـه شـخص أو فريق على بقية أفراد الجماعة مسـتخدمين القوة والإجراء للوصـول إلى هذه الغاية، بافتراض أن هناك صـراع بين الأفراد يفرز منتصـراً ومهزوما فأنه من الطبيعي أن يقوم المنتصر في هذا الصراع بفرض سيطرته وسلطته وشروطه على المهزوم .ونتيجة ذلك كان قيام الدول من خلال استخدام هذه القوة[46].

4. نظرية التطور التاريخي:

تُعرف النظرية التطورية لأصل الدولة أيضًا باسم النظرية التاريخية Historical or Evolutionary Theory، وهي النظرية الأكثر قبولًا واعتمادًا حول أصـل الدولة. وقد أثبت الباحثون السـياسـيون المعاصرون قصور النظريات الأخرى وعدم كفايتها. علاوة على ذلك، تميزت النظرية التاريخية أو التطورية لأصـل الدولة عن النظريات التخمينية، إذ حاولت تتبع أصـل الدولة من خلال الأدلة والأبحاث العلمية والتاريخية والأنثروبولوجية والاجتماعية.

[46] بطرس بطرس غالي، مرجع سابق، ص.180

تنظر النظرية التاريخية أو التطورية لأصل الدولة إلى الدولة على أنها نتاج تطور تاريخي كأي مؤسسة إنسانية أخرى، ووفقًا لهذه النظرية، فإن الدولة ليست إلهية أو ذات أصل، وليست نتاج قوة، ولا أداةً خلقها الأفراد عمدًا لتحقيق أهداف محددة، وقد انعكست وجهة نظر مماثلة في كتابات الدكتور غارنر. إذ كتب: "إن الدولة ليست من صنع الله، ولا نتيجة قوة عظمى، ولا نتاج قرار أو عرف، ولا مجرد توسع للأسرة"، من ناحية أخرى، فإن الدولة هي نتاج تطور تاريخي بطيء يمتد على مدى فترة زمنية طويلة. وهكذا، لم تنشأ الدولة في لحظة زمنية محددة. حتى أن البشر لم يخترعوا الدولة كأداة ميكانيكية. خلال عملية تنظيم حياتهم الاجتماعية، طور البشر ببطء أشكالًا معينة من التنظيم أدت في النهاية إلى ظهور الدولة.

وفق هذه النظرية، يمكن مقارنة تطور الدولة بتطور اللغة، لم يخترع البشر لغتهم فجأة؛ بل خلال حديثهم مع بعضهم البعض، حددوا بعض الكلمات لنقل فكرة محددة. أدت هذه العملية إلى تطور لغتهم. وبالمثل، أدت الأشكال البدائية أو الأشكال البسيطة لتنظيمهم الاجتماعي في النهاية إلى تطور الدولة. وعلى حد تعبير لياكوك Leacock "إن الدولة هي نمو وتطور، ونتيجة لعملية تدريجية تجري عبر التاريخ المعروف للإنسان وتتراجع إلى ماض بعيد وغير معروف".[47]

فأنصار هذه نظرية ومن بينهم برلي وجار نر وسبنسر يرون أن الدولة لم تنشأ نتيجة القوة أو التطور العائلي أو العامل الديني ..، ذلك أن الظواهر الاجتماعية ومن بينها الدولة لا يمكن رد نشأتها إلى عامل واحد ، فالدولة عندهم هي نتاج للتطور التاريخي وتأثيرات متعددة كان نتيجتها ظهور عدة دول تحت أشكال مختلفة ومتعددة تعبر عن ظروف التي نشأت فيها ، لذلك فإن السلطة في تلك الدول لا تستند في قيامها هي الأخرى على عامل واحد بل على عدة عوامل منها القوة والدهاء والحكمة والدين والمال والشعور بالمصالح المشتركة التي تربط أفراد الجماعة بعضهم ببعض ، فالدولة إذن وفقا لأنصار هذه النظرية ظاهرة اجتماعية نشأت بدافع تحقيق احتياجات الأفراد شأنها شأن الظواهر الأخرى.

[47] P K Panigarhi et al, Op. cit, p. 59.

5. نظرية العقد الاجتماعي:The Social Contract Theory

ظهرت فكرة العقد الاجتماعي قديمًا كأساسٍ لنشأة المجتمع السياسي عند الإغريق، فالنظام السياسي في نظرهم هو نظامٌ اتفق الأفرادُ على تكوينه للسهر على مصالحهم, ومن ثم فلا يجوز أن يكون هذا النظام حائلاً دون تمتُّعهم بحقوقهم الطبيعية, ولا يتقيَّد الأفراد بالقانون إلا إذا كان متفقًا على هذه الحقوق الطبيعية..، ثم جاء النظام السياسي الإسلامي فأبرَزَ عملية التعاقد ورتَّب عليها أثرَها كما سنُبيّن فيما بعد، ثم ظهرت هذه الفكرة في كتابات بعض المفكِّرين الغربيين منذ نهاية القرن السادس عشر، وكان من أبرز القائلين بهذه النظرية الفيلسوفان هوبز ولوك الإنجليزيان وجون جاك روسو الفرنسي .[48]

وقد اتفق الثلاثة على أن العقد الاجتماعي يقوم على فكرتَيْن أساسيتين :

تكمن الاولى في وجود حالة فطرية- بدائية- عاشها الأفراد منذ فجر التاريخ . وتتمثل الثانية تتبدى في شعور الأفراد بعدم كفاية هذه الحياة الأولى لتحقيق مصالحهم، فاتفقوا فيما بينهم على أن يتعاقَدوا على الخروج من هذه الحياة بمقتضى عقدٍ اجتماعي ينظِّم لهم حياةً مستقرةً, أي تعاقدوا على إنشاء دولة , وبذلك انتقلوا من الحياة البدائية إلى حياة الجماعة ..ومع اتفاقهم في هاتين المقدمتَين فقد اختلفوا في حالة الأفراد قبل التعاقد وبنود هذا التعاقد، فاختلفت بذلك النتائج التي رتَّبها كلٌّ منهم على النظرية...

ظهرت فكرة العقد كأساس لنشأة الدولة منذ فترة زمنية بعيدة، استخدمها الكثير من المفكرين في تأييد أو محاربة السلطان المطلق للحاكم، ومع ذلك اختلف اقطاب هذه النظرية (توماس هوبز، جون لوك، وجان جاك روسو) في تفسير مضامين هذا العقد وحدود سلطات الحاكم.

أ. نظرية هوبز:

ان الفترة التي عاش بها هوبز وما رافقتها من اضطرابات في كل من إنجلترا وفرنسا كان لها بالغ الأثر على الفكرة الذي عبر عنها بتأييده المطلق للحاكم، وجسدت اغلب كتاباته دفاعا عن الملك وحقه في الحكم

[48] بطرس بطرس غالي، مرجع سابق، ص176.

ضد أنصار سيادة البرلمان، فقد شدد هوبز على حق الملك المطلق في الحكم من خلال طبيعة العقد الذي ابرم بين الأفراد للتخلص مما رتبته الطبيعة الإنسانية ونزعتها الشريرة التي قاساها الأفراد في الحياة الفطرية قبل إبرام هذا العقد.[49]

فالعقد تم حسب هوبز بفعل تنازل الافراد عن حرياتهم وحقوقهم الطبيعية للسلطة التي أقاموها بموجد العقد أيا كانت مساوئها واستبدادها، لان السلطة وفي وجهة نظره مهما بلغت من السوء فلن تصل إلى حالة الحياة الطبيعية التي كانوا يعيشونها. بل إن وضع أي قيد على الحاكم، أو ترتيب أي التزام عليه يجعل العقد الاجتماعي قاصرا عن تحقيق الغرض المنشود.[50]

وهكذا يتمتع الحاكم على الأفراد بسلطة مطلقة ، ولا يحق للأفراد مخالفة هذا الحاكم مهما استبد أو تعسف .

ب. نظرية جون لوك :

إذا كان لوك يتفق مع هوبز في تأسيس المجتمع السياسي على العقد الاجتماعي الذي ابرم بين الأفراد لينتقلوا من الحياة البدائية إلى حياة الجماعة ، الا انه يقدم وصفًا مختلفًا تمامًا لحالة الطبيعة والعقد.[51] ففي رأيه، لم تكن حالة الطبيعة مرحلة حرب وصراع، بل مرحلة سلام وحسن نية. ووفقًا له، كانت حالة حرية، لا حالة إباحة، لم يتبنَّ لوك وجهة نظر قاتمة للطبيعة البشرية كما فعل هوبز. بل جادل بأن البشر كائنات عقلانية بطبيعتهم، وتتأثر بطبيعتهم الداخلية للقيام بتلك الأنشطة التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين البشرية.[52]

وهكذا، كانت حالة لوك للطبيعة ما قبل سياسية فقط، وليست ما قبل اجتماعية. ولكن كان هناك عدد قليل من الأشخاص الذين وضعوا جانبًا قواعد الأخلاق من أجل مصلحتهم الذاتية. ونظرًا

---

[49] بطرس بطرس غالي، **مرجع سابق**، ص.177.

[50] P K Panigarhi et al, Op. cit, p.65.

[51] عصام سليمان، **مدخل الى علم السياسة**، ط.2 (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989)، ص. 203

[52] نفسه، ص.204

لعدم وجود سلطة راسخة في حالة الطبيعة، أصبح من الصعب جدًا التعامل مع هؤلاء المجرمين. وبالمثل، كانت هناك بعض المضايقات الأخرى، مثل غياب السلطة التشريعية لصياغة القانون، والسلطة التنفيذية لتطبيقه، والسلطة القضائية لتفسيره. ولحل هذه الصعوبات، تخلى الإنسان عن حالة الطبيعة ودخل في المجتمع السياسي من خلال عقد. افترض لوك التنازل المشروط والجزئي عن الحقوق الطبيعية، لأن بعض الحقوق الطبيعية (مثل الحق في الحياة والحرية والملكية) أساسية وحجر الزاوية في حرية الإنسان. وبهذه الطريقة، دعا لوك إلى حكومة محدودة وملكية دستورية.[53]

ثالثا: نظرية جون جاك روسو :

يرى روسو ان الأفراد كانوا في وضع البحث عن وسيلة يستعيدون بها حرياتهم وحقوقهم، فاتفق الأفراد فيما بينهم على إبرام عقد اجتماعي ، هذا العقد يقوم الأفراد من خلاله بالتنازل عن كافة حقوقهم الطبيعية لمجموعة من الأفراد الذي تمثلهم في النهاية الإرادة العامة . هذا التنازل لا يفقد الأفراد حقوقهم وحرياته لان الحقوق والحريات المدنية استبدلت بتلك الطبيعية المتنازل عنها للإرادة العامة .

فالحكومة من وجهة نظر روسو لا تقوم على أساس تعاقد بينها وبين المواطنين وإنما هي هيئة من المواطنين مكلفة من قبل صاحب السيادة بمباشرة السلطات الذي له أن يستردها وان يمنحها إلى أشخاص آخرين.

- **الانتقادات التي تعرضت لها نظرية العقد الاجتماعي:**

على الرغم من المساهمة الكبيرة لهذه النظرية في الأفكار والحركات السياسية، فقد تعرضت للنقد لأسباب عديدة. وُجهت إليها في المقام الأول من ثلاث زوايا مختلفة: التاريخية والقانونية والفلسفية:[54]

أ. من منظور تاريخي:

- لا تستند هذه النظرية إلى حقائق. لا يوجد دليل تاريخي يُثبت أن الدولة قد نشأت نتيجة اتفاق متعمد وطوعي بين أفراد نشأوا من حالة طبيعية.

[53] P K Panigarhi et al, Op. cit, p.66.
[54] Ibid, p.69.

- افترضـــت هذه النظرية أن البشـــر في فترة معينة عاشـــوا دون أي تنظيم اجتماعي. وقد أثبتت الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة أنها غير تاريخية أو خاطئة
- هناك أمثلة تاريخية على عقود حكومية وســياســية. تُحدد هذه العقود حقوق وواجبات الحكام والشــعب. لكن هذه العقود أُبرمت من قِبل أشـخاص يعيشــون بالفعل في المجتمع الســياســي. وبالتالي، فإن فكرة العقد الاجتماعي الذي نشأت بموجبه الدولة هي فكرة خيالية.
- تفترض النظرية أن الحقوق الطبيعية والحريات الطبيعية كانت سـائدة قبل إنشـاء الدولة. لكن من الحقائق أن الحقوق متاحة فقط داخل الدولة. فبدون الدولة لا يمكننا التفكير في الحقوق.

ب. على الصعيد القانوني:

تتمثل النقاط الرئيسية للانتقادات فيما يلي:

- يحتاج العقد، ليكون صحيحًا، إلى قوة أو موافقة الدولة. لكن العقد الذي أبرمه البشـر الأوائل لإنشاء الدولة يفتقر إلى مثل هذه القوة أو الموافقة.
- يكون للعقـد أثر ملزم فقط على أولئـك الـذين يقبلونـه طواعيـة. لكن يُفترض أن يُلزم العقـد الاجتماعي الأجيال اللاحقة من البشر الذين لم يكن لهم رأي في الأمر على الإطلاق
- يفترض العقد وجود طرفين على الأقل يجب أن يكونا مُلزمين بشـــروطه وأحكامه. لكن العقد في فكرة هوبز لا يُلزم الحاكم الذي ليس طرفًا فيه بل نتاجًا له. هذا المفهوم للعقد أحادي الجانب وغير قانوني.

ت. على الصعيد الفلسفي:

تتمثل النقاط الرئيسية للنقد على أساس فلسفي فيما يلي:

- اختزلت هذه النظرية وضع الدولة إلى وضع آلة من صنع البشر، لكن الدولة هي المؤسسة الأكثر طبيعية وعالمية بين جميع المؤسـسـات الاجتماعية الأخرى. وفقًا لأفلاطون وأرسـطو، فإن الدولة طبيعية كالحياة نفسها، وهي مؤسسة عضوية.

- إن فكرة حالة الطبيعة وقوانينها برمتها فكرة سخيفة. من غير اللائق تمامًا افتراض أن كل ما سبق تشكيل الدولة "طبيعي" وكل ما تلاه اصطناعي.
- وفقًا لبلونتشلي، فإن نظرية العقد الاجتماعي هي الأخطر، لأنها تجعل الدولة ومؤسساتها نتاجًا لأهواء ونزوات فردية. إذا كانت الدولة من صنع الأفراد، فيمكنهم إسقاطها متى شاؤوا. وبالتالي، فإنها تقلل من أهمية الدولة وتشجع الثورات والاضطرابات.
- انتقد ماكلفر النظرية لتجاهلها التمييز الجوهري بين الدولة والمجتمع. وبالتالي، وبسبب نقاط الضعف المذكورة آنفًا، انتُقدت نظرية العقد الاجتماعي باعتبارها تاريخًا وقانونًا وفلسفة سيئة.

مجمل القول، سعت النظريات السابقة الى تفسير الطريقة التي تم من خلالها ظهور الدولة، ورغم تباين تصوراتها، تقدم كل واحدة جوانب تفسير يمكن ان تصدق على حالات دون اخرى، ومع ان نظرية العقد الاجتماعي تعتبر اشهر هذه النظريات، الا ان العديد من الباحثين يعتبرون ان نظرية التطور التاريخي هي النظرية الاكثر منطقية بفعل شموليتها لعوامل عديدة يمكن رد نشأة الدولة اليها.

4. تقييم المكتسبات:

- يتم النظر على نطاق واسع للنظرية التطورية باعتبارها النظريبة الأقرب لتفسير نشأة الدولة ، ما رأيك ؟

- تعتبر نظرية العقد الاجتماعي اشهر النظريات المفسّرة لنشأة الدولة وأكثرها اثارة للجدل، فما لمقصود بالعقد الاجتماعي، وأين يكمن جوهر الخلاف بين اقطاب النظرية الثلاث ؟

- تتوافق اطروحات انصار نظرية القوة مع الممارسات السياسية للحكومات الديكتاتورية، وضّح ذلك.

5. أنشطة تتعلق بالدرس:

- استنادا الى تبلور دولة الإسلام في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام وعصر الخلافة الراشدة، فما هي اقرب النظريات تفسيرا لتلك النشأة. ناقش ذلك.

المحور السادس:
النظام السياسي:

المدة: ثلاث(03) ساعات

مخطط المحاضرة:

- **تذكير بملخص المحاضرة السابقة.**
- **عرض ومناقشة عناصر المحاضرة:**
- **تقديم ملخص كتابي.**

1. تقييم المكتسبات القبلية :

- ماذا تعرف عن مفاهيم السلطة، الحكومة، و النظام السياسي ؟
- هل يمكن تصور وجود دولة بدون سلطة سياسية؟
- هل يمكن إيجاد اكثر من نظام سياسي داخل الدولة الواحدة؟
- هل يؤدي فقدان سيادة الدولة الى زوال نظامها السياسي ؟ وماذا في حال حدوث العكس ؟

2. الأهداف التعليمية (الخاصة بالدرس):

- التعرف على مفهوم النظام السياسي، وتمييز هذا المفهوم عن المفاهيم القريبة منه كمفهومي الحكومة والدولة؛
- التعرف على مختلف الوظائف والادوار التي يؤديها النظام السياسي؛
- استكشاف اركان النظام السياسي وأنواع النظم السياسية المعاصرة

تقديم:

يستخدم مصطلح النظام السياسي للإشارة الى دلالات مختلفة، فهو يتسع احيانا ليستخدم كمرادف لمفهوم الدولة، ويضيق احيانا اخرى ليقتصر على الاشارة الى النخب السياسية الحاكمة في

الدولة، ويعكس هذا الاختلاف شيوع هذا المصطلح وتنوع استخداماته في الاوساط الاجتماعية والسياسية والإعلامية، وما يهمنا اساسا في هذه المحاضرة هو الاحاطة بهذا المفهوم من زاوية أكاديمية عبر التعريف به وبيان اهم عناصره وأشكاله.

1. تعريف النظام السياسي:

تصطدم محاولة تعريف النظام السياسي في اللغة العربية بإشكالية ايجاد المقابل اللفظي للمصطلح في اللغة الانجليزية، فمصطلح **نظام** يقابل في اللغة الانجليزية بمصطلحات عديدة منها *regime, order, system* رغم اختلاف دلالات هذه المصطلحات في اللغة الإنجليزية، ولذلك يتعين توضيح هذه المسألة من خلال الوقوف على دلالات مفهومي ***Political Regime*** و ***Political System*** ومن ثم توضيح المعنى الدقيق لمفهوم النظام السياسي في اللغة العربية.

يشير مفهوم النظام الى وجود انماط مرتبة ومنتظمة ومستقرة سواء كان هذا الانتظام ظاهرة طبيعية او سياسية،[55] او هو اطار للقواعد والتوقعات والقوانين بين الفواعل،[56] فهو يأتي بمعنى مخالف لحالة الفوضى *Anarchy* او اللانظام *Disorder* واللتان تشيران الى غياب ضوابط وقواعد تنظم سلوك الفاعلين في بيئة معينة.

في الحياة السياسية يشار بمصطلح النظام السياسي ***Political Regime*** الى ذلك الشكل من الانتظام المرتبط بفكرة السلطة، اي الى نمط النظام الاجتماعي الذي يتم فرضه من اعلى من خلال القوانين والحكومة،[57] باختصار يمكن القول ان مفهوم النظام السياسي يشير في هذه الحالة (***Regime***) الى شكل نظام الحكومة القائم،[58] والذي يستمد بدوره الى مبادئ تنظيمية معينة، فنقول نظام سياسي ديمقراطي، أوتوقراطي، شمولي...

---

[55] أندرو هايبود، **المفاهيم الاساسية في السياسة**، ترجمة: منير محمود بدوي (الرياض: النشر العلمي والمطابع جامعة ال سعود، 2010)، ص.35.

[56] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، الطبعة العربية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.644

[57] أندرو هايوود، **مرجع سابق**، ص.35.

[58] نظام بركات واخرون، **مرجع سابق**، ص. 182.

اما مصـــطلح ***Political System*** (يقابل عادة في اللغة العربية بمصـــطلح النســـق أو المنتظم السياسي) فهو يحمل دلالة اوسع من المفهوم السابق للنظام وهو يشير الى مجمل التفاعلات السياسية في بيئة معينة، وقد استخدمه السلوكيون كجزء من النسق الاجتماعي حيث يتفاعل النظام السياسي بمفهومه الضيق مع عناصر بيئته المحيطة مشكلا منظومة متكاملة تسمى بالنسق السياسي.[59]

من هذا المنطلق يشـير مفهوم النظام السـياسـي ***Political Regime*** "الى جملة المؤســسـات السياسية المترابطة والمتناسقة مع بعضها البعض، والتي تتوزع بينها آلية القرار السياسي"،[60] ويقع على رأس هذه المؤسسات الحكومة والرئاسة والجهاز التشريعي، وتحدد طبيعة العلاقات بين هذه المؤسسات وصلاحيات كل منها طبيعة النظام السياسي (برلماني، رئاسي، شبه رئاسي...)، وعلى هذا النحو يكون النظام السياسي وفق هذا المفهوم اقرب الى نظام الحكم، ويدخل في هذا الإطار تعريف **جابريال ألموند وبنجهام باول: "النظام السياسي هو مجموعة هامة من المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بصياغة الاهداف العامة لمجتمع ما، اولمجموعة ضمن هذا المجتمع، والعمل على تنفيذها"**.[61]

في حين يشير مفهوم المنتظم او النسق السياسي ***Political System*** الى ذلك "الكل المتكون من عناصر مترابطة، اي متصلة مع بعضها بعلاقات بحيث يؤدي التحول في علاقة منها الى حدوث تعديل في العلاقات الاخرى، ومن ثم يحصل تحول في الكل"،[62] ومن ثم يتخطى مفهوم النسق السياسي مفهوم النظام السياسي، فإلى جانب المؤسسات السياسية الرسمية التي تشكل هذا الاخير، يشمل مفهوم النسق السياسي علاقات وتفاعلات المؤسسات السابقة مع مختلف عناصر النسق المجتمعي الاقتصادية والثقافية والايديولوجية، ومن ثم يكون النظام السياسي جزءا من النسق السياسي.

من الواضح ان مصطلح النظام السياسي يستخدم في الوقت الحالي للإشارة الى ما هو اوسع من نظام الحكم، لذلك يميز بعض الباحثين بين مفهوم ضيق للنظام السياسي يشار به الى المؤسسات

---

[59] **نفسه**، ص.181، 182.

[60] عصام سلسمان، **مرجع سابق**، ص.91.

[61] جابرييل الموند و بنجهام باويل الابن، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة: عبد الله هشام (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1998)، ص.16.

[62] عصام سليمان، **مرجع سابق**، ص. 91.

السياسية الرسمية التي تشكل نظام الحكم، ومفهوم حديث أو موسع يرادف مفهوم النسق السياسي الذي سبق تعريفه، بحيث يشمل ايضا النشاط السياسي الذي يتم خارج اطار المؤسسات (السلطات) الرسمية كنشاط الاحزاب السياسية والجماعات الضاغطة وغيرهما.

وعلى هذا الاساس يمكن البناء على تعريف **روبرت دال** لتوجيه هذه المحاضرة، فالنظام السياسي من وجهة نظره هو "**نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن التحكم والنفوذ، والقوة، أو السلطة بدرجه عالية**".[63]

2. اركان النظام السياسي:

تبني المفهوم الموسع يقود الى تحديد نمطين من المؤسسات والفواعل السياسية يشكلان دعائم النظام السياسي:

أ. المؤسسات السياسية الرسمية:

يقصد بها مؤسسات ممارسة الحكم او ابنية السلطة الثلاث؛ التشريعية، التنفيذية، والقضائية:

- **السلطة التشريعية:** تضطلع هذه السلطة بسن القوانين واللّوائح والأنظمة، ووضع القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصّحية وغيرها في الدولة، وهي بذلك تترجم أهداف الرأي العام باختلاف اتجاهاته ودوافعه، كما انها تضع القوانين المنظمة لعملي السلطتين التنفيذية والقضائية.[64]
- **السلطة التنفيذية:** تعّد السلطة الخاصة بتنفيذ القوانيين وتحويلها من أطرها النظرية إلّ أطر إجرائية، كما تتسع دائرة التشريعات المتنوعة نتيجة لضغط الإديولوجيات السياسية المعاصرة،

---

[63] روبرت دال، **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة علا أبو زيد (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص.10.

[64] نادية بن احمد، "تنظيم السلطة السياسية في الجزائر منذ عام 1989"، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص. 76.

ومن ذلك فالدولة تلزم هذه السلطة بالقيام بمسؤولياتها عبر توفير الإمكانات اللازمة لها،[65] وتتمثل هذه السلطة في الجهاز الحكومي ورئيس الدولة.

- **السلطة القضائية:** تعد السلطة القضائية المؤسسة الوحيدة المخولة لصياغة النصوص القانونية وتفسيرها وفقًا للدستور، وهذا بهدف تحقيق العدالة للمواطنين والقيام بحسم النزاعات التي تنشئ بينهم أو بين هيئة من الهيئات عامّة كانت أو خاصة، ومنه فإنّ القضاء هو الذي يضع حكم القانون موضع التنفيذ والاحترام تماشيًا مع مبدأ الشرعية التي يعد أساسًا من أسس الديمقراطية، كما تكفل احترام القواعد القانونية والتنظيمية التي تضعها المؤسستين التشريعية والتنفيذية في بعض الحالات الاستثنائية.[66]

ب. المؤسسات السياسية غير الرسمية:

رغم كون المؤسسات الرسمية اهم عناصر النظام السياسي، توجد عناصر ومؤسسات غير حكومية تشكل مكونا هاما من مكونات النظام السياسي بمفهومه الواسع، وأهم هذه العناصر الاحزاب السياسية والجماعات الضاغطة ومؤسسات الرأي العام (وقد تمت استعراضها في محاضرات سابقة)، الى جانب الثقافة السياسية وأفراد ونشاطات وقوى أخرى محركة.[67]

3. انواع النظم السياسية:

تختلف انواع النظم السياسية وتتعدد باختلاف معايير التصنيف، ويبرز في هذا الاطار معياري طبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث (اي شكل نظام الحكم وفق معيار الفصل بين السلطات)، ومعيار الصلاحيات الممنوحة لكل منها، فيتم تحديد انواع النظم السياسية وفق المعيار الاول الى **نظم برلمانية** (تهيمن فيها السلطة التشريعية نسبيا على الحياة السياسية في الدولة-انجلترا كمثال)، و**نظم رئاسية** (تمتاز بتوازن واستقلالية كل واحدة من السلطات الثلاث- الولايات المتحدة كمثال)، و**نظم الجمعية** (وهي النظم التي تهيمن فيها السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية بشكل كبير-سويسرا كمثال).

---

[65] **نفسه**، ص. 84.
[66] **نفسه**، ص. 92.
[67] نظام بركات واخرون، **مرجع سابق**، ص. 186، 187.

وباستخدام المعيار الثاني (نطاق صلاحيات السلطات الثلاث) يتم التمييز بين نظم سياسية **ديمقراطية** (تكون فيها السلطة مقسمة بين الاجهزة الثلاث) وأخرى **غير ديمقراطية** (تجمع السلطة فيها في يد شخص واحد او مجموعة محدودة من القادة)، والى جانب ذلك هناك معايير اخرى لتصنيف النظم السياسية استنادا الى **طبيعة نظمها الحزبية** (نظم سياسية تعددية، ثنائية، واحادية) أو الى **نظمها الانتخابية.**

4. وظائف النظم السياسية:

يتولى النظام السياسي القيام بوظائف متعددة ويسعى من خلالها لتحقيق اهداف تختلف باختلاف طبيعة النظم السياسية، وقدد حدد **جابريال ألموند وبنجهام باول** اهم هذه الوظائف فيما يلي:

أ. **التنشئة السياسية:** يطلق عليها ألموند وباول مصطلح **التأهيل السياسي *Political Socialization*** ويقصدان بها تلقين الاجيال الجديدة القيم والتوجهات السياسية لمجتمعاتهم، وهي العملية التي تقوم بها في الغالب المؤسسات الاجتماعية (الاسرة بشكل خاص) والتعليمية (المدرسة) والدينية (المسجد، الكنيسة...)، الى جانب دور الاعلام والأحزاب السياسية.[68]

ب. **التشريع والتنفيذ والقضاء:** يمثل التشريع والتنفيذ والقضاء الوظائف التقليدية للنظام للسياسي التي لا يمكن الاستغناء عنها في تنظيم الحياة السياسية، حيث يعمل النظام على استقبال مطالب واحتياجات مواطنيه والرد عليها في شكل تشريعات وسياسات عملية في صورة عملية دائمة.[69]

ت. **استخلاص وتوزيع المصادر:** تمثل المصادر العنصر الرئيسي الذي يسمح للنظام السياسي بالبقاء والاستمرار، وتتنوع صور هذه المصادر بين جمع الضرائب وتجنيد الافراد واستغلال

---

[68] جابرييل آلموند و بنجهام باويل الابن، **مرجع سابق**، ص.ص. 64-68.
[69] **نفسه**، ص.159

الامكانيات الموجودة في بيئة النظام،[70] ويتوقف على قدرة الاستخلاص هذه قدرة النظام على توزيع الفرص والمنافع والسلع والخدمات على الافراد.

ث. **الوظيفة التنظيمية:** يقصد بها الدور الرقابي الذي تمارسه السلطة على سلوك الافراد والجماعات، حيث تلجأ الانظمة في الغالب الى فرض التنظيم عبر القوانين الجبرية، بالإضافة الى التوجيه والنصح والاغراءات المادية ايضا.[71]

يضاف الى الوظائف الرئيسية السابقة وظائف اقل بروزا مثل الوظائف الرمزية (ابراز القيم التاريخية، استعراض الفرق والأعلام، التكريمات...) والاتصالية.

6. تقييم المكتسبات:

- اشرح الفرق بين مفهومي النظام السياسي والمنتظم (او النسق) السياسي.
- هل يمكن الحديث عن وجود نظام سياسي خارج اطار الدولة ؟ مثِّل اجابتك.
- ما طبيعة الصلة بين النظام السياسي ونظام الحكم؟

7. أنشطة تتعلق بالدرس:

- ناقش تأثير العلاقة بين استقلالية/تداخل صلاحيات السلطات الثلاث وشكل النظام السياسي .

---

[70] **نفسه،** ص.ص.188-192.

[71] **نفسه،** ص. 197.

المحور السابع:

الدستور

المدة: ثلاث(03) ساعات

مخطط المحاضرة:

- **تذكير بملخص المحاضرة السابقة.**
- **عرض ومناقشة عناصر المحاضرة:**
- **تقديم ملخص كتابي.**

1. تقييم المكتسبات القبلية:

- يستند تأسيس الدولة وتنظيمها وتعيين قادتها الى قانون أسمى. ماذا تعرف عنه ؟
- يسمى الدستور بالقانون الأساسي للدولة، ماذا يعني ذلك ؟
- هل يمكن تغيير شكل نظام الحكم في الدولة بدون تغيير الدستور ؟
- هل يمكن تعطيل العمل بالدستور بطريقة قانونية ؟ ومتى ؟

2. الأهداف التعليمية (الخاصة بالدرس):

- التعرف على مفهوم الدستور ، أهميته، ومكانته السياسية والقانونية في الدولة؛
- التعرف على طرق اعداد الدساتير وطرق انهاء العمل بها؛
- استكشاف أنواع الدساتير المعاصرة.

تقديم:

انطلاقا من تعريف الدولة الحديثة ككيان بشري يقطن رقعة جغرافية معينة ويخضع لسلطة ذات سيادة، فانه من الواضح من معاني الديمقراطية خضوع هذه السلطة الى قوانين تقيَّد مجال نشاطها، وتحدد شكلها، وتوضح صلاحيات مكوناتها، وهي الوظائف التي يتضمنها دستور أي دولة، فمالمقصود بالدستور ؟ وماهي انواعه ؟ وما هي طرق وضع الدساتير وإنهاء العمل بها ؟

1. تحديد مفهوم الدستور:

يتفق معظم الباحثين على الاصل الفارسي لكلمة دستور المستعملة في اللغة العربية، وتحمل كلمة دستور في اللغة الفارسية عدة معان منها "الاناء الكبير" الذي يؤخذ منه عند الحاجة، ومنها "الوزير" باعتباره احد اسس الحكم، ومنها "الدفتر" الذي تجمع فيه قوانين الملك او تكتب فيه اسماء

الجند ورتبهم، كما تاتي بمعنى "الاصـــل والأســـاس"، وقد دخلت هذه الكلمة الى العربية في اعقاب الفتوحات الاسلامية ومن ثم فقد شاع استخدامها في اللغة العربية.[72]

يقابل كلمة دسـتور في اللغة الانجليزية مصـطلح *constitution* ويعني "الاسـاس" او "التنظيم"، ومن ثم يأتي الدســتور بمعنى "القانون الاســاســي الذي يبين اصــول نظام الحكم"،[73] ووفق تعريف الموسوعة البريطانية الدستور هو "مجموعة من المذاهب والممارسات التي تشكل المبدأ الاساسي الناظم للدولة، ففي بعض الحالات ، مثل الولايات المتحدة، الدســتور هو وثيقة مكتوبة محددة؛ في بلدان أخرى ، مثل المملكة المتحدة ، هوعبارة عن مجموعة من الوثائق والقوانين والممارســات التقليدية المقبولة بشكل عام باعتبارها مسائل سياسية حاكمة".[74]

فالدستور باختصار هو الوثيقة الاساسية التي تهتم بتنظيم وسير الحكم السياسي في الدولة، او هو "كل القواعد التي تهتم بتنظيم السلطات في الدولة سواء كانت هذه القواعد مدونة او عرفية.[75]

2. اساليب نشأة الدساتير:

تعد الدســاتير بمفهومها المطلق ظاهرة قديمة معروفة لدى اليونان، فقد قام أرســطو بمقارنة اشـكال النظم السـياسـية في اليونان القديمة عبر مقارنة دسـاتير 158 دويلة من دويلات المدينة التي كانت موجودة حينها،[76] ومع ذلك تأخر ظهور الدساتير بشكلها الحديث والمكتوب الى غاية الربع الاخير من القرن الـــ18، ويعود الفضـل لدسـتور الولايات المتحدة لعام 1787 (باعتباره اول دسـتور حديث

---

[72] حسن مصطفى البحري، **القانون الدستوري –النظرية العامة** (دمشق" د.م.ن. 2009)،ص. 38.

[73] نفسه، ص. 38.

[74] Encyclopædia Britannica *(On line), "Constitution"*, retrieved at: feb.27, 2018 from: https://www.britannica.com/topic/constitution-politics-and-law

[75] رقية المصدق، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1986)، ص. 45،44.

[76] عبد الفتاح عمر، الوجيز في القانون الدستوري (تونس: مركز الدراسات والبحوث والنشر، 1987)، ص. 47.

مكتوب) في تحريك موجة انتشار الدساتير المكتوبة في العالم، اعقبه دستور الجمهورية الفرنسية عام 1791.[77]

تاريخيا اتخذت نشأة الدساتير احدى الطريقتين التاليتين:

أ. الاساليب غير الديمقراطية لنشأة الدساتير:

وهي الاساليب التي تسود فيها ارادة الحاكم على ارادة الشعب في وضع الدستور، سواء تم ذلك من خلال ارادة الحكام المنفردة (يسمى هذا الاسلوب بالمنحة) او من خلال تلاقي ارادة الحكام مع ارادة الهيئات النيابية التي تمثل الشعب (اسلوب العقد):

- **اسلوب المنحة:**

يعني أسلوب المنحة تصرف الحاكم وحده كسلطة تأسيسية أصلية تضع الدستور وتنشيء السلطات الأخرى في وقت تكون الدولة خالية من النصوص الدستورية التي تحدد أسس الحكم، حيث ينشا الدستور وفق هذه الطريقة عندما يقوم الحاكم بإعداد الدستور ويستقل بوضع أحكامه ويصدره بعد ذلك بإرادته المنفردة، ويقدمه إلى الشعب كمنحة أو هبة منه أو كإيذان منه بانتقال سلطته من الحكم المطلق إلى الحكم الدستوري، ومن اشهر الامثلة عن دساتير المنحة دستور فرنسا لعام 1814 والدستور الايطالي لعام 1848، والدستور الياباني 1889[78].

- **اسلوب العقد:**

ينشأ الدستور في شكل عقد حينما تكون السلطة التأسيسية الأصلية مشركة بين الحاكم والشعب، فكل منهما يشترك في وضع الدستور، وعلى هذا النحو، لا تنفرد إرادة الشعب وحدها بوضع

[77] حسن مصطفى البحري، **مرجع سابق**، ص. 41.
[78] نفسه، ص. 144.

الدستور وإنما يكون الدستور – تبعا لطريقة العقد – قد تم وضعه عن طريق اشتراك إرادتين هما إرادة الحاكم و إرادة الشعب اي ثمرة عمل مشترك بين الحاكم و الشعب.

في بعض الامثلة التاريخية – كما حصل في بريطانيا عام 1215- فرض العقد على الملك **جون** في اعقاب ثورة قام بها الاشراف، واجبر على توقيع اتفاق العهد الاعظم *Magna Carta*، وبنفس الطريقة ايضا جرى وضع وثيقة الحقوق *Bill of rights* عام 1689 بعد اندلاع ثورة ضد الملك **جيمس الثاني**، ومن اشهر دساتير هذا الاسلوب ايضا الدستور البلجيكي لعام 1831، واليونان 1844، ورومانيا 1864.[79]

ب. الاساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير:

تعكس الاساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير انتصار الارادة الشعبية اعتبارا من كون الشعب المصدر الوحيد للسيادة، فانفراد الشعب بممارسة السلطة التأسيسية يضفي الطابع الديمقراطي على عملية وضع الدساتير، وتتخذ هذه العملية احد الشكليين التاليين:

- **الجمعية التأسيسية:**

يعتبر هذا الأسلوب تطبيقا للديمقراطية النيابية حيث يقوم الشعب بانتخاب ممثلين يكونون هيئة نيابية- تسمى الجمعية التأسيسية أو المجلس التأسيسي او المؤتمر الدستوري- ذات وكالة محدودة تضطلع بالسلطة التأسيسية الأصلية و تتولى مهمة وضع و إقرار دستور الدولة باسمه ونيابة عنه بحيث يعد الدستور الذي يصدر عنها و كأنه صادر عن الامة بكاملها.

و على ذلك فإن الشعب لا يتدخل في وضع الدستور وإنما تنفرد الجمعية التأسيسية -التي قام الشعب بانتخاب أعضائها- بوضع وإعداد مشروع الدستور وبعد ذلك تتولى الجمعية التأسيسية ذاتها إقرار الدستور بصيغته النهائية و بمجرد إقرار الجمعية التأسيسية لوثيقة الدستور في صيغتها النهائية تصبح ذات قوة قانونية واجبة النفاذ، ومن اشهر امثلة عن الدساتير التي تم وضعها عن طريق

[79] نفسه، ص. 144، 145.

جمعية تأسيسية دستور الولايات المتحدة لعام 1778، ودساتير فرنسا لسنوات 1791، 1848، 1875، ودستور المانيا لعام 1919 وغيرها.[80]

- **الاستفتاء الدستوري :**

يتم انشاء الدساتير وفق هذا الاسلوب من خلال اقرار الشعب له بصفة مباشرة، فالشعب هو من يقرر اعتماد الدستور او رفضه عبر الاستفتاء الدستوري (يسمى ايضا بالاستفتاء التأسيسي)، وهذا الاسلوب حسب اغلب الباحثين هو الاكثر ديمقراطية لإنشاء الدساتير، بفعل الدور المحوري الموكل للشعب،[81] وهذا ما يجسد الديمقراطية شبه المباشرة التي سبقت الاشارة إليها، فالى جانب وجود هيئات نيابية، يتم اللجوء الى الشعب في المسائل الهامة باعتباره مصدر السلطة، ومن اهم هذه المسائل وضع الدساتير او تعديلها.

تمر عملية وضع الدستور وفق اسلوب الاستفتاء الدستوري بمرحلتين رئيسيتين، يتم في المرحلة الاولى اعداد مشروع الدستور سواء من قبل جمعية تأسيسية منتخبة من قبل الشعب او من خلال لجنة فنية تعينها الحكومة، ويتم في المرحلة الثانية عرض مشروع الدستور على الشعب لإبداء رأيه فيه بالموافقة او الرفض في استفتاء دستوري، ولا يعد نافذا إلا بعد حيازته لأغلبية الاصوات.[82] وهذا الاسلوب هو الاكثر انتشارا في الوقت الحالي.

3. انواع الدساتير:

تقسم الدساتير من حيث الشكل إلى مدونة و غير مدوّنة (عرفية)، ومن حيث كيفية التعديل إلى دساتير مرنة و دساتير جامدة:

أ. الدساتير المدوّنة والدساتير غير المدونة:

---

[80] نفسه، ص. 151.
[81] عبد الفتاح عمر، **مرجع سابق**، ص. 210، 211.
[82] حسن مصطفى البحري، **مرجع سابق**، ص. 163.

يعتمد تحديد انواع الدساتير وفق هذا التقسيم على معيار شكلي يتعلق بكتابة (او تدوين) الدستور، وهو تصنيف نسبي باعتبار ان جميع الدساتير تقريبا تحتوي على احكام مكتوبة واخرى غير مكتوبة (أو اعراف دستورية تفسر او تكمل الاحكام المكتوبة):

- **الدساتير المدونة (المكتوبة):**

يعرف الدستور المدون او المكتوب *Written Constitution* بأنه "مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بنظام الحكم في الدولة (اي بالتنظيم السياسي للدولة) الواردة في وثيقة رسمية صادرة عن سلطة مختصة يطلق عليها اسم السلطة التاسيسية الاصلية".[83]

فكتابة الدستور لا يقصد بها مجرد تسجيل القواعد الدستورية في وثيقة مكتوبة، وإنما تسجيلها في وثيقة رسمية واحدة او في مجموعة من الوثائق الرسمية من قبل سلطة مختصة بسنها وهو ما يسمى بالتدوين الرسمي او الفني، فالدستور المدون باختصار، هو الدستور الذي تكون معظم او غالبية قواعده المتعلقة بنظام الحكم في الدولة مدونة في وثيقة رسمية، وتعتبر دساتير الولايات الامريكية (فيرجينيا، ديلاوير، نيوجرسي، بنسلفانيا....) التي صدرت فيما بين عامي 1776 و1780 اول دساتير مكتوبة في العالم الحديث، ظهر بعدها اول دستور للولايات المتحدة الامريكية (الولايات الـ13 المؤسسة للاتحاد) في شهر مارس 1871.[84]

- **الدساتير غير المدونة (غير المكتوبة):**

يقصد بالدستور غير المدون او العرفي *Customary or Unwritten Constitution* الدستور الذي ينشأ عن طريق العرف أي نتيجة إتباع السلطات العامة في الدولة عند تنظيم شؤون الدولة سلوكات معيّنة استمرت لمدة طويلة فتحوّلت إلى عرف دستوري ملزم لهذه السلطات، فالتنظيم السياسي في هذه الدول لا يستمد قواعده من دستور مكتوب وإنما من العادات والأعراف والسوابق

---

[83] حسن مصطفى البحري، **مرجع سابق**، ص.181

[84] **نفسه**، ص. 182.

القضائية والممارسات السياسية والاتفاقيات، وساد هذا النوع من الدساتير في كامل الدول الاوروبية الى غاية قيام الثورة الفرنسية عام 1789.

في الوقت الحالي، يعد الدستور البريطاني المثال التقليدي عن الدساتير غير المكتوبة، ومع ذلك لا يمثل العرف إلا جزءا منه، فميثاق العهد الاعظم لعام 1215، وسجل الحقوق لعام 1689 والتشريع الدستوري لعام 1911، وقانون البرلمان لعام 1949 تعد جميعها وثائق تشريعية وقانونية مكتوبة وتشكل جزءا من الدستور البريطاني.[85]

ب. الدساتير المرنة والدساتير الجامدة:

يستند هذا المعيار الى طبيعة الاجراءات الواجب اتباعها لتعديل الدساتير، ويتم على هذا الاساس التمييز بين الدساتير المرنة والدساتير الجامدة:

- **الدساتير المرنة :**

الدساتير المرنة *Flexible Constitutions* هي الدساتير التي يمكن تعديلها بإتباع نفس الإجراءات المحدّدة التي يخضع لها وضع القوانين العادية او تعديلها، أي انه لا يوجد من الناحية الشكلية فرق بين الدستور و القوانين العادية، وتتولى مهمة تعديل الدستور السلطة التشريعية، وفي الوقت الحالي الدستور المرن يكون في الغالب دستورا غير مكتوب كما هو الحال في بريطانيا، وفي حالات قليلة جدا يمكن ان يكون دستورا مكتوبا كما هو الحال في ألمانيا.[86]

- **الدساتير الجامدة:**

الدساتير الجامدة *Rigid Constitutions* هي الدساتير التي لا يمكن تعديلها إلا حسب نظام خاص يأخذ بقواعد وإجراءات خاصة تختلف عن تلك التي تميز وضع وتعديل التشريعات العادية، فالدستور الجامد يعلو على القوانين بخلاف الدستور المرن الذي يتمتع بنفس قيمة القوانين الاخرى

---

[85] رقية المصدق، **مرجع سابق**، ص.44، 45.
[86] عبد الفتاح عمر، **مرجع سابق**، ص. 215.

نظرا لخضوعهما لنفس النظام، وفي الوقت الحالي تعد الدساتير المكتوبة دساتير جامدة ماعدا دستور المانيا،[87] ومن امثلة الشروط الواجب توفرها لإقرار التعديل الاستفتاء الشعبي، موافقة اغلبية محددة من اعضاء البرلمان (ثلثي الاعضاء مثلا)، انتخاب مجلس تأسيسي توكل اليه مهمة التعديل، والهدف من وراء هذه الاجراءات المعقدة هو ضمان استقرار الاحكام الدستورية وهيبة الدستور.[88]

4. انهاء العمل بالدساتير:

يتم انهاء العمل بالدساتير وفق احد الاسلوبين التاليين:

- **الاساليب القانونية:**

يكون الغاء الدستور قانونيا اذا تم وفق مقتضيات الدستور نفسه، بمعنى انه يتبع اجراءات التعديل الطبيعية لإنهاء الوجود القانوني للدستور، وبالنسبة للديمقراطيات اللبرالية نادرا ما يتم الغاء الدستور ويقتصر الامر على تعديلات جزئية في حالات قليلة، اما بالنسبة للدول ذات الديمقراطية الشكلية فغالبا ما يتم الغاء الدساتير بتغير القيادات السياسية فيها، ففي الدول الاشتراكية سابقا، كان كل دستور يعبر عن مقتضيات مرحلة معينة من مراحل التحول الى الشيوعية، فالصين مثلا عرفت خمسة دساتير بين سنتي 1949 و1982.[89]

- **الاساليب غير القانونية (أو الثورية):**

يكون الالغاء لا شرعيا اذا تم وفق ما يخالف مقتضيات الدستور نفسه، سواء تحقق هذا الالغاء باستخدام القوة او بشكل سلمي، ويأخذ الالغاء الثوري شكليين رئيسيين:

- **الانقلاب:** وهو الإجراء الذي يحدث حينما تنقلب سلطة معينة على الاوضاع القائمة وترفض الخضوع لمقتضيات الدستور وتلغيه، سواء كان هذا الانقلاب عسكريا (وهي السمة البارزة في

---

[87] **نفسه،** ص.215.
[88] حسن مصطفى البحري، **مرجع سابق،** ص.192.
[89] عبد الفتاح عمر، **مرجع سابق،** ص. 222.

دول العالم الثالث) أو مدنيا (قيام هيئة سياسية او رئيس دولة او حكومة بالانقلاب على الاوضاع).[90]

- **الثورة الشعبية:** الثورة هي تمرد يقوم به الشعب على الاوضاع القائمة، والثورة تؤول في الغالب الى اسقاط الدستور القائم وتعويضه بآخر، فالثورة الايرانية عام 1979 قادت الى اسقاط نظام الشاه وتغيير الدستور،[91] وهو ما حدث ايضا في اعقاب اسقاط النظام السياسي التونسي في اعقاب الانتفاضة الشعبية عام 2011.

8. تقييم المكتسبات:

- اشرح الفرق بين مفهومي الدستور المرن والدستور الجامد.
- هل يعتبر التعديل المتكرر لدستور الدولة مؤشرا سلبيا على ديمقراطية نظام الحكم فيها ؟ علّل اجابتك.
- في المقابل، هل يعتبر الانهاء الثوري للعمل بالدستور مؤشرا عن تراجع الممارسة الديمقراطية في الدولة ؟

9. أنشطة تتعلق بالدرس:

- باستحضار دساتير الجزائر منذ الاستقلال، اشرح طبيعة العلاقة بين تطور النظام السياسي للدولة والدساتير المتعاقبة في تلك الدولة .

[90] **نفسه**، ص. 223.
[91] **نفسه**، ص. 224.

المحور الثامن:

القوى السياسية في الدولة:

المدة: اربع ساعات ونصف (4.5 سا)
مخطط المحاضرة:
- **تذكير بملخص المحاضرة السابقة.**
- **عرض ومناقشة عناصر المحاضرة:**
- **تقديم ملخص كتابي.**

1- تقييم المكتسبات القبلية:

- **تعتبر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية أبرز تجليات الممارسة السياسية الرسمية المرتبطة بعمل النظام السياسي كما سبق دراسته، فهل يمكنك تمييز قوى سياسية أخرى تتدخل بشكل غير رسمي في تأدية تلك الوظائف ؟ وكيف ذلك ؟**

2- الأهداف التعليمية (الخاصة بالدرس) :

- التعرف على طبيعة الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة والراي العام ودورها ضمن القوى السياسية الفاعلة في الحياة السياسية؛
- التعرف على وظائف وأدوار القوى السياسية الثلاث؛
- التعرف على اشكال وتصنيفات القوى السياسية الثلاث.

تقديم:

يتطلع هذا المحور الى الاحاطة بمختلف الجوانب المفاهيمية لما يسمى بالقوى السياسية بمكوناتها الرئيسية الثلاث وهي الاحزاب السياسية والجماعات الضاغطة والرأي العام، وزيادة على التعريف بهذه الفواعل، يستهدف هذا المحور اظهار مختلف اشكالها وخصائصها ووسائلها لتوفير العناصر الضرورية للمقارنة التي تمكن الباحث المبتدئ من الوقوف على مظاهر التشابه والاختلاف بين هذه القوى، واكتشاف انماط العلاقات الموجودة بينها.

ومفهوم **القوى** او **الفواعل السياسية** *Political actors* يشير بمعناه العام الى "الافراد الذين يحتكرون شكلا من اشكال القوة او السلطة السياسية في مجتمع معين، والذين ينخرطون في انشطة

يمكن لها ان تمارس تأثيرا مهما في السياسات والقرارات والتغطية الاعلامية والنتائج التي يفرزها صراع معين".[92]

من هذا المنطلق، يضيق مجال القوى السياسية أو يتسع بحسب طبيعة النظام السياسي، ففي الانظمة غير الديمقراطية، تنحصر الفواعل السياسية في دائرة القيادة السياسية التي تحتكر السلطة، بينما في الانظمة الديمقراطية، يدخل تحت مسمى الفواعل السياسية جميع القادة المنتخبين في المؤسسات السياسية الرسمية (السلطتين التشريعية والتنفيذية) الى جانب التنظيمات السياسية والاجتماعية والشخصيات الاخرى التي تقع خارج النظام السياسي الرسمي ويظهر تأثيرها على سياساته وممارساته.

تدعيما لما تم دراسته بشأن المؤسسات الرسمية للنظام للسياسي في السداسي الأول، جاء هذا المحور للتعريف بمختلف المظاهر والأدوار التي تؤديها الفواعل السياسية الرئيسية التي تقع خارج النظام السياسي، والتي تشكل مؤسسات غير رسمية للنظام السياسي بمفهومه الموسع وهي الاحزاب السياسية، الجماعات الضاغطة، والرأي العام.

أولا: الاحزاب السياسية:

تقديم:

تعد الاحزاب السياسية *Political Parties* مظهرا بارزا من مظاهر الحياة السياسية وفاعلا مهما في النظم السياسية المعاصرة، ومع استثناءات قليلة جدا-كما هو الشأن بالنسبة للمملكة العربية السعودية- تعترف اغلب الدساتير الحديثة بالأدوار العديدة التي تؤديها الأحزاب السياسية، وتكفل حق جميع الافراد في النشاط الحزبي وتأسيس الاحزاب السياسية.

[92] Wolfsfeld, Gadi *Inforce Definitions: "Political Actors"*. Herzliya, Interdisciplinary Center. (2015), P.01.

تتطلع هذه المحاضرة لتقريب الحزب السياسي الى الطالب من الناحية النظرية، وذلك من خلال التعريف بمفهوم الحزب السياسي وبأشكال الاحزاب السياسية ووظائفها وعوامل نشأتها.

1. تحديد مفهوم الحزب السياسي:

رغم شيوع مصطلح الحزب السياسي وكثرة استخدامه، يظل الاختلاف قائما بشأن التعريف الانسب لهذا المفهوم بفعل تباين زوايا النظر وانماط التفكير، لذلك سيكون من المناسب استعراض جملة من تعاريف الاحزاب السياسية ومن ثم للبناء عليها بغية الخروج بتعريف موضوعي لمفهوم الحزب السياسي.

أ. الحزب السياسي لغة:

الحزب في اللغة العربية يعني الطائفة او الفرقة، اي رأي مخالف للتقاليد او فئة اجتماعية تنفصل عن بقية المجتمع في تصوراتها السياسية،[93] فهو كل "جماعة من الناس شكلت اهواءهم تنظيم سياسي له مذهب عقائدي واحد يدعو اليه، ومنهج يلتزم به لتحقيق أهدافه"،[94] كما يأتي الحزب بمعنى التنظيم الذي يحزّب ويجمع الناس المتشابهين فكرا او انتماءا وأهدافا.[95]

لا يختلف معنى الحزب في اللغات اللاتينية عن المعنى العربي للكلمة، وكما أشار موريس ديفرجي فكلمة احزاب *Parties* تطلق على الفئات "التي تتوزع الجمهوريات القديمة، وعلى الزمر *clan* التي كانت تتجمع على احد قادة المرتزقة في ايطاليا...وعلى النوادي حيث كان يجتمع نواب المجالس الثورية"،[96] فالفئات المذكورة في وصف ديفرجي تشترك جميعا في كونها فرق او طوائف تتميز عن بقية المجتمع، لأن كلمة *Party* ليست سوى اشتقاق من كلمة *Part* اي الجزء.[97]

---

[93] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (موسوعة الكترونية، ص. 184)، متاح على الرابط: https://kutub.me/l6Erc

[94] حسام حكيم، "العمل الحزبي والترقية الاجتماعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية"، مذكرة ماجيستير غير منشورة (جامعة ورقلة. كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، 2004-2005)، ص.34.

[95] عصام نور الدين، **معجم نور الدين الوسيط** (بيروت: دار الكتب العلمية، 2005)، ص. 534.

[96] موريس دوفرجيه، **الاحزاب السياسية**، ترجمة: علي المقلد، ط.7، (بيروت: دار النهار للنشر، 1969).ص.06.

[97] اسامة الغزالي حرب، **الاحزاب السياسية في العلم الثالث** (سلسلة عالم المعرفة، رقم 117 (سبتمبر 1987)، ص.14.

اما مفردة "سياسي" *political* فقد تم مناقشة سابقا، حيث تعني كلمة "سياسة" في اللغة العربية تدبر شؤون الجماعة، وفي اللغات اللاتينية تنحدر كلمة *Politics* من لفظة *Polis* اليونانية القديمة وتعني المدينة او الجماعة، فالحزب السياسي على هذا النحو يعني طائفة من الناس تتميز عن غيرها من حيث اهدافها او اسلوب ادارتها او نمط تفكيرها حول مسألة الحكم أو ادارة شؤون الجماعة.

ب. الحزب السياسي اصطلاحا:

تلفت المراجعة البسيطة لأبرز تعاريف الحزب السياسي الى تنوع زوايا النظر الى هذا المفهوم وتعدد عناصر التعاريف، ويمكن حصر ثلاثة توجهات رئيسية لتعريف الحزب السياسي:

- **تعريف الحزب السياسي انطلاقا من بعده التنظيمي:**

من اشهر تعاريف هذا الاتجاه ما قدمه الفرنسي **آندري هوريو** André Hauriou الذي يعرف الاحزاب السياسية بأنها "عبارة عن تنظيمات دائمة تتحرك على مستوى وطني ومحلي من اجل الحصول على الدعم الشعبي بهدف الوصول الى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة"،[98] ويقع في هذا الاطار ايضا تعريف **الموسوعة البريطانية** *Encyclopædia Britannica* للحزب السياسي بأنه " انتظام مجموعة من الاشخاص لاكتساب وممارسة السلطة السياسية"،[99] ويعاب على هذين التعريفين اغفالهما لعناصر اخرى مرتبطة بالحزب السياسي كالوسائل والبرامج.

- **تعريف الحزب السياسي انطلاقا من برنامجه الهادف:**

من الامثلة عن هذا النهج من التعاريف ما قدمه رمزي الشاعر الذي يرى ان الحزب السياسي "جماعة من الافراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي متفق عليه بين أعضائه"،[100] وفي هذا السياق يندرج ايضا تعريف **سعيد بوشعير** الذي ينظر الى

---

[98] حسام حكيم، **مرجع سابق**، ص. 36.

[99] Encyclopædia Britannica *(On line), "Political party"*, retrieved from: https://www.britannica.com/topic/political-party

[100] نعمان الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية**، ط.02 (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2015).ص 60.

الحزب السياسي باعتباره "تنظيم يتشكل من مجموعة من الافراد تتبنى رؤيا سياسية منسجمة ومتكاملة تعمل في ظل نظام قائم على نشر افكارها ووضعها موضع التنفيذ...".[101]

- **تعريف الحزب السياسي انطلاقا من نشاطاته:**

يركز انصار هذا النهج في تعريفه للحزب السياسي على الوظائف والنشاطات التي يتولاها الحزب، فـ**جوزيف شليزنجر** Joseph Schlesinger مثلا، يعرف الحزب السياسي بأنه " التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط وفاعلية في التنافس من اجل المناصب الانتخابية"،[102] ويعرفه **كاي لاوسون** Kay Lawson بأنه "تنظيم من الافراد يسعى للحصول على تفويض مستمر (انتخابي او غير انتخابي) من الشعب (او من قطاع منه) لممثلين محددين من ذلك التنظيم لممارسة القوة السياسية لمناصب حكومية معينة، مع اعلان ان تلك القوة تمارس بالنيابة عن الشعب".[103]

حاول بعض الباحثين التقريب بين التعاريف العديدة لمفهوم الحزب السياسي وجمع عناصرها في تعريف شامل وموضوعي للمفهوم، وفي هذا الاطار يحدد **لابالومبارا وفيينر** Joseph La Palombara & Myron Weiner أربعة عناصر اساسية يتعين اخذها بعين الاعتبار عند اية محاولة لتعريف الاحزاب السياسية وهي:[104]

- **الايديولوجيا:** كل حزب سياسي يعبر عن بعض الرؤى للإنسان و المدينة حتى في حالة عدم وجود إيديولوجيا لديه فهو ثمرة الثقافة السياسية.
- **التنظيم الدائم:** فالحزب ينشأ على قاعدة مستمرة ودائمة أي أن عمر هذه المنظمة يجب أن يتعدى عمر مؤسسها و أعضائها.
- **التأييد الشعبي:** الحزب السياسي يبحث دائما عن ضمان التأييد الشعبي وقد يأخذ هذا التأييد عدة أشكال ابتداءا من الانخراط، التعاطف و العمل النضالي أو مجرد الانتخاب لصالح الحزب.

---

[101] سعيد بوالشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**،ج.2 (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2008)، ص.122.
[102] اسامة غزالي حرب، **مرجع سابق**، ص 17.
[103] **نفس المرجع**، ص.17.
[104] **نفس المرجع**، ص. 38

- **غاية الحزب:** فالحزب هو تجمع منظم هدفه المشاركة في الحياة السياسية بقصد الاستيلاء كليا أو جزئيا على السلطة حتى يتمكن من تنفيذ أفكاره ومصالح أعضائه.

ومن امثلة التعاريف التي تحظى بقبول واسع ما قدمه الباحث الفرنسي **جان لويس كيرمون** Jean-Louis Quermonne الذي يعرف الاحزاب السياسية بقوله "الأحزاب عبارة عن قوى سياسية منظمة تضم أفرادا من نفس الاتجاه السياسي من أجل تجنيد الرأي العام حول بعض الأهداف، والمشاركة في السلطة لتحقيق هذه الأهداف أو الضغط على السلطة (لتحقيق هذه الأهداف)".[105]

2. نشأة الاحزاب السياسية:

يتفق اغلب المفكرين على دور اشكال الديمقراطية الحديثة في ظهور الاحزاب السياسية وازدهار النشاط الحزبي، فقبل اقرار الحق في الانتخاب العام، لم تكن هناك احزاب سياسية بالمعنى الحقيقي للحزب الذي يعكس التنظيم والاستمرارية، وذلك رغم وجود اشكال من الصراع السياسي بين بعض التكتلات الفكرية والكتل البرلمانية المتنافسة.[106]

وكما اشار المفكر الروسي **أوستروغورسكي** Moisey Ostrogorski في كتابه الشهير "الديمقراطية وتنظيم الاحزاب السياسية" (1912) فنشأة الاحزاب السياسية قد اقترنت بالتحولات الحاصلة في النظام السياسي بعد اقرار حق الاقتراع وإصلاح النظام الانتخابي في بريطانيا، حيث اعطى القانون الصادر عام 1832 لسكان المدن الذي يملكون قدرا معينا من الثروة الحق في الاقتراع، مما فرض على الاحزاب السياسية التي كانت موجودة حينها كتجمعات داخل البرلمان الى تغيير استراتيجياتها بالخروج لتأطير واستقطاب الناخبين الجدد.[107]

كان من نتائج اقرار اصلاحات انتخابية لاحقة عامي 1867 و1884 توسيع حق الاقتراع ليشمل كل فئات المجتمع، وقد ترتب عن ذلك تسريع وتقوية دور الاحزاب السياسية في بريطانيا على صعيدي التنظيم واستقطاب الجماهير، وهو ما اضفى طابع النشاط الدائم على عمل الاحزاب السياسية في

---

[105] حسام حكيم، **مرجع سابق**، ص. 38، 39.
[106] موريس دوفرجيه، الاحزاب السياسية، **مرجع سابق**، ص. 06.
[107] عصام سليمان، **مدخل لعلم السياسة**، ط.02 (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989)، ص. 249.

بريطانيا، رغم ان بعض المفكرين، من امثال موريس ديفرجي يعتقدون بوجود عوامل اخرى ساهمت بدورها في نشوء وتطور الاحزاب السياسية لعل اهمها تطور الشعور بالمساواة الاجتماعية،[108] ويعتقد موريس ديفرجي بأن الولايات المتحدة كانت الموطن الوحيد للأحزاب السياسية بمفهومها الصحيح عام 1850.[109]

3. اشكال الاحزاب السياسية:

لا يوجد اتفاق بين المفكرين بشان حصر اشكال الاحزاب السياسية بسبب تعدد معايير التصنيف، فموريس ديفرجي يصنف الاحزاب السياسية من حيث نمط العضوية فيها الى صنفين هما احزاب النخبة او الصفوة وأحزاب الجماهير:[110]

- **أحزاب الكوادر أو الصفوة:** تضم في الغالب أبناء الطبقة البرجوازية ولا تبدي اهتماماً بالجماهير لأنها تهتم بفئة قليلة معينة، تعتمد أحزاب النخبة على الثروة والمكانة الاجتماعية المرموقة لأعضائها وتتسم بنوع من الهشاشة الداخلية والتزام الأعضاء بمبادئها، وترى هذه النخب أنها تمتلك من الخبرة والقدرة على إدارة الحملات الانتخابية ما يمكنها من كسب الأصوات وإيصال المرشحين إلى كراسي الحكم.

- **أحزاب الجماهير:** يستهدف هذا النوع من الاحزاب استقطاب الجماهير لتحقيق غايات سياسية واجتماعية وإيديولوجية، بغية تثقيف الجماهير وتوعيتها سياسياً وإعداد نخبة منها لتولي المناصب السياسية والإدارية في الحزب والدولة مستقبلا، إضافة إلى المورد المالي الذي يحصل عليه الحزب من عائدات اشتراك المنتسبين له، ويندرج في هذا الإطار اغلب الأحزاب القومية والدينية.

---

[108] **نفس المرجع**، ص. 249، 250.
[109] موريس ديفرجيه، الاحزاب السياسية، **مرجع سابق**، ص06.
[110] عبد النور ناجي، **المدخل الى علم السياسة** (عنابة: دار العلوم، 2007)، ص.146.

في سياق مغاير، يقترح **نظام بركات** وزملاؤه تصنيفا رباعيا للأحزاب السياسية يأخذ في الحسبان التوجهات العقائدية والمصلحية وطبيعة العضوية وبرامج الاحزاب، وتتمثل فئات الاحزاب حسبه في الاشكال التالية:[111]

- **احزاب العقيدة (الايديولوجيا):** يستند هذا النوع من الاحزاب الى اطار عقائدي يتحكم ويوجه تصورات الحزب حول الواقع الاجتماعي والسياسي، ويحدد توجهات عمل الحزب وأهدافه وطموحاته، ويتم الانتساب الى هذا النوع من الاحزاب بفعل قناعة الجماهير او المنسبين الجدد بافكار وعقيدة هذه الاحزاب المجسدة في برامجها.
- **احزاب العملية (البراغماتية):** لا يرتبط هذا النوع من الاحزاب بمبادئ او برامج معينة، بل تتغير مواقفها وتوجهاتها وتتكيف مع للظروف المحيطة، فهي احزاب واقعية تتميز عقيدتها بالمرونة، ومن امثلة هذه الاحزاب الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة.
- **احزاب الأشخاص:** يتميز هذا النوع من الاحزاب بالمكانة المحورية لمؤسسي الاحزاب او قياداتها بفعل عوامل الكاريزما في الغالب، وتتميز ايضا بولاء مناضلي هذه الاحزاب لقياداتها بغض النظر عن الخط العقائدي او برامج هذه الأحزاب، وغالبا ما تنتهي هذه الاحزاب سياسيا بفعل وفاة مؤسسيها.
- **احزاب المصالح:** تتميز هذه الاحزاب بتمثيلها لمصالح جماعات كبيرة في المجتمع تتطلع لتحقيق اهدافها من خلال الوصول الى السلطة عبر العمل السياسي، سواء كانت هذه الاحزاب تستهدف مصالح مادية او معنوية، ومن امثلة احزاب المصالح حزب المزارعين في هولندا وحزب الشعب السويدي في فنلندا، ويمكن اعتبار احزاب الخضر في العديد من دول اوربا في الوقت الحالي ضمن هذا التصنيف.

4. وظائف الاحزاب السياسية:

تؤدي الاحزاب السياسية مجموعة من الوظائف السياسية والاجتماعية والأيديولوجية تختلف باختلاف طبيعة الانظمة السياسية والمجتمعات اهمها ما يلي:

---

[111] نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة، **مباديء علم السياسة** (عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1987)، ص.ص. 240-243.

- **التجنيد السياسي و انتقاء النخب:** توفر الاحزاب السياسية اطارا ملائما للنضال السياسي، وفي نفس الوقت تعد مكانا ملائما لتكوين وإعداد الافراد لتحويلهم الى نخب سياسية مستقبلا، ولتقديم المرشحين لتولي مناصب قيادية في الدولة[112].
- **الرقابة على عمل الحكومة:** تتحول الاحزاب السياسية عندما تكون خارج اطار السلطة الى تأدية دور المعارض لعمل هذه الأخيرة، ويتم ذلك غالبا من خلال مراقبة عمل الحكومة وكشف تجاوزاتها، وهي تستهدف من وراء ذلك اعلام الرأي العام واستقطاب الجماهير المناوئة للحكومة.[113]
- **دعم الاندماج الاجتماعي والعرقي:** تتولى الاحزاب السياسية وظائف دعم الوحدة الوطنية خاصة في الدول التي تعاني من انقسام عرقي او لغوي او طبقي، فمن خلال عملها على توسيع قاعدتها الجماهيرية، تؤدي الاحزاب السياسية دورا هاما في زيادة تماسك وتلاحم المجتمعات غير المتجانسة من خلال جمعها لكل الاطياف والاقليات الموجودة.[114] لكن في بعض الحالات تكون الاحزاب السياسية سببا للانقسام وإضعاف الوحدة الوطنية كما هو الحال في لبنان او العراق.
- **المشاركة السياسية:** تعد الاحزاب السياسية الاطار الامثل لتوسيع وتنظيم مشاركة الافراد في الحياة السياسية سواء من خلال التصويت او الترشح للانتخابات، فمن خلال سعيها للوصول الى السلطة، تعمد الاحزاب السياسية لتسخير كل قدراتها لاستقطاب الناخبين للتصويت عليها، وهو ما يؤدي الى توسيع المشاركة السياسية.[115]

الى جانب ما سبق، تضطلع الاحزاب السياسية ايضا بمجموعة اخرى من الادوار التي تمليها عليها بيئتها الخاصة وتختلف من نظام الى آخر، ومن هذه الادوار حماية الاقليات واضفاء الشرعية على الانظمة السياسية ومنح مزايا مادية او رمزية على مناضليها، وتنوير الرأي العام، [116] والاحزاب السياسية تعد في عالم اليوم ركيزة اساسية من ركائز الديمقراطية، وعنصرا لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق التوازن السياسي.

---

[112] حسام حكيم، **مرجع سابق**، ص. 54.
[113] نظام بركات وآخرون، **مرجع سابق**، ص.244
[114] **نفس المرجع**، ص. 244.
[115] **نفسه**، ص. 244.
[116] حسام حكيم، **مرجع سابق**، ص.54.

ثانيا: الجماعات الضاغطة:

تقديم:

رغم كونها ظاهرة قديمة ارتبطت بتخندق الناس وراء مصـــالحهم المادية والعائلية، إلا ان مفهوم الجماعات الضـــاغطة يعد مفهوما حديثا نســـبيا مقارنة بمفهوم الأحزاب الســـياســـية، ومع ذلك حظيت الجماعات الضـاغطة باهتمام كبير من قبل الباحثين في حقل العلوم السـياسـية، سـيما بالنظر الى التاثير الكبير الذي تمارســه على الاجهزة الرســمية لصــناعة القرار مهما تباينت طبيعة الانظمة الســياســية فيها، ويتخطى مستوى تأثيرها في بعض الحالات درجة تأثير الاحزاب السياسية والفواعل الرسمية نفسها.

1. تحديد مفهوم الجماعة الضاغطة:

كغيره من المفاهيم في حقل العلوم الاجتماعية، تتعدد تعاريف الجماعات الضـــاغطة وتتنوع باختلاف الباحثين وتباين مناهجهم الفكرية، لذلك ســـيكون من الضـــروري الوقوف على عدد من هذه التعاريف لاســتخلاص العناصــر المشــتركة التي تســمح بتقديم تعريف موضــوعي ودقيق لمفهوم الجماعة الضاغطة.

مفهوم "الجماعة" *(Group)* من **الناحية اللغوية** الى ذلك المركب الذي يجمع الافراد بناءا على اربعة عناصر على الاقل كما حددها الباحث الامريكي **جوي جيلفورد** Joy P. Guilford وهي:[117]

- ظرف موضوعي مشترك (كالفضاء الجغرافي مثلا، او مكان العمل).
- الاشتراك في مجموعة من الافكار والقيم والمعتقدات (كحال الطوائف دينية والفكرية).
- تولي ادوار او سلوكات متماثلة.
- الشعور المشترك بالانتماء الى مركب معين (الطالب بالنسبة للجامعة مثلا).

[117] حنان علجية، "العنف الجسدي داخل الاحياء الجامعية المختلفة-دراسة ميدانية لاقامة بني مسوس وبومرداس"، رسالة ماجيستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص87.

وباستحضار مفهوم "**الضغط**" *(Pressure)* (كسلوك هادف) أو "**المصلحة**" *(Interest)* (الاشتراك في القيم المادية او غير المادية) يوحي مفهوم الجماعات الضاغطة او جماعات المصالح لغويا الى تجمع من الافراد يرتبطون ببناء او بوظائف مشتركة تضمن استمرار هذه الجماعة.

يعد تعريف الباحث الفرنسي **جان مينو** Jean Meynaud من اشهر **التعاريف الاصطلاحية** لمفهوم الجماعات الضاغطة وأكثرها استخداما، يقول جان مينو "...لا توجد جماعات المصلحة في شكل تنظيم للضغط إلا ابتداء من اللحظة التي يبدأ فيها المسؤولون استخدام التأثير على الجهاز الحكومي، وذلك من أجل تحقيق مطامحها، فنقابة المنتجين توجد في شكل جماعة مصلحة، إذ تأسست وأصبحت تراقب بوسائلها الخاصة توزيع الزبائن بين أعضائها، ولكنها تصبح جماعة ضاغطة عندما تستهدف التوصل إلى الحكم".[118]

الجدير بالملاحظة من فكرة جان مينو السابقة-وهو اشهر من تناول موضوع الجماعات الضاغطة- هو نزعته لاستخدام وصف **جماعات المصالح** *Interest groups* بديلا عن **الجماعات الضاغطة** *Pressure Groups*،[119] فاستخدام الضغط حسبه ليس سوى اداة تستخدمها هذه الجماعات لتحقيق مصالحها او الدفاع عنها في توقيت ما، وهذا يعني ان الجماعات الضاغطة هي جماعات مصالح دائمة، وتتحول الى الضغط بشكل مؤقت لخدمة هذه المصالح.

وفي نفس الاتجاه ايضا، يرى الباحث الفرنسي الاخر **جورج بيردو** Georges Burdeau أن الجماعة الضاغطة هي مجموعة افراد تربطهم علاقات محددة ومصالح مشتركة، وتكون هذه المصالح هي اهم ما يدعم هذا التجمع، لذلك فهي جماعة مصالح، وعند سعيها لاشباع او زيادة هذه المصالح او المحافظة عليها تلجا الى اساليب تقودها الى السياسة وتصبح بذلك جماعة ضغط.[120]

---

[118] حنان علجية، **نفس المرجع**، ص.90

[119] فاروق حميدشي، **الجماعات الضاغطة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998)، ص. 42.

[120] **نفس المرجع**، ص.43.

من تعاريف الجماعات الضاغطة ايضا ما قدمه **شوارزينبيرغ** Roger-Gérard Schwartzenberg الذي يرى انها تنظيم مشكل للدفاع عن مصالح، ولممارسة ضغط على السلطات العامة من اجل الحصول منها على قرارات متوافقة مع مصالحه"، وهو تعريف يفترض وجود ثلاث عناصر الجماعة المنظمة والدفاع عن المصالح وممارسة الضغط.[121]

من اشهر تعاريف الباحثين العرب لمفهوم الجماعات الضاغطة ما قدمه الباحث العراقي **صادق الاسود** وهي حسبه "جماعة من الاشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة أو موقتة بحيث تفرض على أعضائها نمطاً معيناً في السلوك الجماعي، وقد يجتمعون على أساس وجود هدف مشترك أو مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم".[122]

عموما يتفق اغلب الباحثين على اهمية الاشارة الى ثلاثة عناصر رئيسية عند أية محاولة لتعريف الجماعات الضاغطة وتمثل هذه العناصر خصائصها الاساسية المتفق بشأنها:

- **التنظيم:** فهي جماعة على قدر من التنظيم يسمح بتوحيد جهود اعضائها للدفاع عن مصالحهم.
- **المصلحة:** اي وجود مصلحة مشتركة تكون الاساس في اصطفاف اعضاء هذه الجماعة وراءها.
- **التأثير المباشر في عمل السلطة:** كأسلوب لتحقيق اهدافه اعضائها.

لا يحضى عنصر **الضغط** *Pressure* باتفاق الباحثين على اعتباره خاصية اخرى من خصائص الجماعات الضاغطة، وقد سبقت الاشارة الى نزوع عدد من الباحثين سيما الامريكيين الى اطلاق وصف جماعات المصالح بدلا من جماعات الضغط على هذا الشكل من القوى السياسية، ويستند دعاة هذا التوجه الى تنوع الوسائل والأساليب التي تستخدمها هذه الجماعات وأسلوب الضغط او الاكراه ليس سوى احدها كما سيأتي ذكر ذلك لاحقا.

---

[121] جاسم زكريا، **المدخل الى علم السياسة** (دمشق: منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2018)، ص.308

[122] الامين اياد عويكة، "الجماعات الضاغطة قوة محركة في لعبة الامم"،**البناء.** يومية عراقية، العدد 1825 (07 جويلية 2015)

2. انواع الجماعات الضاغطة:

يختلف تصنيف الجماعات الضاغطة من باحث لآخر، وتتعدد اشكالها بتعدد معايير التصنيف، لذلك نورد في هذه المحاضرة تصنيفي **جان مينو** و **غابريال ألموند** Gabriel Almond

كنموذجين عن هذه التصنيفات:

أ. تصنيف جان مينو للجماعات الضاغطة:

يقر جان مينو بصعوبة وضع تصنيف دقيق لأنواع الجماعات الضاغطة بفعل التداخل بينها، ففي البداية قسمها الى "**جماعات تدافع عن مصالح مادية**" و"**جماعات تدافع عن نزعات ايديولوجية**"، ثم وضع تصنيفا آخر قسم بموجبه **الجماعات ذات المصالح السياسية** الى ثلاثة اقسام بحسب الوظيفة او الدور الذي تقوم به:[123]

- **النوع الاول:** الجماعات التي ينصب اهتمامها نحو الهيمنة على السلطة، وتقوم بوضع البرامج وانتقاء القيادات لتولي هذه المهمة، ومن امثلة هذا النوع من الجماعات حسب مينو الاحزاب السياسية والحركات السياسية التي تعمل بشكل علني او سري لتغيير نظام الحكم، ويدخل ضمن هذا النوع ايضا حركات المقاومة ضد الاستعمار.
- **النوع الثاني:** يشير هذا النوع الى **الجماعات الضاغطة** بمفهومها الدقيق ويشمل الجماعات التي لها علاقة مع السلطة وتعمل على حماية مصالح اعضائها، اي انها تتولى دور الوسيط او الممثل لهذه الفئة امام الحكومة والتأثير على هذه الاخيرة، سواء كانت هذه الجماعة داخل الجهاز الحكومي او خارجه، ويضم هذا الصنف الانواع الثلاثة التالية:
  - **جماعات الاعمال والكنائس:** اي تجمعات كبار رجال الاعمال والرموز والجمعيات الدينية المحافظة.

[123] فاروق حميدشي، **مرجع سابق**، ص.ص. 62-64.

- **جماعات الدفاع عن فئات اجتماعية معينة:** اي الجمعيات التي تناضل من اجل تحسين اوضاع اعضائها اجتماعيا، ويشمل هذا النوع النقابات العمالية والمهنية.
- **جماعات الدفاع عن افكار معينة وتطويرها:** يشير هذا النوع الى الجماعات التي تستهدف تحقيق مصالح فكرية او غير مادية وتعمل على التأثير على السلطة لإنجاحها.

- **النوع الثالث:** ينصرف هذا النوع الى الجماعات التي تكرس نشاطها للتربية السياسية والثقافية لأعضائها، ومن خلال تقوية الروابط والعلاقات الموجودة بينهم، ويشمل هذا النوع اساسا الى الجمعيات والنوادي الفكرية والثقافية.

ب. تصنيف غابريال ألموند للجماعات الضاغطة:

يحدد ألموند اربعة اشكال للجماعات الضاغطة، ويتميز تصنيفه بالشمولية حيث تغطي الانواع الاربعة جميع اشكال الجماعات الضاغطة في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية:[124]

- **الجماعات غير المنضبطة:** *Anomic Interest Groups*

يتميز هذا النوع من الجماعات بعدم وجود مصلحة محددة بين أعضائها، ويكون عملها في غالب الاحيان كرد فعل عن مواقف او سياسات معينة تتخذها الحكومة، وتتخذ ردود افعالها في الغالب شكل التظاهرات والاحتجاجات.

- **الجماعات غير الاتحادية:** *Non-Associational Interest Groups*

لا يأخذ شكل هذه الجماعات طابع الاتحادات المنظمة، وإنما يرتبط اعضاؤها بروابط اساسية وليس اختيارية، ومن امثلة هذا النوع الجماعات العائلية والجماعات الاثنية والطائفية وغيرها.

- **جماعات المصلحة المؤسسية:** *Institutional Interest Groups*

[124] نظام بركات وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 248-249

يشير هذا النوع الى التجمعات الموجودة داخل المؤسسات الرسمية وتمارس الضغط من وجهة نظر المؤسسة التي تمثلها، على سبيل المثال تكتلات النواب داخل الجهاز التشريعي، او مجموعات معينة داخل الاجهزة العسكرية او البيروقراطية.

- **الجماعات الاتحادية:***Associational Interset Groups*

وهي عبارة عن منظمات تهتم بالتعبير عن المطالب والاحتياجات ورفعها للحكومة والضغط من اجل تحقيقها، ويتم ذلك تحت اشراف ادارة متفرغة تتولى رعاية شؤون هذا التكتل، ومثال ذلك النقابات العمالية المختلفة (اطباء، مزارعين، تجار...).

الى جانب تصنيفي **مينو** و **ألموند** السابقين، توجد تصنيفات اخرى عديدة بالاستناد الى اهداف الجماعات الضاغطة وطبيعة عملها، فعند استحضار معياري الطبيعة والاهداف تبرز الاشكال التالية من الجماعات الضاغطة:[125]

- **جماعات المصالح السياسية:** يطلق على هذا النوع من الجماعات اسم **"لوبي"***Lobby*، وتتميز بكونها اكثر اشكال الجماعات الضاغطة سعيا وقدرة على التأثير على القرارات الحكومية وأعضاء البرلمانات، وهي تعمل على تحقيق مصالح سياسية خالصة من خلال الاحتكاك والضغط المباشر مع صناع القرار والقيادات السياسية.
- **جماعات المصالح شبه السياسية:** يشمل هذا النوع الجماعات التي تكون مصالحها اقتصادية او اجتماعية وغير سياسية، لكنها قد تلجا الى اساليب سياسية لخدمة مصالحها من خلال الضغط او الاقتراح، ومثال ذلك النقابات العمالية المختلفة.
- **جماعات المصالح الانسانية:** يشمل هذا النوع التنظيمات والجمعيات التي تدافع عن حقوق الانسان او الاطفال او النساء او الحيوان والجمعيات الخيرية المختلفة، ولتحقيق غاياتها الانسانية تعمل هذه الجماعات على تحصيل مكاسب مادية من الحكومات.

3. وسائل وأساليب عمل الجماعات الضاغطة:

[125] حنان علجية، **مرجع سابق**، ص.90.

تتبنى الجماعات الضـــاغطة اســـاليب عديدة في دفاعها عن مصـــالحها، وتعتمد في ذلك على مجموعة من الوسـائل والأدوات المشـروعة وغير المشـروعة، وتتحدد هذه الوسـائل والأسـاليب بطبيعة الاهداف المرجوة والظروف المحيطة بعمل الجماعة، تتمثل اهمها في ما يلي:

- **التواصل مع صناع القراررجال السلطة:** تعمل الجماعات الضاغطة على ربط علاقات قوية مع مختلف القيادات السياسية، وتكون هذه العلاقات في الغالب غير رسمية كربط الصداقات وتنظيم المآدب والحفلات ومنح مناصب شرفية في الشركات والمؤسسات، أو عن طريق علاقات رســمية في حال نجاح احد اعضــاء الجماعة في الوصــول الى البرلمان مثلا.[126]
- **محاولة الإقناع:** تعمل الجماعات الضــاغطة على اســتمالة الســلطة وإقناعها بقبول مقترحاتها ومطالبها، وتلجأ في ســبيل ذلك الى اعداد مطالبها بعناية والتأكيد على مزايا الاستجابة لها وصحة مواقفها.[127]
- **استخدام اساليب الضغط والإكراه:** غالبا ما تلجا الجماعات الضاغطة الى استخدام اســـاليب الاكراه بعد اخفاق جهودها في اقناع الســـلطة بمطالبها او المحافظة على مصالحها، وتتنوع اساليب الضغط بغض النظر عن مدى مشروعيتها بحسب الظروف والأهداف المرجوة وتتمثل اهمها فيما يلي:[128]
  - **التهديد والابتزاز:** ويأخذ في الغالب شــكل التعهد بعدم اعادة انتخاب النواب، او بتحريك النواب لإسقاط الحكومة، او بكشف اخطاء وتجاوزات الموظفين...
  - **عرقلة العمل الحكومي:** ويتخذ اشــكال امتناع تكتلات ارباب العمل عن دفع الضــرائب لخلق ازمات مالية للحكومة، او من خلال شــل العمل الحكومي عبر الاضرابات في القطاعات الهامة كالصحة والتعليم والنقل.

---

[126] فاروق حميدشي، **مرجع سابق**، ص.110-112.
[127] جاسم زكريا، **مرجع سابق**، ص.316.
[128] **نفسه**، ص.ص.316-317.

- **تقديم الرشـــاوي وتوظيف المال:** تلجأ الجماعات الضـــاغطة الى اغراء رجال الســـلطة بالمال لشـــراء ولائهم لمطالبها، كما تقوم ايضـــا بإنفاق الاموال لتلميع صورتها ولدعم الحملات الانتخابية للمترشحين الموالين لها.
- **الاغتيالات واســـتخدام العنف:** تلجا الجماعات الضـــاغطة في بعض الحالات - ســـيما جماعات المافيا- الى تصـــفية القيادات الســـياســـية التي تقف في وجه مصـالحها وأهدافها، وقد تلجا الى اسـتخدام اسـاليب الاختطاف ضـد المسـؤولين السياسيين أوعائلاتهم او القيام بنشاطات تخريبية ضد ممتلكاتهم.

4. مقارنة بين طبيعة وأهداف الاحزاب السياسية والجماعات الضاغطة:

تصـنف كل من الاحزاب السـياسـية والجماعات الضـاغطة ضـمن اطار القوى السـياسـية المنظمة، وكلتاهما تؤدي دورا هاما في الحياة السياسية سيما في الانظمة الديمقراطية، ومع ذلك فهما يختلفان في نقاط عديدة نتوقف عندها فيما يلي:

- **نقاط التشابه:** نستعرضها في ما يلي:[129]

- كلاهما يعتبر جزءا من النظام الســـيـاســـي بمفهومه الموســـع، حيث تمثل الاحزاب السياسية والجماعات الضاغطة قوى سياسية في النظام السياسي.
- تمثل الاحزاب السياسية والجماعات الضاغطة ابرز نموذجين عن الجماعات المنظمة، التي ترفع مطالبها للحكومة وتدافع عنها.
- تشـترك الاحزاب السـياسـية والجاعات الضـاغطة في وجود مصـالح واهداف تقف وراء انشائها وبقائها، بغض النظر عن مدى انسجام تلك الاهداف او تباينها.

- **نقاط التباين:** تختلف الاحزاب السياسية عن الجماعات الضاغطة في النقاط التالية:[130]

[129] فاروق حميدشي، **مرجع سابق**، ص.ص. 144-145
[130] **نفسه**، ص.ص. 145-148.

- **من حيث الهدف:** تسعى الاحزاب السياسية عمليا ونظريا للوصول الى السلطة وممارستها جزئيا او كليا، وفي المقابل، لا تهدف الجماعات الضاغطة الى السلطة بشكل مباشر، ويظل هدفها الاول تحقيق المصلحة الخاصة لاعضائها، لكن هذا لا يمنع دعمها لجهات معينة للوصول الى السلطة لانسجامه مع مصالح الجماعة.
- **من حيث الوسائل:** تمارس الاحزاب السياسية نشاطها بشكل علني عبر الدعاية الجماهيرية والاندوات والمؤتمرات، في حين تمارس الجماعات الضاغطة نشاطاتها في الغالب بشكل سري وغير صريح.
- **من حيث التنظيم:** للأحزاب السياسية تنظيم محدد وبرنامج عمل واضح، بينما يبنى تنظيم الجماعات الضاغطة على اساس مصالح الجماعة ويتكيف معها.
- **من حيث العضوية:** تتميز الاحزاب السياسية بشمولية تنظيمها واتساع منتسبيها، كما انها تعمل على توسيع قاعدتها الشعبية باستمالة مؤيدين جدد، اما الجماعات الضاغطة فتضم في الغالب دائرة ضيقة من الافراد تجمعهم مصالح مشتركة، ولا يكون الانتساب اليها مفتوحا امام الجماهير.
- **من حيث شرعية الاساليب:** تستخدم الاحزاب السياسية الطرق والاساليب الشرعية في سعيها لتحقيق اهدافها بما يتوافق مع الاطر القانونية المنظمة لعمل الاحزاب، وفي المقابل تنتهج الجماعات الضاغطة اساليب شرعية كتقديم المطالب والاقتراحات أو غير شرعية كالاغتيالات وتقديم الرشاوي والترهيب.

ورغم ان وصف الجماعات الضاغطة قد ارتبط غالبا بمدلول سلبي بحكم دفاع الجماعات في الغالب عن مصالح ضيقة، إلا انها تعد عمليا عنصرا هاما من عناصر الحكم الديمقراطي لدورها في تعبئة الرأي العام وفي المشاركة السياسية، هذه الاهمية جعلت الباحث الامريكي الكبير **روبرت دال** Robert Dahl ينظر الى جماعات المصالح كوسيلة فعالة لمساعدة الاقليات في الافصاح عن رغباتها والتأثير على قرارات الحكومة لتحقيق مصالحها،[131] معتبرا ان الحرية في تشكيل المنظمات والانضمام اليها مؤشرا هاما عن ديمقراطية النظام السياسي.

[131] نظام بركات واخرون، **مرجع سابق**، ص.ص. 252-253

ثالثا: الرأي العام:

تقديـــم:

يعد الرأي العام احد اكثر المفاهيم استخداما سياسيا وإعلاميا وأكاديميا، رغم كونه في الاصل ظاهرة اجتماعية فطرية قديمة، إلا ان الاهتمام به لم يبدأ ســوى في القرن الثامن عشــر مع كتابات بعض الفلاســفة الســياســيين امثال هوبز ولوك وفولتير، وبشــكل خاص من قبل كتاب عصــر الثورة الفرنسية وعلى رأسهم جان جاك روسو الذين ابرزوا اهمية الرأي العام.

بالنســبة للباحث الامريكي **تشــايلدز** Harwood L. Childs، ظل مفهوم الرأي العام مفهوما سياسيا الى غاية العقد التاسع من القرن العشرين (1990) حينها فقط بدا استخدامه بشكل واسع في حقل الاعلام،[132] اما اليوم فيعد الرأي العام احد الفواعل الســياســية الرئيســية ومكونا هاما من المكونات غير الرسـمية للنظام السـياسـي، لدوره الفاعل في التأثير على عمل السـلطات الرسـمية وفي صناعة القرارات والسياسات، فمالمقصود بالرأي العام؟ وما هي اشكاله وابرز خصائصه ؟

1. تحديد مفهوم الرأي العام:

والرأي العـام *Public Opinion* مفهوم مركـب من كلمتين همـا "**الرأي**": وتعني "وجهـة نظر او حكم او تقييم يصدره الفرد عن موضوع ما"،[133] ولفضة "**العام**": فتأتي بمعنى واسع او شامل، او يأتي بمعنى ما يخالف معنى الخاص ويرتبط بالوحدة الكلية وليس الذاتية،[134] ومع ذلك يعتبر يعتبر الرأي العام مفهوما مرنا وغير محدد المعالم تحديدا واضحا وثابتا كما سيأتي.

توفر الادبيات السياسية والاعلامية والاجتماعية تعاريف كثيرة لمفهوم الرأي العام نورد اكثرها شيوعا فيما يلي:

---

[132] سعيد اسماعيل صيني، **مدخل الى الراي العام والمنظور الاسلامي** (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ)، ص.01.
[133] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **مرجع سابق**، ص.222.
[134] حامد عبد الله ربيع، **مقدمة في نظرية الراي العام** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007)، ص.56.

يعرف **ليونارد دوب** L. Doob الرأي العام بقوله هو "موقف جماعة ازاء مشـكلة ما او حدث معين"،[135] ويعاب على هذا التعريف عدم تحديد القصـد من وراء كلمة جماعة وما اذا كانت اغلبية ام اقلية، الى جانب اهماله لعنصـر النقاش او التفاعل الذي افضى في النهاية الى هذا الموقف او الانطباع المشترك بين اعضاء هذه الجماعة.

ويعرفه **جيمس بر ايس** James Bryce بأنه "التعبير عن آراء الناس تجاه القضـايا التي تؤثر في مصـالحهم العامة والخاصـة"،[136] وهو التعريف الذي تنسـحب عليه نفس الملاحظات المشـار اليها في تعريف دوب السابق سيما ما تعلق بحدود ما يقصده برايس بكلمة " الناس".

من أشهر تعاريف الراي العام ما قدمه الباحث الامريكي **فلاديميركي** V. O. Key الذي يرى فيه "اراء الاشـخاص السـائدة التي تجد الحكومة ان من الحكمة الالتفات اليها والاهتمام بها"،[137] وهذا التعريف يتضـمن الاشـارة الى تأثير الرأي العام في عمل الحكومة، وهذا ما يجعله تعريفا مناسـبا لمفهوم الراي العام في المجتمعات الديمقراطية دون غيرها.

وعلى هذا الأسـاس، يمكن اعتبار تعريف **الموسـوعة البريطانية***Encyclopædia Britannica* للرأي العام تعريفا متكاملا لاحتوائه على مجمل العناصر التعريفية للمفهوم، فهي تنظر الى الرأي العام باعتباره "مجموع الآراء الفردية والمواقف والمعتقدات حول موضـوع معين، عبرت عنها فئة كبيرة من المجتمع".[138]

من هذا المنطلق يمكن تحديد العناصـر الرئيسـية في تعريف الرأي العام في النقاط الثلاث التالية:

---

[135] عصام سليمان، **مرجع سابق**، ص. 102.
[136] **نفس المرجع**، ص.102
[137] نظام بركات واخرون، **مرجع سابق**، ص. 257.
[138] Encyclopædia Britannica *(On line), "Public Opinion"*, retrieved from: https://www.britannica.com/topic/public-opinion

- وجود جماعة معينة يوجد بين افرادها شكل من اشكال الترابط أو التفاعل.
- ان تكون هناك قضية أو حدث أو واقعة تهم الجماعة.
- صدور ردة فعل او موقف علني من الجماعة تجاه هذه القضية او الحدث.

2. انواع الرأي العام:

توجد اشـــكال كثيرة من الرأي العام تتوزع بحســـب معايير التصـــنيف التي تتعدد هي الأخرى، نستعرض فيما يلي أبرز تقسيمات الرأي العام بحسب المعايير الرئيسية للتصنيف:

أ. حسب درجة التأثير أو التأثر:

يتم تقسيم الرأي العام بحسب هذا المعيار الى ثلاثة اشكال:[139]

- **الرأي العام القائد (المسيطر):**

تضـــم هذه الفئة النخب الســـياســـية والفكرية والعلمية الرائدة في المجتمع، وزيادة على حجمها المحدود، فهي تعد بمثابة القائد الموجه او المرشـــد بالنســـبة لعامة الناس، وتســـتهدف اقناعهم بأفكار او اهداف معينة، ولا تتأثر هذه الفئة بوســـائل الاعلام والدعاية، بل هي التي تتولى في الغالب التأثير على وسائل الاعلام بأفكارها وآرائها.

- **الرأي العام المثقف:**

تضـــم هذه الفئة في الغالب الطبقة المتوســـطة التي تحوز مســـتوى ثقافيا مقبولا، يتميز أصـــحاب هذه الفئة من الرأي العام بقدرتهم على التأثير على آراء من هم أقل ثقافة وتعليما، وفي المقابل يتأثر هذا الرأي بوســـائل الاعلام والأســـاليب الدعائية بدرجات متفوتة، وتؤثر بأفكارها وآرائها في وسائل الاعلام ولو بشكل محدود.

- **الرأي العام المنقاد:**

تضـــم هذه الفئة رأي غالبية افراد المجتمع وتقع في مرتبة ادنى من الفئتين الســـابقتين علميا وثقافيا، ومن ثم لا تملك هذه الفئة المقومات الضـــرورية لمتابعة الاحداث والتمعن فيها

---

[139] عاطف عدلي العبد، **الرأي العام وطرق قياسه** (القاهرة: دار الفكر العربي، 2006)، ص.21

وتحليها، ولهذا السبب يخضع تشكيل هذا النوع من الرأي العام لتأثير وسائل الاعلام والدعاية والشائعات وتوجيه الرأي العام القائد والرأي العام المثقف.

ب. حسب حجم ودرجة الانتشار:

يقسم الرأي العام حسب هذا المعيار الى ثلاثة اشكال:[140]

- **رأي الأقلية:** يقصد به رأي مجموعة محدودة من الأفراد، او رأي طائفة دينية او اقلية لغوية او عرقية صغيرة نسبيا في مجتمع او دولة ما.
- **رأي الاغلبية:** ويقصد به رأي اغلبية افراد المجتمع، أي توافق مواقف وتصورات نسبة كبيرة من المجتمع تجاه مسألة معينة.
- **الرأي الساحق(أو الجامع):** هو الرأي الذي تتقاسمه الاغلبية الساحقة من المجتمع (نحو 90% او اكثر من افراد المجتمع)، ويقترب الراي الساحق من مفهوم الاجماع العام سيما في حال استمراره لمدة طويلة.

ت. حسب المحيط الجغرافي:

يقسم الرأي العام حسب معيار محيط الانتشار الى ثلاثة اصناف ايضا:[141]

- **الرأي العام المحلي:** وهو الرأي العام الخاص بجماعة محلية معينة (دولة، مقاطعة، مدينة..) بحيث تكون المسألة تهم فقط جماعة محلية معينة ولا تتعداها الى المستوى الاقليمي او الدولي.
- **الرأي العام الاقليمي:** هو الرأي المتعلق بمسألة تهم جماعة اقليمية اوسع من الدولة، مثلا موقف العرب من قرار نقل السفارة الامريكية الى القدس المحتلة.
- **الرأي العام العالمي:** هو الموقف المتشكل حول مسألة تهم المجتمع العالمي ككل، سيما قضايا الحرب والسلام والبيئة والكوارث الكبيرة.

3. مراحل تكوين الرأي العام:

---

[140] نظام بركات وآخرون، **مرجع سابق**، ص.261.
[141] **نفسه**، ص. 262.

يحددها الاستاذ حامد ربيع في اربعة مراحل أساسية:[142]

أ. **مرحلة الإدراك:***Perception*

تبدأ معالم تشكل الرأي العام في مرحلة مبكرة بحدوث تصور معين لدى الأفراد تجاه الحدث او المشكلة، بمعنى وجود اثر للرسالة (الحدث او المشكلة) لدى الافراد او الجماعة في شكل انطباع اولي او تصور ذاتي تجاه هذه المسألة او الحدث.

ب. **مرحلة الصراع:** *Conflict*

يتم في هذه المرحلة الانتقال من التصور الذاتي للواقعة او المشكلة الى التعبير عنها في شكل موقف فردي، والصراع هنا يعني ذلك التناقض الذي يحدث لدى الفرد عند ادراكه للمسالة بأبعادها المختلفة ومقابلتها بالمصالح التي تربطه بالجماعة، فلكل شخص موقف يتحدد بمصالح ومعتقدات ومبادئ هذا الشخص، وفي نهاية المطاف يتبلور رأي الشخص نتيجة لذلك التفاعل ما بين ادراكه للمسألة وبين مصالحه ومعتقداته، ويحدث نفس الامر عند الانتقال من مستوى الفرد الى مستوى الجماعة.

ت. **مرحلة التركيز:** *Concentration*

يتم في هذه المرحلة التعبير عن الرأي وإخراجه الى العلن، ويستلزم ذلك حدوث تقارب بين وجهات النظر المتعددة داخل الجماعة تجاه المسألة عبر النقاش والحوار، بحيث تنصهر التصورات والمواقف في توجهات كبرى معينة، مؤيدة او معارضة او غير مهتمة بالمسألة.

ث. **مرحلة الرضا:** *Consensus*

في هذه المرحلة يتم الربط بين السلوك الفردي والمواقف الجماعية، وحتى في حال تضارب توجهات الرأي العام في جماعة معينة، سيتمخض عن ذلك التناقض نوع من انواع الرضا حول عناصر محددة رغم الاختلاف بشان عناصر اخرى.

4. العوامل المؤثرة في تكوين الرأي العام:

---

[142] حامد عبد الله ربيع، **مرجع سابق**، ص.ص. 68-74.

تعد المؤسسات الاجتماعية والسياسية كالأسرة والمدرسة والمساجد (او المؤسسات الدينية) والمؤسسات الحكومية اهم التنظيمات التي تساهم في تكوين الرأي العام:

- **دور الأسرة:**

تتفق اغلبية الابحاث على ان القواعد الاساسية لشخصية الفرد يتم ارساؤها في مرحلة الطفولة، وأن الاسرة هي العامل الاول في تكوين شخصية الفرد بحيث تسهم في بناء عاداته وتحيزاته ورغباته في مرحلة مبكرة من حياة الانسان، وقد اثبتت دراسات عديدة في الولايات المتحدة ميل الابناء الى اعتناق مذاهب وديانات آبائهم بنسبة 65 الى 75%، وهي تقريبا نفس نسبة التشابه بين الابناء والآباء من حيث الانتماءات السياسية، كما اثبتت دراسات اخرى الى ميل النساء لإتباع توجهات ازواجهن عند التصويت [143]

- **المؤسسات الدينية:**

تستخدم المؤسسات الدينية وسائل عديدة لتعزيز الروابط بين المنتسبين إليها، فالصلاة مثلا والندوات والخطب الدينية تؤثر بشكل كبير في نفوس اعضائها ومنتسبيها سيما في مرحلة الطفولة، حيث تسهم في بناء توجهات الانسان ومعتقداته وأرائه تجاه مسائل هامة كالحياة والدين والأخلاق تستمر في تأثيرها عليه طوال حياته.[144]

- **المؤسسات التعليمية:**

تؤدي المؤسسات التعليمية دورا هاما في تكوين الرأي العام سيما في ظل انتشار التعليم وخروج المرأة للعمل، وجعل ذلك في كثير من الاحيان تأثير المدرسة يتخطى تأثير الاسرة في صقل شخصية الانسان وتوجهاته سيما ما يتعلق بقيم الوطنية والعدالة، هذه القيم سوف تؤثر بشكل مباشر في رأي الافراد عند مجابهتهم لمسألة معينة.[145]

5. دور الرأي العام في الحياة السياسية:

---

[143] سعيد اسماعيل صيني، **مرجع سابق**، ص.ص. 105-107.
[144] **نفسه**، ص.ص. 107-109.
[145] **نفسه**، ص. 113.

يعد الرأي العام أقل القوى السياسية تنظيما، ويتوقف مستوى تأثيره في الحياة السياسية على درجة انفتاح النظام السياسي ودمقراطيته، فاغلب ادبيات الفكر السياسي تربط مفهوم الرأي العام بالديمقراطية، وبدون هذه الاخيرة لا تتوفر الحرية المطلوبة لتأدية وسائل الاعلام لوظيفتها الكاملة في تنوير الجماهير عبر النقاش الحر والموضوعي الذي يشكل الرأي العام،[146] في حين ينحصر هذا الدور على الرأي العام النخبوي او القائد ممثلا في النخب الحزبية او العسكرية في الدول غير الديمقراطية.[147]

وبشكل عام يؤدي الرأي العام الوظائف السياسية التالية:[148]

- دعم القرارات التي تتخذها القيادات السياسية وذلك من خلال المشاركة الفعلية للأغلبية في اتخاذ القرارات(في الاستفتاءات مثلا)، والتحمس لتنفيذها.
- إسهام المناقشة المفتوحة اثناء تكوين الرأي العام في الكشف عن الابعاد الخفية للمشكلات والأحداث، والمساهمة في ابتكار الحلول الافضل لها من وجهة نظر الجماهير والقيادات.
- اقتراح القوانين والسياسات التي تحقق المصلحة العامة او اقتراح التعديلات الضرورية لتحقيق تلك الغاية من وجهة نظر الجماهير سواء على المستوى المحلي او الوطني.
- الرقابة على مختلف الانشطة السياسية في الدولة، سيما ما تعلق بتنفيذ التشريعات والالتزام بها.
- المساهمة في مجابهة مخاطر الحروب النفسية والدعاية الاجنبية التي يكون مصدرها اطراف خارجية منافسة او معادية.
- اختيار القيادات السياسية عن طريق التأييد والدعم الشعبي في الانتخابات، وعزل المنحرفين منهم من خلال عدم التصويت لهم.

10. تقييم المكتسبات:

---

[146] نظام بركات وآخرون، **مرجع سابق**، 267.
[147] **نفس المرجع**، ص. 269.
[148] سعيد اسماعيل صيني، **مرجع سابق**، ص.ص. 39-40

- تعد الاحزاب السياسية بمفهومها الحالي ظاهرة حديثة نسبيا، اذ تعود جذورها الى القرن الـ19، فما هي العوامل التي ادت الى تأخر ظهور الاحزاب السياسية من وجهة نظرك ؟
- تعد الاتجاهات من بين التصنيفات الشائعة للأحزاب السياسية، فماذا يقصد بأحزاب اليمين، احزاب اليسار، وأحزاب الوسط ؟
- يصنف الرأي العام ضمن القوى السياسية رغم كونه اقلها تنظيما، بين اسباب ذلك.

11. أنشطة تتعلق بالدرس:

- تعد الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة والرأي العام أهم القوى السياسية، ومكونا رئيسيا للنظام السياسي بمفهومه الواسع؛ .وضِّح طبيعة الفرق بين المفاهيم الثلاث من حيث الوسائل، التنظيم، والأهداف.

المحور التاسع:
الديمقراطية:

المدة: اربع ساعات ونصف (4.5 سا)

مخطط المحاضرة:

- **تذكير بملخص المحاضرة السابقة.**
- **عرض ومناقشة عناصر المحاضرة:**
- **تقديم ملخص كتابي.**

1. تقييم المكتسبات القبلية:

- يشيع استخدام كلمة الديمقراطية سياسيا واعلاميا، ماذا يعني هذا المفهوم على صعيدي الحرية والقانون ؟
- هل يمكن تطبيق الديمقراطية بمفهومها الاسمي في عالمنا المعاصر بحيث يشارك جميع المواطنين بشكل مباشر في الحكم ؟
- هل تأخذ الممارسة الديمقراطية شكلا واحدا يميّزها عن اشكال نظم الحكم الأخرى ؟ وكيف ذلك ؟

1. الأهداف التعليمية (الخاصة بالدرس) :

- استكشاف مفهوم الديمقراطية ودلالاته النظرية وتطبيقاته العملية؛
- التعرف على مسار تطور الأفكار والممارسات الديمقراطية؛
- استكشاف مؤشرات نظم الحكم الديمقراطية.

تقديـــم:

تعد الديمقراطية احد اكثر المفاهيم اســتخداما في الحياة الســياســية الحالية، وزيادة على كونها شكل من اشكال الحكم وممارسة السلطة السياسية، فهي تعتبر في الوقت الحالي اكثر اشكال النظم الســياســية شــيوعا، ورغم كون الديمقراطية ظاهرة قديمة فكرا وممارســة، إلا ان مفهومها الحالي يعتبر مفهوما حديثا نسبيا تبلور اساسا خلال القرون الثلاثة الأخيرة، فماذا تعني الديمقراطية ؟ ما هي ابرز صورها ومظاهرها؟

1. تعريف الديمقراطية:

تطرح شــمولية مفهوم الديمقراطية لمختلف جوانب الحياة الســياســية والاجتماعية والاقتصادية مشكلة كبيرة على الباحثين للتحكم في هذا المفهوم وتعريفه تعريفا دقيقا شاملا، وتضاف الى الصعوبات المتصلة بشمولية المفهوم التطورات العديدة التي صاحبته منذ نشأته الى اليوم، وهذا ما دفع **بجورج بيردو** للقول بأن على الباحث في موضوع الديمقراطية:

> "ان يكون في الوقت نفســه مؤرخا لفهم تكون فكرة الديمقراطية، عالم اجتماع، لدراسة تجذرها في الجماعة، عالم اقتصاد، لادراك العوامل المادية المؤثرة في تطورها، عالم نفس، لمعرفة مصدر الطاقة التي تغذيها، منظرا سياسيا، لتحليل اثر الانظمة والعقائد الســياســية على مفهوم الديمقراطية، واخيرا رجل قانون، لتعريف المؤسسات الخاصة والسياسية التي تجسد عمليا الديمقراطية".[149]

[149] منذر الضامن، **مرجع سابق**، ص. 213.

والديمقراطية في **الاصـل اللغوي** تعود الى كلمتي **ديموس** *Demos* (أي الشـعب) **وكراتوس** *Kratos*(أي حكم) في اليونانية القديمة، فهي تعني لغة **حكم الشـعب** *Demoskratos*،[150] وانتقل هذا المفهوم بنفس اللفظ اليوناني تقريبا الى كل اللغات بما فيها العربية (الديمقراطية)، وتقريبا بنفس المعنى ايضا (ايديولوجيا او مذهب سياسي).

يعد التعريف الذي قدمه الرئيس الامريكي **ابراهام لنكولن** احد اشـهر التعاريف الكلاسـيكية لمفهوم الديمقراطية وهي حسبه "حكم الشعب بواسطة الشعب ومن اجل الشعب"،[151] والمقصود بهذا التعريف أن الشـعب هو مصـدر السـلطة السـياسـية، وتمارس هذه الاخيرة لتحقيق مصـلحة الشـعب وعبر تجسـيد ارادة الشـعب نفسـه، ومما لاشك فيه ان تحقيق اجماع الشـعب حول المسـائل السـلطوية امر غير الممكن، ويظل هذا التعريف اقرب الى شعار منه الى تعريف دقيق للديمقراطية.

ورغم شـيوع اسـتخدام تعريف الديمقراطية السـابق، اشـار الباحثون المتأخرون الى صـعوبة حصر معاني الديمقراطية، فهي في اعتقاد الكثيرين نظام للحقوق وليست فقط نظاما للحكم او مذهبا سـياسـيا،[152] لان الديمقراطية تسـتقيم في الاسـاس من خلال الاعتراف بحقوق المواطنين وعبر تجسـيد اسـسـها عمليا، كما ان تاريخها الطويل واختلاف التجارب الديمقراطية بين المجتمعات يجعل من مسالة تحديد مفهوم دقيق للديمقراطية امرا معقدا.

تعرف **الموسـوعة البريطانية** اليمقراطية بأنها "شـكل من اشـكال الحكم يمارس فيه مجموع المواطنين مباشـرة حق اتخاذ القرار السـياسـي تطبيق لحكم الأغلبية"،[153] في حين تعرفها **الموسـوعة الامريكية** بأنها "الطرق المختلفة التي يشترك بواسطتها الشعب في الحكم".[154]

---

[150] احمد صابر حوحو، "مبادئ ومقومات الديمقراطية"، **مجلة المفكر**، العدد الخامس (مارس 2008)، ص321.
[151] **نفسه**، ص.312.
[152] روبرت دال (مترجما)، **عن الديمقراطية** (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 1998)، ص.49.
[153] احمد صابر حوحو، **مرجع سابق**، ص.325.
[154] م.م. مكي محمد حسون، مطبوعة بعنوان "الديمقراطية"، جامعة القادسية، الموسم الجامعي 2017-2018. ص. 70.

من بين تعاريف اشهر الفقهاء والباحثين لمفهوم الديمقراطية تعريف **سايمور مارتن ليبست** الذي ينظر الى الديمقراطية باعتبارها "نظام سياسي يقدم فرص دستورية دورية لتغيير المسؤولين الحكوميين، والية اجتماعية تمكن اكبر جزء ممكن من السكان من التأثير على القرارات المهمة من خلال اختيارهم للمتنافسين للفوز بالمناصب السياسية".[155]

اما **جوزيف شومبيتر** فيرى بأنها " ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف الى الوصول الى القرارات السياسية، والذي يمكن من خلاله اكتساب السلطة عبر الحصول على الاصوات عن طريق التنافس"، كما اورد تعريف اخر للديمقراطية باعتبارها "مجموعة من الاجراءات والمؤسسات التي يستطيع الافراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة".[156]

يمكن القول في النهاية ان الديمقراطية هي نظام للحكم وللعلاقات السياسية، يقوم اساسا على احترام الحريات والحقوق السياسية، تتولى فيه الاغلبية (من خلال ممثليها) ممارسة السلطة السياسية عبر الانتخاب الدوري.

2. نشوء وتطور الديمقراطية:

يرجع المؤرخون جذور الديمقراطية الى دويلات المدينة في اليونان القديمة سيما في أثينا،[157] ففي فترة حكم **براكليس** Perikles في القرن الخامس قبل الميلاد تم منح الحقوق السياسية والاجتماعية لكل ذكر حر بلغ سن 21 سنة شريطة اداء الخدمة العسكرية، ومن ثم فقط اصبح لهؤلاء الرجال الاحرار الحق في المشاركة في المناقشات والتصويت على القوانين والقرارات السياسية في دويلة أثينا، وترتب عن ذلك ظهور هيئتين سياستين هما **الجمعية** (وتظم المواطنين الاحرار من

[155] **نفسه**، ص.69.
[156] **نفسه**، ص.70.
[157] امجد زين العابدين طعمة، "الديمقراطية"، ص 4

الرجال وتمارس الحكم المباشـر) و **مجلس الخمسـمائة** (يضـم 50 عضـوا عن كل قبيلة من قبائل أثينا الـ10 يختارون بالقرعة لمدة عام مهمتهم اقتراح القوانين وعرضها على الجمعية).[158]

خلال الفترات اللاحقة تراجعت فكرة الـديمقراطيـة امام سـيطرة اشـكال الحكم الملكي المطلق في أوربـا، واسـتـأثر الحكام حينهـا –مـدعومين من امراء الاقطـاع- بجمع كل السـلطات التشريعية والتنفيذية في ايديهم، ووقف رجال الكنيسة الى جانب الملوك ورجال الاقطاع في ممارسة الحكم المطلق والاسـتبداد، واسـتمر هذا الواقع في اوربا –ماعدا بريطانيا- الى غاية مرحلة ما بعد الثورة الفرنسية.

مع مطلع القرن الـ18 بـدأت بوادر الـديمقراطيـة الحـديثـة في البروز في كل من بريطانيـا والولايات المتحدة، ففي بريطانيا تمكن البرلمان من خلق سـلطة موازية لسـلطة الملك، كما تضـمن اعلان اسـتقلال الولايات المتحدة 1776 انحياز السـاسـة الامريكيين لتثبيت قيم الديمقراطية في تلك الدولة الناشـئة، وأضـعفت الثورة الفرنسـية لعام 1789 فكرة الحكم المطلق في معظم اوربا مقابل تأييدها لفكرة السـيادة للشـعب،[159] وبحلول القرن التاسـع عشـر كانت الممارسـات الديمقراطية منتشـرة في معظم الدول الاوروبية، اما اليوم فتعد الديمقراطية ابرز سـمات النظم السياسية في العالم.

3. صور الديمقراطية:

يتم التمييز بين صـور الديمقراطية من خلال النظر الى الجهة التي تتولى ممارسـة السـلطة فعليا، ومن هذا المنطلق تبرز الاشكال الثلاثة التالية:

- **الديمقراطية المباشرة:**

[158] **نفسه**، ص.5.
[159] **نفسه**، ص.06،05.

يمارس الشعب في هذه الصورة من الديمقراطية الحكم بنفسه مباشرة ودون وجود من ينوب عنه، وهذه الصورة هي أقدم صور الديمقراطية وتجسد فعليا مقولة حكم الشعب بالشعب،[160] لذلك تسمى بالديمقراطية المثالية التي كانت مطبقة عند اليونان قديماً، حيث كان المواطنون الأحرار الذكور الذين لهم حق مباشرة الحقوق السياسية يشكلون الجمعية الشعبية، يجتمعون في السنة عدة مرات، بطريقة دورية منتظمة، لإدارة شؤون البلاد داخلياً وخارجياً، فينظرون في وسائل السلم والحرب وإبرام المعاهدات، وتشريع القوانين، وتعديلها، وتنفيذها، وتولية الرتب، وتعيين القضاة وتسيير الأمور العامة.

هذه الصورة من الناحية العملية يتعذّر تطبيقها حاليا بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان واستحالة جمعهم في مكان واحد، ولتعقد شؤون العامة واستحالة متابعتها من قبل عامة الناس، كما ان العديد من المسائل تقتضي المناقشة السرية وهذا ما يتنافى مع الديمقراطية المباشرة،[161] ويقتصر تطبيق الديمقراطية المباشرة في الوقت الحالي على كانتونات محدودة في سويسرا كتقليد من التقاليد الشعبية، لان تطبيق الديمقراطية المباشرة في الوقت الحالي "خرافة سياسية اكثر منها نظاما من نظم الحكم" على حد تعبير **جورج سباين**.[162]

- **الديمقراطية النيابية (التمثيلية):**

بفعل العوائق العديدة التي تواجه محاولة تطبيق الديمقراطية المباشرة في الوقت الحالي، سيما صعوبة التطبيق العملي لنظام يكون فيه الفرد حاكما ومحكوما في نفس الوقت، اضحت الديمقراطية النيابية الصورة السائدة في العالم اليوم، وفيها لا يتولى الشعب مباشرة حكم نفسه بنفسه كما في الديمقراطية المباشرة، وإنما يمارس الحكم وإدارة شؤون البلاد عن طريق مجموعة محدودة من الافراد ينتخبهم لممارسة هذه الصلاحيات نيابة عنه.[163]

---

[160] عصام سليمان، **مرجع سابق**، ص. 238.
[161] زين العابدين طعمة، **مرجع سابق**، ص. 03.
[162] عصام سليمان، **مرجع سابق**، ص. 239.
[163] **نفسه**، 241.

يدور نقاش عميق بين مختلف الفقهاء والفلاسفة بشأن حقيقة ديمقراطية الديمقراطية التمثيلية، اذ يرى بعض الباحثين امثال **موسكا وباريتو وروبرت ميشال** ان هناك تعارضا بين فكرة الديمقراطية وفكرة التمثيل، وان الحكم التمثيلي هو ارستقراطي بطبعه وليس ديمقراطي، وان النظريات التي يستند اليها فكرة التمثيل ليست سوى تبرير لاحتكار السلطة من قبل اقلية حاكمة.[164]

- **الديمقراطية شبه المباشرة:**

تتوسط هذه الصورة كل من الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية، حيث توجد في النظام الذي يطبق الديمقراطية شبه المباشرة هيئة نيابية (برلمان منتخب يمارس مهامه وصلاحياته) ويحتفظ الشعب مع ذلك لنفسه ببعض الصلاحيات يتولى ممارستها بدون وساطة، ومن امثلة تلك الصلاحيات حق الاستفتاء الشعبي، وحق الاعتراض الشعبي، والاقتراح الشعبي، الى جانب مظاهر اخرى ابرزها حق اقالة النائب وحق اقالة الحكومة وحق عزل الرئيس عبر اليات متفق بشأنها.[165]

يطبق هذا النظام حاليا في سويسرا، حيث يتم استدعاء الشعب للتصويت على مشاريع تعديل الدستور، ويشترط في هذه الحالة لاجازة التعديل الحصول على اغلبية الاصوات واغلبية الكانتونات، كما ان مشاريع القوانين يمكن ان تخضع للاستفتاء الشعبي بناءا على رغبة 50 ألف مواطن، كما يمكن للمواطنين السويسريين، عبر تقديم عريضة بـ100 الف توقيع اقتراح مشروع لتعديل الدستور.[166]

4. أسس ومقومات الديمقراطية:

---

[164] نفسه، ص.250،245.
[165] زين العابدين طعمة، **مرجع سابق**، ص. 04،03.
[166] عصام سليمان، **مرجع سابق**، ص. 240.

يتوقف تطبيق الديمقراطية الحقيقية على وجود مجموعة من الركائز والمبادئ نلخصها في النقاط التالية:[167]

- **احترام الحريات والمساواة:**

لا يمكن تطبيق الديمقراطية دون الاعتراف بالحقوق السياسية الاساسية للأفراد، سيما الحق في التعبير والمشاركة السياسية واحترام اختلاف الاراء والأفكار والمعتقدات، اما المساواة فتنصرف اساسا الى تساوي الجميع امام القانون وتمتعهم بنفس الحقوق والخضوع لنفس الواجبات.

- **ضمان المشاركة السياسية:**

باعتبارها حكم الأغلبية، تستلزم الممارسة الديمقراطية اعطاء حق المشاركة السياسية لكل المواطنين، ومن خلال اسناد هذا الحق، فهي تكفل حق الفرد في الاختيار بين البرامج والمرشحين في الانتخابات، كما ان اختيار المرشحين من قبل المواطنين هو دليل على التنافس الحر الذي هو مظهر رئيسي من مظاهر الديمقراطية.

- **الفصل بين السلطات:**

يقتضي تطبيق الديمقراطية وجود منظومة مؤسسية وقانونية تكفل استقلالية وتوازن السلطات الثلاث الرئيسية في الدولة، هذه الاستقلالية والتوازن تعد ضمانة اساسية لحماية حقوق المواطنين وحرياتهم من تعسف السلطة التنفيذية وهيمنتها.

- **سيادة حكم القانون:**

[167] احمد صابر حوحو، **مرجع سابق**، ص.ص.326- 328.

يعتبر القانون أساس التنظيم السياسي والإداري والاجتماعي، وخضوع الجميع لحكم القانون هو احد مظاهر المساواة في المجتمع بين الحكام والمحكومين، وهو من ثم ضمانة اساسية لتحقيق العدالة في المجتمع ولصيانة الحقوق والحريات لجميع الافراد.

- **التداول السلمي على السلطة:** [168]

يتم ذلك عبر جراء الانتخابات المنتظمة والدورية النزيهة، اذ يتعين توفير الشروط اللازمة امام مختلف القوى والفواعل السياسية للفوز في الانتخابات دون تمييز بينها، ويتوقف الفوز بالسلطة على قرار الشعب وارادته الحرة التي يعبر عنها من خلال التصويت.

5. مزايا الديمقراطية:

يحدد **روبرت دال** عشرة مزايا للديمقراطية يعجز أي شكل اخر من اشكال النظم السياسية على توفيرها:[169]

- تعد الديمقراطية وسيلة هامة تساعد على تفادي الحكم الفردي والحكم الاوتوقراطي المتعسف، ففي غالب الاحيان يرتبط الاستبداد بوجود قادة تحركهم النزوات والعواطف وجنون العظمة.
- تنفرد الديمقراطية بكونها ضمانة هامة للحقوق الاساسية للمواطنين، بينما تعجز اشكال النظم السياسية الاخرى على ضمانها او تحقيقها.
- ترتبط الديمقراطية بالحرية اكثر من أي نظام آخر، وهي تضمن اكبر حيز من الحريات الفردية للمواطنين.
- تساعد الديمقراطية الافراد على حماية مصالحهم الشخصية الاساسية.
- تعمل الحكومة الديمقراطية على اتاحة الفرص القصوى لمواطنيها لممارسة حرية تحقيق الذات، أي العيش في ظل قوانين يختارونها بأنفسهم.

---

[168] م.م. مكي محمد حسون، **مرجع سابق**، ص. 82

[169] روبرت دال، **مرجع سابق**، ص.ص. 47-57.

- تقدم الحكومة الديمقراطية الفرص القصوى لممارسة المسؤولية الأخلاقية، أي انها تجعلك تتصرف كشخص مسؤول أخلاقيا طالما انك تعيش في كنف قوانين من اختيارك.
- تعد الديقراطية الوسيلة الرئيسية لتعزيز التنمية البشرية مقارنة بأي بديل اخر.
- تعد الحكومة الديمقراطية النظام الانسب لتحقيق المساواة السياسية السياسية.
- تعد الديمقراطية اداة مهمة لتحقيق السلام، اذ يثبت التاريخ على العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية وانتهاج سياسة خارجية مسالمة بين الدول الديمقراطية (اطروحة السلام الديمقراطي).
- تعد الديمقراطية اداة مهمة لتحقيق التقدم والرخاء الاقتصادي، فالدول الديمقراطية في الوقت الحالي تتوفر على مزايا اقتصادية وتنموية مقارنة بالدول غير الديمقراطية.

6. اشكالية الديمقراطية لدى المفكرين المسلمين:

بشكل عام ينقسم الباحثون المسلمون الى اتجاهين رئيسيين في نظرتهما للديمقراطية وعلاقة هذه الاخيرة بالتشريع الاسلامي، بين رأي معارض للديمقراطية ومنتقد لها، وآخر مؤيد لا يرى بوجود تعارض بين الاسلام والديمقراطية:

- **الاتجاه الرافض لفكرة الديمقراطية:** يرى انصار هذا الاتجاه ان النظام الديمقراطي يخالف الاسلام وتعاليمه، ذلك لان العقيدة الاسلامية تقر بأن الحكم لله تعالى في حين ان الديمقراطية هي نظام حكم وضعه البشر، ومن انصار هذا الاتجاه ابي الاعلى المودودي والسيد قطب الذي يؤكد على مبدأ الحاكمية لله وحده،[170] فهو سبحانه وتعالى المشرع وحده، وعليه فان النظام الاسلامي لا يلتقي مع أي نظام آخر، ولا يجوز وصفه بغير صفة الاسلام،[171] كما ان تطبيق الديمقرطية بشقيها الفلسفي اللبرالي والعلماني قد دفع ببعض الحكومات الاسلامية الى الغاء سيادة الشريعة الاسلامية.[172]

---

[170] سرحان، القانون الدستوري، ص. 114.
[171] م.م. مكي محمد حسون، **مرجع سابق**، ص. 72.
[172] يوسف بن عثمان بن حزيم، **بداية السياسة** (الرياض: مركز ابن الازرق لدراسات التراث السياسي، 2011)، ص.78.

- **الاتجاه المتقبل لفكرة الديمقراطية:** يتقبل انصار هذا الاتجاه فكرة الديمقراطية معتبرين اياها مجرد الية او وسيلة للعمل السياسي، ومنهج لإدارة شؤون الدولة وتقليص الجوانب السلبية في هذا التسيير ولتغيير الحكام سلميا، ويشدد هؤلاء على ان "الجمع بين الديمقراطية والدين هو من النماذج التاريخية للتوفيق بين العقل والشرع".[173]

ومن مؤيدي هذا الرأي محمد عابد الجابري، الذي يرى أن "الديمقراطية اليوم ليست موضوعا للتاريخ، بل هي قبل ذلك وبعده ضرورة من ضرورات عصرنا، اعني بها مقوّم ضروري لإنسان هذا العصر، هذا الإنسان الذي لم يعد مجرد فرد من رعية، بل يتحدد كيانه بجملة من الحقوق هي الحقوق الديمقراطية التي في مقدمتها الحق في اختيار الحاكمين ومراقبتهم وعزلهم...".[174]

12. تقييم المكتسبات:

- توصف الديمقراطية بأنها حكم الشعب لنفسه، ما رأيك في صحة هذا القول.
- يقول وينستون تشرشل: " الديمقراطية هي اسوء نظام للحكم، باستثناء النظم الاخرى". ناقش هذا القول.

13. أنشطة تتعلق بالدرس:

- يخضع وصف نظم الحكم بالديمقراطية -أو غير الديمقراطية- لاعتبارات غير موضوعية كثيرة، ويتعلق بعض تلك الاعتبارات بعد القدرة على تقييم مؤشرات الديمقراطية وقياسها، ناقش هذه الإشكالية على ضوء الخطاب السياسي للقوى الغربية في عالمنا الحالي.

---

173 **نفسه**، ص.72.

174 نفسه، ص.72

المحور العاشر:

الانتخابات والنظم الانتخابية:

المدة: ثلاث (03) ساعات

مخطط المحاضرة:

- **مراجعة ملخص الدرس السابق**
- **عرض ومناقشة عناصر المحاضرة:**
- **تقديم ملخص كتابي.**

1. تقييم المكتسبات القبلية:

- يشيع استخدام كلمة الديمقراطية سياسيا واعلاميا، ماذا يعني هذا المفهوم على صعيدي الحرية والقانون ؟
- هل يمكن تطبيق الديمقراطية بمفهومها الاسمي في عالمنا المعاصر بحيث يشارك جميع المواطنين بشكل مباشر في الحكم ؟
- هل تأخذ الممارسة الديمقراطية شكلا واحدا يميّزها عن اشكال نظم الحكم الأخرى ؟ وكيف ذلك ؟

1. الأهداف التعليمية (الخاصة بالدرس) :

- استكشاف مفهوم الديمقراطية ودلالاته النظرية وتطبيقاته العملية؛
- التعرف على مسار تطور الأفكار والممارسات الديمقراطية؛
- استكشاف مؤشرات نظم الحكم الديمقراطية.

تقديم:

تقتضي الممارسة الديمقراطية مشاركة الشعب في ادارة وتنظيم شؤونه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية باعتباره مصدر السلطة، ومع التطور الكبير الذي عرفته المجتمعات الانسانية من حيث اتساع الرقعة الجغرافية والزيادة السكانية الكبيرة، اصبح من الصعب قيام كافة مواطني الدولة بالمشاركة المباشرة في تولي هذه المهمة، ومن هذا المنطلق ظهرت فكرة التمثيل، حيث

يبقى الشعب مصدر هذه السلطة، لكنه يفوضها مؤقتا لمن ينوب عنه في المجالس الرسمية، ومن ثم تعد الانتخابات الآلية الرئيسية التي يتم من خلالها هذا التفويض.

من جهة أخرى، تعد مشاركة المواطن في ادارة الشؤون العامة لدولته احد الحقوق الرئيسية التي عبر عنها **الاعلان العالمي لحقوق الانسان** (1948) حيث جاء في المادة الـ21 منه " لكلِّ شخص حقُّ المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إمَّا مباشرةً وإمَّا بواسطة ممثِّلين يُختارون في حرّية...إرادةُ الشعب هي مناطُ سلطة الحكم، ويجب أن تتجلىَّ هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريًّا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرِّي أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرّية التصويت"[175].

كما ورد التأكيد على الحق في الانتخاب في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية حيث جاء في المادة الـ25 منه "للمواطن الحق في ان ينتخب او ينتخب –في انتخابات نزيهة تجري بالاقتراع العام وعلى قدر المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري-تضمن التعبير الحر عن ارادة الناخبين"،[176] وفي الوقت الحالي يتم النظر الى الانتخابات باعتبارها ركيزة اساسية من ركائز الديمقراطية.

1. تحديد مفهوم الانتخابات:

الانتخاب في **اللغة** من الفعل انتخب، وانتخب الشيء يعني أختاره،[177] فالانتخاب يعني الاختيار في اللغة العربية، وهو نفس المدلول في اللغة الانجليزية فمصطلح الانتخاب *Election* من الفعل *To elect* ويعني فعل الاختيار،• ويستخدم مصطلح "إقتراع" في القانون كبديل لمصطلح الانتخاب، والاقتراع من الفعل اقترع اي قام بإجراء قرعة، كما تأتي بمعنى الاختيار أيضا، فيقال اقترع فلانا اي قام باختياره.[178]

اما **اصطلاحا** فيقصد بالانتخاب "العملية الرسمية لاختيار شخص لمنصب عام أو لقبول أو لرفض اقتراح سياسي عن طريق التصويت"،[179] فالانتخاب يشير الى تلك الطريقة العملية التي يقوم

---

[175] نقلا عن: طالب عوض، "الانتخابات الحرة وفقا للمعايير العالمية" في أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي المنظمة العربية لحقوق الانسان، القاهرة: 2014 ص.32.

[176] **نفس المرجع**، ص. 32.

[177] **المنجد في اللغة والإعلام**، ط:39(بيروت: دار المشرق، 2002)، ص. 796.

• يستخدم ايضا مصطلح **التصويت** *Voting* كمرادف لمصطلح الانتخابات.

[178] احمد بيطام، "الاقتراع النسبي والتمثيلية-حالة الجزائر"، مذكرة ماجيستيرفي القانون العام (غير منشورة)، كلية الحقوق. جامعة باتنة، 2005، ص.34،33.

[179] Encyclopædia Britannica *(On line), "Election"*, retrieved from:

بموجبها مواطنو دولة معينة عبر التصويت باختيار ممثليهم في المجالس المختلفة كوسيلة لتنفيذ الديمقراطية التمثيلية.

والانتخابات هي المظهر الاساسي للمشاركة السياسية في الوقت الحالي، لان الاشكال الاخرى لتعيين الحكام كالوراثة والاستيلاء تتعارض مع مبادئ الديمقراطية،[180] حيث يتولى الافراد الذين لهم الحق في التصويت في اختيار ممثليهم ومن ينوب عنهم للمجالس العامة بفعل استحالة ممارسة الديمقراطية المباشرة كما سبقت الإشارة، ويتم هذا الاختيار في الغالب عبر التصويت السري في انتخابات عامة.

2. ظهور فكرة الانتخابات ومسار تطورها:

ارتبطت فكرة الانتخابات تاريخيا بوجود مجالس عامة يتم اختيار اعضائها من قبل شرائح ضيقة في المجتمع، وعلى هذا النحو تعد الانتخابات ظاهرة حديثة نسبيا يمكن ردها الى القرن الـ16،[181] وعلى وجه الخصوص مع الظهور التدريجي للحكومات التمثيلية في اوربا وأمريكا الشمالية مع بداية القرن الـ17، رغم كون الانتخابات ظاهرة معروفة في اليونان القديمة وفي روما وفي اختيار باباوات الامبراطورية الرومانية المقدسة،[182] ففي اليونان القديمة كان هناك شكل من اشكال البرلمان المفتوح، وكانت الجمعية العمومية للشعب تجتمع كل يوم على تلة "**بنيكس**" *Pnyx* بإشراك جميع المواطنين وهو ما يعبر عنه بالديمقراطية المباشرة،[183] ومع ذلك لم يتم اضفاء البعد الفردي على مبدأ التمثيل سوى خلال القرن الـ17، حيث اصبح الفرد عنصرا محوريا في فكرة التمثيل.

بدأت ممارسة الانتخابات في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بشكل رسمي اواخر القرن الـ18 وبدايات القرن الـ19 على نطاق محدود، ففي بريطانيا مثلا كان حق الانتخاب محصورا على فئة قليلة من الاثرياء والمتعلمين، حيث كان المشاركة في الانتخابات مشروطة بامتلاك مساحة محدود من الارض ومستوى تعليمي محدد،[184] وفي الولايات المتحدة، اقر دستور عام 1789 حق الانتخاب المشروط لفئة

---

https://www.britannica.com/topic/election-political-science

[180] احمد بيطام، **مرجع سابق**، ص.78.
[181] نظام بركات واخرون، **مرجع سابق**، ص. 203.
[182] Encyclopædia Britannica *(On line), "Election",* **Op. Cit**.
[183] احمد بيطام، **مرجع سابق**، ص. 79.
[184] نظام بركات واخرون، **مرجع سابق**، ص. 203.

محدودة تمثل نحو 15/1 من السكان فقط، اما في بريطانيا فقد جرى اقرار عدد من التشريعات والمواثيق لتوسيع حجم الهيئة الناخبة بدءا من **قانون الاصلاح** لعام 1832، وعلى الرغم من ان الذكور قد نالوا حقهم الكامل في الانتخاب في معظم دول اوربا وامريكا الشمالية بحلول عام 1920، فقد تأخر الاعتراف بحق النساء في الانتخاب عقودا اخرى (بريطانيا 1928، فرنسا 1944، سويسرا 1971).[185]

3. أشكال (طرق) الانتخاب:

للانتخاب انواع عديدة بحسب المعيار المستخدم للتمييز بينها لعل اهمها التقسيمين التاليين:

أ. الانتخاب المباشر و غير المباشر:

يشير مفهوم **الانتخاب المباشر** الى الطريقة التي يقوم من خلالها الناخبون باختيار ممثليهم في المجالس العامة عبر التصويت المباشر، وفي هذا الشكل من الانتخاب يتحدد فوز المترشح عبر الفوز بأغلبية اصوات الناخبين، ويتم الانتخاب المباشر عبر مستوى واحد، كل الاصوات متساوية ويتم التصويت مرة واحدة في العملية الانتخابية.

اما **الانتخاب غير المباشر** فيتم على مرتين، حيث يقوم الناخبون العاديون في البداية باختيار مندوبين عنهم، ومن ثم يقوم هؤلاء المندوبون بانتخاب ممثليهم من المترشحين،[186] اي ان الانتخاب في هذا النمط يتم بشكل غير مباشر عبر وساطة المندوبين، ويشيع هذا النوع من الانتخابات في الدول التي بها هيئتين برلمانيتين، يتم اختيار اعضاء احدهما عبر الانتخاب المباشر (المجلس الشعبي الوطني في الجزائر مثلا)، والثاني عبر انتخاب ممثلي الشعب المنتخبين (في الهيئة السابقة) لأعضاء الهيئة الثانية (ثلثي مجلس الامة في الجزائر)، كما يشيع هذا النمط في انتخابات الرئاسة الامريكية.

ب. الانتخاب الفردي و الانتخاب بالقائمة:

يقصد بـ**الانتخاب الفردي** ذلك النظام الذي يتم بموجبه تقسيم الدولة الى دوائر انتخابية صغيرة ومتساوية تقريبا يماثل عددها عدد اعضاء المجلس المنتخب، ويقوم الناخبون في كل دائرة انتخابية بانتخاب ممثل واحد عنهم في المجلس المنتخب (البرلمان)، ومن ثم يقوم الناخب بإعطاء

---

[185] Encyclopædia Britannica *(On line), "Election",* **Op. Cit.**

[186] عبد النور ناجي، **مرجع سابق**، ص. 185.

صوت واحد لمرشح واحد فقط من مرشحي الاحزاب السياسية المتنافسة في الدائرة الانتخابية، ولهذا سمي بالاقتراع الفردي.[187]

اما **الانتخاب بالقائمة** فيشير الى النظام الذي يتبنى تقسيم البلاد الى دوائر انتخابية كبيرة ومحدودة من الناحية العددية (الولايات مثلا)، ويقوم الناخبون في هذا النظام بانتخاب عدد محدد من المترشحين لتمثيل دائرتهم الانتخابية يتساوى مع حصة هذه الاخيرة من عدد السكان، فالناخب في هذا النظام لا يمنح صوته لمرشح واحد بل لقائمة من المرشحين سواء كانت مغلقة (قائمة حزب معين مثلا) او مختلطة (كان يقوم باختيار عدد من المترشحين من قوائم مختلفة يساوي عدد مقاعد الدائرة الانتخابية)، وهذا سبب تسمية هذا النظام بنظام الانتخاب بالقائمة.[188]

4. شروط الانتخاب:

تختلف شروط الانتخاب من دولة لأخرى باختلاف قوانين الانتخابات وطبيعة النظم السياسية، ومع ذلك تعد الشروط التالية شروطا عامة تتقاسمها اكثر القوانين الانتخابية في العالم:

- **شرط الجنسية:** إن هذا الشرط يعتبر من الشروط الأساسية التي تميز بين المواطن وغيره في الحقوق السياسية، بحيث لا يملك الاجانب المقيمين الحق في الانتخاب في اغلب دول العالم.
- **شرط الجنس:** لقد كان إبعاد النساء عن ممارسة حق الانتخاب أمرا مقبولا حتى في الدول المتقدمة منها، حيث لم يكن يسمح إلا للرجال بممارسة هذا الحق، وحتى اليوم لا تزال بعض الكانتونات في سويسرا تمنع النساء من حق المشاركة السياسية.
- **شرط السن:** تشترط كل القوانين الانتخابية في العالم ضرورة توافر سن معينة لكي يصبح المواطن ناخبا و إن كانت هده القوانين تختلف فيما بينها حول السن المحددة وهي تتراوح بين 18 و 25 سنة.
- **حق التمتع بالحقوق السياسية و المدنية:** إن انتقاء ذلك الشرط يسمح للدولة بحرمان فئة معينة من المواطنين من ممارسة حق الانتخاب كالسجناء وغير العاقلين.

---

[187] احمد بيطام، **مرجع سابق**، ص.4،3.
[188] **نفس المرجع**، ص. 08.

5. مزايا الانتخاب:

تضفي الانتخابات العديد من المزايا والايجابيات على النظم السياسية وعلى مجتمعاتها ابرزها ما يلي:[189]

- تؤدي الانتخابات الى اضفاء الشرعية على عمل الحكومات المنتخبة، لأن هذه الاخيرة تستند الى قاعدتها الانتخابية في تبرير ممارساتها وسياساتها.
- تعد الانتخابات الوسيلة الاكثر عملية لتوسيع نطاق المشاركة السياسية، لانها تعطي الفرصة لكل مواطن للانخراط في العملية السياسية والمساهمة في اختيار صناع القرار.
- تعتبر الانتخابات الوسيلة العملية الامثل لإقامة نظام حكم ديمقراطي يعبر عن ارادة الافراد، لان الاشكال الاخرى للوصول الى السلطة كالتعيين والاستيلاء تتعارض مع قيم الممارسة الديمقراطية.
- تؤدي الانتخابات الى تحفيز المسؤولين الحكوميين على الالتزام بواجباتهم المهنية وتعهداتهم تجاه منتخبيهم، لأن المستقبل السياسي لهؤلاء يتوقف مستوى رضا الناخبين.

6. انواع النظم الانتخابية:

يقصد بـ**النظام الانتخابي** *Electoral System* تلك الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الاصوات المحصل عليها الى مقاعد في المجالس المنتخبة، أو كما تعرفه **الموسوعة البريطانية** "النظام الانتخابي هو طرق وقواعد عد الاصوات لتحديد نتائج الانتخابات"،[190] وتختلف هذه القواعد من نظام الى اخر وتبرز من ثم اشكال عديدة من النظم الانتخابية السائدة ابرزها ما يلي:

أ. نظام الاغلبية:

---

[189] نظام بركات، **مرجع سابق**، ص.209.

[190] https://www.britannica.com/topic/electoral-system Encyclopædia Britannica *(On line), "Electoral system",* Retrived in jun.29, 2018 from.

في هذا النظم الانتخابي يعد المترشح فائزا في حال حصوله على اغلبية الاصوات في حالة الانتخاب الفردي، او القائمة الحاصلة على اغلبية الاصوات في حالة الانتخاب بالقائمة، ويتخذ نظام الاغلبية شكلين اساسيين:

- **نظام الاغلبية البسيطة:**

يسمى ايضا بنظام الاغلبية النسبية، وبموجب هذا النظام يفوز المترشح (او القائمة) الحاصل على اعلى نسبة من الاصوات حتى وان كانت اقل من المجموع الكلي للأصوات التي حصل عليها المترشحين الاخرين، فاذا افترضنا وجود اربعة مترشحين في دائرة انتخابية بلغ عدد الاصوات المعبر عنها 4 ألاف صوت، فاز المترشح (أ) بـــ1500 صوت مثلا مقابل 1000 صوت للمترشح (ب) و 800 صوت للمترشح (ج) و700 صوت للمترشح (د)، يعتبر المترشح (أ) فائزا بالمقعد النيابي لهذه الدائرة الانتخابية مباشـــرة، يطبق هذا النظام الانتخابي في بريطانيا وفي اغلب مستعمراتها السابقة، كالهند وكندا ونيجيريا وماليزيا...[191]

من عيوب هذا النظام الانتخابي كون المترشحين الفائزين لا يحضون في كثير من الاحيان بأغلبية الاصوات، ومن ثم فهو لا يمثل رأي مختلف مكونات المجتمع سيما الاقليات منها، كما ان التطبيق المستمر لهذا النظام يقود الى خلق شكل من اشكال الثنائية الحزبية (حزب حاكم وأخر معارض)، لكنه في نفس الوقت يعد نظاما بسيطا يسرع من عملية اعلان النتائج ويساعد على الاستقرار الحكومي.

- **نظام الاغلبية المطلقة:**

يشترط هذا النظام الانتخابي فوز المترشح (أو القائمة الانتخابية) بأكثر من نصف عدد الاصوات المعبر عنها لإعلانه فائزا (50% من الاصوات+صوت واحد على الاقل)، وهذا يجعل من مسألة حسم الانتخابات في جولة واحدة مسالة صعبة في ظل نظم التعددية الحزبية، لذلك يؤول الحسم في نتائج الانتخابات الى جولة جديدة بين المترشحين (او القائمتين) الحاصلين على اكبر حصة من الاصوات، وفي هذه الحالة وفي اغلب الاحيان يحصل احدهما على اغلبية مطلقة من الاصوات.[192]

---

[191] سربست مصطفى رشيد اميدي، **مرجع سابق**، ص.07.
[192] نفس المرجع، ص.13،12.

يؤدي هذا النظام الانتخابي الى تشـجيع التعددية الحزبية، كما يعطي فرصـة ثانية للناخبين للتفكير بشأن المترشح المناسب، وللمترشحين لإبرام التحالفات، وفي المقابل يعاب على هذا النظام تكلفته المالية والتنظيمية الكبيرتين (تنظيم جولتين انتخابيتين في فترة قصيرة).

ب. نظام التمثيل النسبي:

يقصـد بنظام التمثيل النسـبي حصـول كل القوائم الانتخابية المترشـحة على عدد من المقاعد يتناسـب مع حصـة الاصـوات المحصـل عليها، طبق هذا النظام لأول مرة على نطاق محدود في الدنمارك عام 1855 ثم بدا تطبيقه على نطاق محدود ايضا في بعض المقاطعات السـويسـرية عام 1891،[193] وبدأ تطبيقه بشـكل رسـمي شـامل في بلجيكا عام 1899،[194] وانتشـرت في معظم الدول الاوروبية بعد الحرب العالمية الاولى.

يتماشـى هذا النظام مع أسـلوب الانتخاب بالقائمة حيث توزع المقاعد النيابية في الدوائر وفقا لعدد الناخبين، كما يتماشى مع مبدأ تمثيل الأقليات السياسية، فإذا كانت دائرة انتخابية لها 10 نواب و بها 4 أحزاب، و أسـفرت النتائج عن 60 % لحزب (أ) و 20 % لحزب (ب) و10% لحزب (ج) و 10% لحزب (د)، لتوزعت المقاعد كالآتي : حزب (ا) يفوز ب 6 مقاعد، حزب (ب) يفوز بمقعدين، و حزب (ج) و(د) يفوزان بمقعد واحد، في حين لو أخذنا بنظام الأغلبية لحاز الحزب (أ) على كل مقاعد الدائرة الانتخابية.

يهدف هذا النظام الى تحقيق قدر اكبر من الانصـاف مقارنة بنظام الاغلبية، ومن خلاله عمله على خلق مجالس نيابية تعكس بشكل افضل الارادة الشعبية، يعد نظام التمثيل النسبي النظام الاكثر ديمقراطية الذي يحافظ على بقاء الاحزاب الصغيرة ويشجع على المشاركة السياسية، وفي المقابل يؤدي هذا النظام الى عدم الاسـتقرار الحكومي بسـبب ضـعف الحكومات الائتلافية التي يدفع هذا النظام لقيامها، كما أن تطبيق عتبة الحد الأدنى يؤدي الى هدر اصـوات الاحزاب الصـغيرة التي لم تتعدى هذا الحد.[195]

ت. النظام المختلط:

---

[193] احمد بيطام، **مرجع سابق**، ص. 24.
[194] سربست مصطفى رشيد اميدي، **مرجع سابق**، ص. 19.
[195] احمد بيطام، **مرجع سابق**، ص. 26.

مع كون النظامين الانتخابين السابقين (التمثيل النسبي والأغلبية) لا يخلوان من المزايا والعيوب، لجأت العديد من الدول الى مزج هذين النظامين في نظام واحد يسمى **النظام المختلط**، يتم في هذا النظام تقسيم مقاعد المجالس المنتخبة الى قسمين، يتم انتخاب قسم منها من خلال نظام الاغلبية، ويتم انتخاب القسم الثاني من خلال نظام التمثيل سواء من خلال تقسيم البلد الى دوائر انتخابية بتمثيل فردي او متعدد، ففي ألمانيا على سبيل المثال، يتم انتخاب نصف اعضاء **البوندستاغ** (المجلس النيابي الالماني) وفق نظام الاغلبية البسيطة في دوائر انتخابية صغيرة ذات تمثيل فردي، ويتم انتخاب النصف الاخر وفق نظام التمثيل النسبي على اساس الانتخاب بالقائمة.[196]

ويتم هذا النظام في الغالب من خلال ورقتين انتخابيتين منفصلتين كما هو الحال في اليابان و لتوانيا وتايلند، وتختلف حصة المقاعد المنتخبة عبر كلا النظامين من دولة لأخرى، ففي روسيا وأوكرانيا مثلا يتم انتخاب نصف المقاعد وفق نظام التمثيل النسبي ونصفها الاخر وفق نظام الاغلبية، وفي دول اخرى، يتم تطبيق نسب اخرى مختلفة كما هو الشأن بالنسبة لتيمور الشرقية.[197]

14. تقييم المكتسبات:

- تمثّل الانتخابات أبرز مظاهر المشاركة السياسية والوسيلة الوحيدة لتجسيد الديمقراطية بمفهومها الإسمي . ناقش ذلك.
- الفرق بين نظامي الانتخاب بالأغلبية النسبية والاغلبية المطلقة في تحديد الفائز بالمقاعد النيابية.
- ما هو من وجهة نظرك النظام الانتخابي الافضل الاكثر ديمقراطية، وبماذا تفسر انتشار نظم انتخابية اخرى رغم ذلك ؟

15. أنشطة تتعلق بالدرس:

[196] احمد بيطام، **مرجع سابق**، ص. 31.
[197] سربست مصطفى رشيد اميدي، **مرجع سابق**، ص. 37.

- لا يمكن تحقيق غاية الديمقراطية الحقيقية دون تمتع المواطنين بحقوقهم الكاملة في الترشح والانتخاب وحرية الرأي والتعبير، ناقش هذا القول في فقرة لا تتجاوز 100 كلمة (10 اسطر) .

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: باللغة العربية:

أ. **القواميس والموسوعات:**

1. **المنجد في اللغة والإعلام**، ط:39(بيروت: دار المشرق، 2002).

2. ايفانز، غراهام وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، الطبعة العربية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

3. عبد الكافي، اسماعيل عبد الفتاح. **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** (موسوعة الكترونية)، متاح على الرابط: https://kutub.me/l6Erc

4. نور الدين، عصام. **معجم نور الدين الوسيط** (بيروت: دار الكتب العلمية، 2005).

ب. الكتب:

- البحري، حسن مصطفى. **القانون الدستوري –النظرية العامة**، دمشق: د.م.ن. 2009.
- الحمداني، قحطان احمد. **المدخل الى العلوم السياسية**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع: 2012.
- الخطيب، نعمان. **الوجيز في النظم السياسية**، ط.02، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2015.
- خفاجي، محمد عبد الوهاب. "مفهوم الدولة وتطورها"، في: محمد مختار جمعة، الدولة مفهومها وتطورها القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 2022.
- الهدهد، إبراهيم صلاح. مفهوم الدولة في العصور المتعاقبة وأسس اختيار الحاكم، في: محمد مختار جمعة، الدولة مفهومها وتطورها. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 2022.
- العبد، عاطف عدلي. **الرأي العام وطرق قياسه**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2006.
- المصدق، رقية. **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1986.
- ألموند، جابرييل و بنجهام باويل الابن، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة: عبد الله هشام، عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1998.
- الضامن، منذر. **مدخل الى علم السياسة**، ط.02 ، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.
- بركات، نظام وعثمان الرواف ومحمد الحلوة، **مباديء علم السياسة**، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1987.
- بوالشعير، سعيد. **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**،ج.2، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2008.
- بن حزيم، يوسف بن عثمان. **بداية السياسة**، الرياض: مركز ابن الازرق لدراسات التراث السياسي، 2011.
- حسون، م.م. مكي. محمد مطبوعة بعنوان "الديمقراطية"، جامعة القادسية، الموسم الجامعي 2017-2018.
- حرب، اسامة الغزالي. **الاحزاب السياسية في العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة، رقم 117 (سبتمبر 1987).
- حكيمي، توفيق. منهجية البحث في العلوم السياسية: المفاهيم والإجراءات والمناهج والأدوات والمقاربات. الجزائر: الوطن اليوم للطباعة والنشر والتوزيع، 2023.
- حميدشي، فاروق. **الجماعات الضاغطة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
- دال، روبرت. **عن الديمقراطية**، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 1998.
- دال، روبرت. **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة علا أبو زيد (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
- دوفرجيه. موريس، **الاحزاب السياسية**، ترجمة: علي المقلد، ط.7، بيروت: دار النهار للنشر، 1969.
- ربيع، حامد عبد الله. **مقدمة في نظرية الراي العام**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007.
- زكريا، جاسم. **المدخل الى علم السياسة**، دمشق: منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2018.
- سرحال، احمد. **القانون الدستوري والنظم السياسية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2002.
- سليمان، عصام. **مدخل لعلم السياسة**، ط.02 ، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.

- شراب، ناجي صادق. السياسة دراسة سوسيولوجية. العين: مكتبة الامارات، 1984.
- صعب، حسن. **علم السياسة**، ط.8، بيروت: دار العلم للملايين، 1985.
- صعب، حسن. مقدمة لدراسة علم السياسة. بيروت: منشورات المكتب التجاري، 1961.
- صيني، سعيد اسماعيل. **مدخل الى الراي العام والمنظور الاسلامي**، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ.
- عمر، عبد الفتاح. **الوجيز في القانون الدستوري**، تونس: مركز الدراسات والبحوث والنشر، 1987.
- ناجي، عبد النور. **المدخل الى علم السياسة**، عنابة: دار العلوم، 2007.
- هاييود، أندرو. **المفاهيم الاساسية في السياسة**، ترجمة: منير محمود بدوي، الرياض: النشر العلمي والمطابع جامعة آل سعود، 2010.

ت. المذكرات والرسائل الجامعية:

- بن احمد، نادية. "تنظيم السلطة السياسية في الجزائر منذ عام 1989"، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012-2013.
- بيطام، احمد. "الاقتراع النسبي والتمثيلية-حالة الجزائر"، مذكرة ماجيستيرفي القانون العام (غير منشورة)، كلية الحقوق. جامعة باتنة، 2005،
- حسام حكيم، "العمل الحزبي والترقية الاجتماعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية"، مذكرة ماجيستير غير منشورة (جامعة ورقلة. كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، 2004-2005).
- علجية، حنان. العنف الجسدي داخل الاحياء الجامعية المختلفة-دراسة ميدانية لاقامة بني مسوس وبومرداس، رسالة ماجيستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2001-2002.

ث. مقالات ومطبوعات:

- حوحو، احمد صابر. "مبادئ ومقومات الديمقراطية"، مجلة المفكر (جامعة بسكرة)، العدد الخامس (مارس 2008).

- طعمة، امجد زين العابدين. "الديمقراطية"، مطبوعة موجهة لطلبة جامعة المستنصرية- العراق، متاحة على الرابط: https://bit.ly/4k3Un0q
- عوض، طالب. "الانتخابات الحرة وفقا للمعايير العالمية" في أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي المنظمة العربية لحقوق الانسان، القاهرة: 2014
- عويكة، الامين اياد. "الجماعات الضاغطة قوة محركة في لعبة الامم"،**البناء**. يومية عراقية، العدد 1825 (07 جويلية 2015).

- رشـيد اميدي، سـربسـت مصـطفى. **انواع النظم الانتخابية والعراق نموذجا**، بحث منشـور على موقع المفوضـية العليا المستقلة للانتخابات –العراق 2011، متاح على الرابط:https://bit.ly/4k3wXbB

ثانيا: باللغة الانجليزية:

أ. الموسوعات والقواميس:

- Encyclopædia Britannica *(On line), "Political party"*, retrieved at: feb.27, 2018 from: https://www.britannica.com/topic/political-party
- Encyclopædia Britannica *(On line), "Public Opinion"*, retrieved at: feb.27, 2018 from: https://www.britannica.com/topic/public-opinion
- Encyclopædia Britannica *(On line), "Election"*, retrieved at: feb.27, 2018 from:
- https://www.britannica.com/topic/election-political-science
- Encyclopædia Britannica *(On line), "Electoral system",* Retrived in jun.29, 2018 from:
- https://www.britannica.com/topic/electoral-system
- Encyclopædia Britannica *(On line), "Constitution"*, retrieved in: feb.27, 2018 from: https://www.britannica.com/topic/constitution-politics-and-law

ب. كتب ودوريات :

- Wolfsfeld, Gadi *INFOCORE Definitions: "Political Actors".* Herzliya, Interdisciplinary Center. 2015)
- She, Diwan. "A study of Behavioural Revolution in Political Science", *International Journal for Research Publication and Seminar (IJRPS),* Vol: 13 Issue: 04 (2022).
- Panigarhi P. K. et al, *Political Theory*, (New Delhi: Publishing House Pvt. Ltd, 2001.
- Strpic, Dag. "Fields in Political Science: American Development and Croatian Issue s", *Politicka misao*, Vol. XXXIV, (1997).